الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات

دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحفيز الاستثمار

دراسة حالة الشراكة بين مديرية المصالح الفلاحية ومديرية توزيع الكهرباء والغاز ومجموعة من المؤسسات الخاصة بولاية الوادي

من إعداد الطلبة:

- كرباع خالد.
- بليمة ميلود.
- حمادي هيثم.

تحت اشراف:

- الدكتور: عادل رضوان

	لجنة المناقشـــة		
د. هويدي عبد الجليل	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيسا
د. عادل رضوان	أستاذ تعليم عالي	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
د. عيشوش الحافظ	أستاذ تعليم عالي	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مناقشا

الموسم الجامعي: 2025/2024

شكر وتقدير

الشكر و الحمد و الثناء لله تعالى أولا و أخرا على منه علينا بإتمام و إنجاز هذا العمل

نتقدم بخالص الشكر و التقدير للأستاذ المشرف الدكتور عادل رضوان على نصائحه القيمة و جهده معنا طيلة فترة إنجاز البحث جزاه الله عنا خير الجزاء.

كما نتقدم بجزيل الشكر لكل من أسهم في تقديم يد العون لإنجاز هذا البحث و لكل أساتذتنا الكرام الذي أشرفوا على تدريسنا في هذه السنة الإستثنائية.

وإلى من زرعوا التفاؤل في دربنا، و قدموا لنا التسهيلات و الأفكار و المعلومات عمال وموظفي مديرية المصالح الفلاحية ومديرية سونلغاز بالوادي وللسيد يحيى علي ميده الأمين العام للكنفدرالية العامة لأرباب العمل بالوادي وللمؤسسات الخاصة التابعة للكنفدرالية والتي ساهمت في دراستنا فلهم كل الشكر والامتنان.

كما نتقدم بخالص الشكر والتقدير لأساتذتنا وكل زملائنا في دفعة تسير و اقتصاد مؤسسات 2025 سائلين الله لهم التوفيق والسداد.

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، وبفضله تتحقّق الأمنيات، له الحمد حتى يرضى، وله الحمد إذا رضي، وله الحمد بعد الرضا.

إلى من كانت دعواتهم سرّ توفيقي، وسندهم زادي في طريق العطاء،

إلى من كانوا شموعًا تضيء لي درب العلم، وقلوبًا لا تعرف سوى الحبّ والاحتواء

إلى من كان لهم الفضل بعد الله في وصولي إلى ما أنا عليه اليوم...

إلى والديّ العزيزين، سندي في الحياة، اللذين لم يبخلا عليّ بالدعم والدعاء والمساندة.

إلى إخوتي وأخواتي، الذين كانوا مصدر تشجيع وتحفيز دائم.

إلى أساتذتي الكرام، الذين لم يبخلوا بعلمهم وتوجيهاتهم.

إلى أصدقائي وزملائي، الذين شاركوني لحظات التعب والنجاح.

أهدي إليكم ثمرة جهدي، راجيًا أن أكون عند حسن ظنكم دائمًا.

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، وبفضله تتحقّق الأمنيات، له الحمد حتى يرضى، وله الحمد إذا رضي، وله الحمد بعد الرضا.

إلى عائلتي العزيزة، وأصدقائي الذين كانوا سندًا لي، وإلى روح أبي الغالية،

اليوم، و أنا أحتفل بثمرة سنوات من الجهد والتعب، لا يمكنني إلا أن أوجه لكم أعمق مشاعر الامتنان والتقدير. لقد كنتم دائمًا مصدر قوتي وإلهامي، داعمين لي في أصعب اللحظات، ومشجعين لي على مواصلة الطريق نحو النجاح.

إلى أبي، الذي رحل عن هذه الدنيا لكنه لم يغب عن قلبي لحظة، أهدي إليك هذا الإنجاز بكل الحب والاشتياق. كان حلمك أن تراني أتقدم في حياتي، وهذا النجاح هو جزء من إرثك الذي زرعته فيّ. أتمنى لو كنت هنا لترى هذه اللحظة، لكني أعلم أنك فخور بي كما كنت دائمًا.

إلى أمي، التي كانت السند والصبر، إلى إخوتي الذين كانوا الدافع والدعم، وإلى أصدقائي الذين شاركوا معي كل خطوة من هذه الرحلة، أشكركم من أعماق قلبي. لولاكم لما كنت هنا اليوم، ولما استطعت تحقيق هذا الحلم.

هذا النجاح ليس لي وحدي، بل هو لكم جميعًا. أنتم جزء من رحلتي، وشركاء في كل إنجاز أحققه. أسأل الله أن يوفقني لأكون عند حسن ظنكم، وأن يكون هذا النجاح بداية لمستقبل مليء بالعطاء والتقدم.

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، وبفضله تتحقّق الأمنيات، له الحمد حتى يرضى، وله الحمد إذا رضي، وله الحمد بعد الرضا.

إلى من كانت دعواتهم سرّ توفيقي، وسندهم زادي في طريق العطاء،

إلى من كانوا شموعًا تضيء لي درب العلم، وقلوبًا لا تعرف سوى الحبّ والاحتواء

إلى من قال فيهما الله عزوجل: «فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا»

أمي و أبي حفظهما الله لي ما حييت وبارك لي في أعمارهم.

إلى من تقاسموا معي رحم الأم وشاركوني تفاصيل الحياة إخوتي وأخو اتي.

إلى كل أهلي و أقاربي دون استثناء.

إلى رفقائي في المذكرة خالد وهيثم.

إلى كل أصدقائي وزملائي اللذان كانوا سندا لي في كل مراحل الدراسة، وتقاسموا معي لحظات الفرح والتحدي.

إلى كل من دعمني ووقف بجانبي في رحلتي العلمية والعملية

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة عملي هذا.

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى إبراز دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحفيز الاستثمار، وذلك بدراسة ميدانية في مديرية المصالح الفلاحية ومديرية سونلغاز ومجموعة من المؤسسات الخاصة بالوادي، ومن أجل بلوغ هذا الهدف تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الفصل النظري، حيث تطرقنا نظريا للشراكة بين القطاعين وللاستثمار وتحفيزه، وكذلك تم الاعتماد على المنهج التحليلي في دراسة الحالة حيث تم الاعتماد على المقابلة والاستبيان كأدوات رئيسية للدراسة، وتم توزيع استبيان على (**72**) موظفا وموظفة بالمؤسسات محل الدراسة وتم الاعتماد على برنامج **"SPSS.V27"** في تحليل النتائج.

تم التوصل إلى وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للشراكة بين القطاعين العام والخاص بجميع أبعادها في تحفيز الاستثمار عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 005$)؛ وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات والاقتراحات أهمها: تهيئة مناخ استثماري محلي محفّز في ولاية الوادي من خلال تسريع الإجراءات الإدارية، وتقديم تسهيلات حقيقية للمستثمرين المحليين والدوليين، وتعزيز الشفافية في المشاريع المشتركة لضمان ثقة الشركاء وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: الشراكة بين القطاع العام والخاص؛ الاستثمار؛ مديرية المصالح الفلاحية؛ شركة توزيع الكهرباء والغاز.

Abstract:

This study aims to highlight the role of public-private partnerships in stimulating investment, through a field study conducted in the Directorate of Agricultural Services, the Directorate of Sonelgaz, and a group of private institutions in El Oued. To achieve this goal, the descriptive approach was adopted in the theoretical chapter, which theoretically addressed partnerships between the two sectors, investment, and investment incentives. The analytical approach was also adopted in the case study, where interviews and questionnaires were used as the primary tools for the study. A questionnaire was distributed to (72) male and female employees in the institutions under study, and the results were analyzed using the SPSS.V27 program. A statistically significant effect of public-private partnerships in all their dimensions was found to have a significant impact on investment incentives at the significance level ($\alpha \leq 0.05$). The study concluded with a set of recommendations and suggestions, the most important of which are: creating a stimulating local investment climate in El Oued by expediting administrative procedures, providing real facilities for local and international investors, and enhancing transparency in joint projects to ensure partner confidence and achieve economic and social development goals.

Keywords: Public-private partnership; Investment; Directorate of Agricultural Services; Electricity and Gas Distribution Company.

الفهارس

قائمة المحتويات

العنـــــــــــوان	الصفحة
شكروتقدير	III
اهداءات	V
ملخص	VI
الفهارس	VIII
مقدمة	أ
الفصل الأول: الاطار النظري للشراكة بين القطاعين العام والخاص والاستثمار	01
تمهيد	02
المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للقطاع العام والقطاع الخاص والشراكة	03
المطلب الأول: ماهية القطاع العام	03
المطلب الثاني: ماهية القطاع الخاص	07
المطلب الثالث: ماهية الشراكة بين القطاع العام والخاص	13
المطلب الرابع: أشكال الشراكة بين القطاع العام والخاص ومتطلبات نجاحها وتقييمها	18
المبحث الثاني: التأصيل النظري للاستثمار	26
المطلب الأول: ماهية الاستثمار	26
المطلب الثاني: أساسيات حول الاستثمار	30
المطلب الثالث: محفزات الاستثمار في الجزائر	36
المبحث الثالث. الدراسات السابقة	44
المطلب الأول. الدراسات السابقة العربية	44
المطلب الثاني. الدراسات السابقة الأجنبية	48
المطلب الثالث- أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	51
خلاصة الفصل	52
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية في مديرية توزيع الكهرباء والغاز بولاية الوادي	53
تمهيد	54
المبحث الأول- المبحث الأول- منهجية الدراسة الميدانية	55
المطلب الأول- مجتمع وعينة الدراسة	55
المطلب الثاني- تصميم واختبار أداة الدراسة	62
المطلب الثالث- المعالجة الإحصائية	69
المبحث الثاني- عرض وتحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات	73
المطلب الأول- عرض وتحليل البيانات الشخصية والوظيفية	73
المطلب الثاني- تحليل محاور الدراسة	78

المطلب الثالث- اختبار الفرضيات وتحليل النتائج	90
خلاصة الفصل	100
خاتمة	102
قائمة المراجع	108
قائمة الملاحق	115

قائمة الجداول

العنـــــــــــوان	الصفحة
الجدول (1– 1): أهم الفروقات بين القطاع العام والخاص.	08
الجدول (2-1): توزيع أسئلة استمارة الاستبيان على محاور الدراسة	63
الجدول (2-2): معاملات الثبات ألفا كرونباخ لأبعاد ومحاور الدراسة	64
الجدول (2- 3): معاملات صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول	65
الجدول (2- 4): معاملات صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني	67
الجدول (2- 5): توزيع الاستبيان	68
الجدول (2- 6): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للمحور الأول	69
الجدول (2- 7): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للمحور الثاني	70
الجدول (2- 8): سلم ليكارت الخماسي	72
الجدول (2- 9): طول خلايا مقياس ليكارت الخماسي	72
الجدول (2- 10): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الجنس	73
الجدول (2- 11): توزيع عينة الدراسة وفق متغير العمر	73
الجدول (2- 12): توزيع عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	74
الجدول (2- 13): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير سنوات الخبرة المهنية	76
الجدول (2- 14): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير المؤسسة	77
الجدول (2- 15): المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية لفقرات المحور الأول	79
الجدول (2- 16): المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية لفقرات المحور الثاني	84
الجدول (2- 17): نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر الاطار القانوني والتنظيمي للشراكة في تحفيز الاستثمار	90
الجدول (2- 18): تحليل التباين	91
الجدول (2- 19): اختبار المعاملات المؤثرة في النموذج	91
الجدول (2- 20): نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر التعاون والتنسيق بين القطاعين في تحفيز الاستثمار	92
الجدول (2- 21): تحليل التباين	93
الجدول (2- 22): اختبار المعاملات المؤثرة في النموذج	93
الجدول (2- 23): نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر تمويل المشاريع المشتركة في تحفيز الاستثمار	94
الجدول (2- 24): تحليل التباين	95
الجدول (2- 25): اختبار المعاملات المؤثرة في النموذج	95

الجدول (2- 26): نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر الشراكة بين القطاعين العام والخاص المشتركة في تحفيز الاستثمار	96
الجدول (2- 27): تحليل التباين	96
الجدول (2- 28): اختبار المعاملات المؤثرة في النموذج	97

قائمة الأشكال

العنـــــــــــوان	الصفحة
الشكل (2-1): الهيكل التنظيمي لمديرية المصالح الفلاحية بالوادي	57
الشكل (2-2) الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز بالوادي	60
الشكل (2- 3): التمثيل البياني لاختبار التوزيع الطبيعي للمحور الأول	70
الشكل (2- 4): التمثيل البياني لاختبار التوزيع الطبيعي للمحور الثاني	71
الشكل (2- 5): التمثيل البياني لتوزيع أفراد العينة حسب متغير العمر	74
الشكل (2- 6): التمثيل البياني لتوزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي	75
الشكل (2- 7): التمثيل البياني لأفراد العينة حسب متغير السنوات الخبرة المهنية	77
الشكل (2- 8): التمثيل البياني لأفراد العينة حسب متغير المؤسسة	78

مقدمـــة

يعد الاقتصاد من الركائز الأساسية التي تبنى عليها نهضة الأمم وتطور المجتمعات، إذ يشكل المحرك الرئيس للأنشطة الإنتاجية والخدمية، ويُحدد إلى حد بعيد مستوى الرفاه الاجتماعي والقدرة التنافسية للدول، وقد شهد النظام الاقتصادي العالمي على مر العصور تطورات متسارعة، انتقل فيها من الاقتصادات التقليدية ذات الطابع الزراعي إلى اقتصاد السوق المرتكز على المبادرة والمنافسة والانفتاح.

في بدايات تشكّل الاقتصاد الحديث، كان للدولة دور مركزي في تسيير الحياة الاقتصادية، حيث هيمنت على القطاعات الإنتاجية الكبرى، وأدارت أغلب المشاريع الحيوية من خلال القطاع العام، مستندة إلى فلسفة تقوم على حماية المصلحة العامة وتحقيق العدالة الاجتماعية. غير أن هذا التوجه عرف تحوّلات عميقة مع بروز النظام الرأسمالي وانتشاره منذ أواخر القرن التاسع عشر، إذ بدأت الحكومات تدريجيا تتراجع عن أدوارها الاقتصادية المباشرة، وبرزت مفاهيم جديدة تدعو إلى تحرير السوق وتقليص حجم القطاع العام، وهي المرحلة التي شهدت صعود سياسات "الخوصصة" وتوسيع دور القطاع الخاص.

وقد أثبت القطاع الخاص خلال العقود الماضية أنه شريك فعّال في دفع عجلة التنمية، لما يتمتع به من مرونة، وسرعة في اتخاذ القرار، وقدرة على تعبئة الموارد المالية والتكنولوجية، غير أن التحديات المعقدة التي فرضها الواقع الاقتصادي المعاصر، وخاصة في ظل تعاظم حاجات الاستثمار وتنوع مجالاته، أفرزت قناعة متزايدة بأن الفصل التام بين القطاعين العام والخاص لم يعد مجديا، بل أصبح التعاون بينهما خيارا استراتيجيا لتعظيم الأثر التنموي للمشاريع وتحقيق التكامل بين الأدوار.

ومن هذا المنطلق، برزت الشراكة بين القطاعين العام والخاص (Public-Private Partnership) كآلية فعّالة لتجاوز محدودية كل قطاع على حدة، إذ تسمح بتوظيف الموارد العامة والبنية التحتية الحكومية، مع ما يتيحه القطاع الخاص من تمويل وخبرات وكفاءة في الإنجاز، وتتنوع مجالات هذه الشراكة لتشمل قطاعات البنية التحتية، والصحة، والتعليم، والطاقة، والزراعة، وغيرها، ما يجعلها رافعة حقيقية للتنمية المستدامة.

من جهة أخرى، يعد الاستثمار أحد الأعمدة المحورية في تحريك الاقتصاد الوطني ورفع معدلات النمو، من خلال خلق فرص العمل، وزيادة الإنتاجية، وتوسيع القاعدة الاقتصادية، إلا أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب وجود بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة، وهو ما يستدعي تضافر الجهود بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين، وتبرز في هذا الإطار جملة من الآليات لتحفيز الاستثمار، من بينها الإصلاحات التشريعية، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتقديم الحوافز المالية والضريبية، وتوفير البنية التحتية المناسبة.

الإشكالية:

وفي ظل التحديات الاقتصادية والمالية التي تواجهها الدول النامية ومن بينها الجزائر، أصبح من الضروري تبني نماذج فعالة لتعزيز التنمية والاستثمار، لاسيما في ظل تراجع عائدات المحروقات وتزايد الضغوط على المالية العمومية، برزت الشراكة بين القطاعين العام والخاص كخيار استراتيجي لتفعيل دور القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع الكبرى، ودعم جهود الدولة في تنمية البنية التحتية، وتحسين الخدمات، وتحقيق الكفاءة الاقتصادية.

وقد أولت الجزائر اهتماما متزايدا بتفعيل هذه الشراكة، سواء من خلال إصدار الأطر القانونية والتنظيمية، أو من خلال إطلاق مشاريع استثمارية مشتركة في قطاعات حيوية مثل الطاقة، والفلاحة، والنقل، والخدمات العمومية. وينتظر من هذا النموذج التشاركي أن يساهم في تحسين مناخ الأعمال، وخلق بيئة استثمارية محفزة، وتوفير فرص تمويل جديدة، إلى جانب تعزيز استدامة المشاريع وتحسين مردوديتها الاقتصادية والاجتماعية.

غير أن تفعيل هذا التوجه يطرح تساؤلات عدة حول مدى نجاعة الإطار القانوني والتنظيمي للشراكة في الجزائر، ومدى توفر شروط التعاون والتكامل بين القطاعين، ومدى تأثير ذلك فعليا في تحفيز الاستثمار، وتجاوز العراقيل التي تعترضه.

انطلاقا مما سبق ومحاولة لمعرفة دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحفيز الاستثمار نطرح الإشكالية التالية:

ما هو دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحفيز الاستثمار؟

الأسئلة الفرعية: في ضل الإشكالية الرئيسية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل للاطار القانوني والتنظيمي للشراكة بين القطاعين العام والخاص دور في تحفيز الاستثمار؟
- هل لمستوى التنسيق والتعاون بين القطاعين العام والخاص دور في تحفيز الاستثمار؟
- هل لتمويل المشاريع المشتركة بين القطاعين العام والخاص دور في تحفيز الاستثمار؟

فرضيات الدراسة: تنطلق فرضيات الدراسة من محاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية وتساؤلاتها الفرعية، وعلى هذا الأساس جاءت الفرضيات التالية:

- **الفرضية الرئيسية:** يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحفيز الاستثمار عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 005$)؛

➢ **الفرضيات الفرعية:**

- **الفرضية الفرعية الأولى:** يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للاطار القانوني والتنظيمي للشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحفيز الاستثمار عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 005$)؛
- **الفرضية الفرعية الثانية:** يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمستوى التنسيق والتعاون بين القطاعين العام والخاص في تحفيز الاستثمار عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 005$)؛
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لتمويل المشاريع المشتركة بين القطاعين العام والخاص في تحفيز الاستثمار عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 005$)، وهي محققة.

أهداف الدراسة: إن اختيار موضوع محدد قصد الدراسة العلمية خطوة تهدف إلى الإجابة على الفضول المعرفي الذي يلازم الباحث، خاصة عند تعدد المعطيات واتساع مجال البحث كمجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ويأتي موضوع الدراسة الحالية للبحث في أهميتها في المؤسسة العمومية، وقد تم وضع مجموعة من الأهداف التي تبرر الغرض العلمي من هذه الدراسة جاءت كالتالي:

1. تحليل واقع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الجزائر من خلال الوقوف على الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكمها.
2. استكشاف دور الشراكة في تحفيز الاستثمار وتحسين البيئة الاستثمارية في القطاعات المستهدفة.
3. تقييم مستويات التعاون والتنسيق بين القطاعين في تنفيذ المشاريع التنموية والاستثمارية.
4. رصد التحديات والعوائق التي تواجه تفعيل الشراكة في السياق الجزائري، واقتراح سبل تجاوزها.
5. تقديم توصيات عملية تسهم في تفعيل الشراكة بين القطاعين بما يخدم أهداف التنمية والاستثمار.

أسباب اختيار الموضوع: لقد تعددت الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع، ويمكن تقسيمها إلى أسباب موضوعية وأخرى ذاتية:

➢ **الأسباب الموضوعية:**

- أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في وقتنا الحالي، ودورها البارز في الاستثمار وتحفيزه

➢ **الأسباب الذاتية:**

وجود فجوة بحثية حول الآثار العملية لهذه الشراكة على الاستثمار في السياق الجزائري، مما يستدعي دراسة معمقة ميدانية.

الاهتمام الشخصي للمشرف والطلبة بمجالات التنمية الاقتصادية والإصلاحات الهيكلية.

أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة فيما يلي:

- أهمية الموضوع من الناحية التنموية، إذ تعتبر الشراكة بين القطاعين أداة فعالة لتعزيز الاستثمار وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.
- أهمية الموضوع في الجزائر، حيث تتجه السياسات الاقتصادية نحو تشجيع الشراكات (العمومية والخصوصية) كخيار استراتيجي في ظل تراجع الموارد المالية العمومية.
- قلة الدراسات التطبيقية المحلية التي تناولت العلاقة بين الشراكة وتحفيز الاستثمار من منظور ميداني خاصة بولاية الوادي، ما يجعل هذه الدراسة مساهمة علمية يمكن أن تُغني الأدبيات الوطنية.
- إمكانية الاستفادة من نتائجها في تحسين السياسات العامة، سواء على مستوى الهيئات الحكومية أو المستثمرين الخواص.

حدود الدراسة: تتمثل حدود دراستنا فيما يلي

- **الاطار الزماني:** شغلت دراستنا بشقيها النظري والتطبيقي الحيز الزماني بداية من 05 فيفري 2025 إلى غاية 05 ماي من ذات السنة.
- **الاطار المكاني:** مديرية المصالح الفلاحية ومديرية سونلغاز ومجموعة من المؤسسات الخاصة بأشغال الكهرباء والغاز بولاية الوادي.
- **الاطار البشري:** هم موظفي المؤسسات محل الدراسة (عينة الدراسة).

منهج الدراسة: للإجابة على إشكالية البحث والتحقق من فرضياته، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف وتحليل الأفكار والبيانات المتعلقة بالموضوع بمختلف جوانبه، كما تم الاعتماد في الجانب الميداني للدراسة على دراسة حالة بالمؤسسات محل الدراسة.

تقسيمات الدراسة:

تتشكل دراستنا من فصلين أساسيين، يتناول كل منهما جانبا محددا من موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في تحفيز الاستثمار. يركّز الفصل الأول على الإطار النظري، حيث يبدأ بتمهيد عام، ثم المبحث الأول الذي يتناول الإطار النظري والمفاهيمي لكل من القطاع العام والقطاع الخاص والشراكة بينهما، ويتفرع هذا المبحث إلى أربعة مطالب: المطلب الأول يعرض ماهية القطاع العام، في حين يتناول المطلب الثاني ماهية القطاع الخاص، ويخصص المطلب الثالث لتعريف الشراكة بين القطاعين العام والخاص، أما المطلب الرابع فيتناول أشكال هذه الشراكة ومتطلبات نجاحها وآليات تقييمها، أما المبحث الثاني من الفصل نفسه فيُعنى بالتأصيل النظري لمفهوم

الاستثمار، ويضم ثلاثة مطالب، يتناول الأول منها ماهية الاستثمار، بينما يعالج الثاني أساسيات حوله، ويستعرض الثالث محفزات الاستثمار في الجزائر.

ويُختتم هذا الفصل بـ المبحث الثالث الذي يعرض الدراسات السابقة ذات الصلة، مقسمة إلى المطلب الأول الذي يعرض الدراسات العربية، والمطلب الثاني الذي يستعرض الدراسات الأجنبية، ثم المطلب الثالث الذي يناقش أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الدراسات والدراسة الحالية، قبل أن يُختتم الفصل بخلاصة شاملة.

أما الفصل الثاني، فيخصص للدراسة الميدانية المنجزة على مستوى مديرية توزيع الكهرباء والغاز بولاية الوادي، ويبدأ كذلك بتمهيد، ثم المبحث الأول الذي يتناول منهجية الدراسة الميدانية، متضمِّنًا ثلاثة مطالب: الأول يتطرق إلى مجتمع وعينة الدراسة، والثاني يشرح تصميم واختبار أداة الدراسة، بينما يبيّن الثالث المعالجة الإحصائية المعتمدة. ويخصص المبحث الثاني لعرض وتحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات، من خلال ثلاثة مطالب أيضا: حيث يتناول المطلب الأول عرض وتحليل البيانات الشخصية والوظيفية للمبحوثين، ويعالج المطلب الثاني تحليل محاور الدراسة، أما المطلب الثالث فيتناول اختبار الفرضيات وتحليل النتائج، ليختتم بذلك هذا الفصل.

الفصل الأول
الإطار النظري
لمتغيرات الدراسة

تمهيد:

يعد الاستثمار أحد الركائز الأساسية للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، حيث يساهم في تعزيز الإنتاجية، خلق فرص العمل، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتتعدد أشكال الاستثمار ما بين المحلي والأجنبي، المباشر وغير المباشر، إلا أن نجاحه يرتبط بمدى توفر بيئة استثمارية جاذبة تضمن تحفيزه واستدامته.

ويشمل تحفيز الاستثمار مجموعة من السياسات والإجراءات التي تهدف إلى خلق مناخ استثماري ملائم، مثل توفير الحوافز المالية والضريبية، تحسين البنية التحتية، وضمان الاستقرار القانوني والتنظيمي.

وفي هذا السياق، تبرز الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأحد الأدوات الفعالة لتعزيز الاستثمار، حيث تتيح للحكومات الاستفادة من خبرات القطاع الخاص وإمكاناته التمويلية والتكنولوجية لتنفيذ مشاريع تنموية كبرى دون أن تتحمل الدولة الأعباء المالية الكاملة، ومن خلال هذه الشراكة، يمكن تحفيز الاستثمار في مختلف القطاعات، لا سيما في مجالات البنية التحتية، الطاقة، والصناعات الاستراتيجية، مما يخلق بيئة أكثر جذبًا لرأس المال المحلي والأجنبي.

وعليه، سنتناول في هذا الفصل التأصيل النظري لكل من الشراكة بين القطاعين العام والخاص والاستثمار، وارتأينا تقسيمه كما يلي:

- المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للقطاع العام والقطاع الخاص والشراكة.
- المبحث الثاني: التأصيل النظري للاستثمار.
- المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المبحث الأول– الإطار النظري والمفاهيمي للقطاع العام والقطاع الخاص والشراكة:

المطلب الأول– ماهية القطاع العام: سوف نتناول في هذا المطلب تعريف القطاع العام، مكوناته وخصائصه، عوامل تكوينه في الجزائر وأهدافه.

الفرع الأول– تعريف القطاع العام: تعدد التعاريف المتعلقة بالقطاع العام وتطورت من فترت إلى أخرى إلى غاية وقتنا الحالي أين حدث نوع من الاستقرار في مفهومه، والسبب في ذلك هو تطور مفهوم الدولة وتطور تدخلها في النشاط الاقتصادي، ومن أهم التعريفات التي وردت في مفهوم القطاع العام نذكر ما يلي:

- القطاع العام هو: " ذلك القسم من الاقتصاد الذي يُعنى بصفقات الحكومة، فهذه الأخيرة تتلقى الدخل من الضرائب وغيرها من الإيرادات وتؤثر على أعمال الاقتصاد من خلال قراراتها الاتفاقية والاستثمارية، مصروفات الحكومة، وعبر سيطرتها من خلال السياسة المالية والضريبية على قرارات الإنفاق والاستثمار في قطاعات الاقتصاد الأخرى" (الأيوبي، 1995، ص 342).
- القطاع العام هو: " عبارة عن وحدات قطاع الأعمال أو المؤسسات التي تُدار وتسير من قبل الحكومة، والهدف المتوخى من هذه المؤسسات العمومية من خلال إنتاجها للسلع والخدمات لا يكون بالضرورة الوصول إلى أكبر الأرباح، وإنما تقديم هذه السلع والخدمات لأفراد المجتمع لإشباع حاجاتهم بأفضل الأسعار المحددة من قبل الدولة حيث يؤدي النشاط الحكومي لإدارة هذه المؤسسات إلى تفضيل آليات السوق وتسوية المنظومة السعرية" (مجيد، 2008، ص 9).
- ويقصد بالقطاع العام: "وحدات قطاع الأعمال التي تدار من قبل الحكومة، والتي يمكن أن تدار من قبل القطاع الخاص، وتقوم المؤسسات العامة بإنتاج السلع والخدمات وتقديمها إلى الجمهور بالأسعار الإدارية" (الموسوي، 2005، ص 9).
- وقد اقترن القطاع العام بالملكية العامة لوسائل الإنتاج وخاصة في الدول الاشتراكية سابقا، أو الدول التي سلكت نظام التخطيط المركزي لتسيير اقتصادياتها، حيث قامت الدول الاشتراكية على تأميم كل القطاعات التي كانت مملوكة لأفراد خواص (القهيوي، 2012، ص 30).
- القطاع العام الذي يعتبره معظم الاقتصاديين على أّنه: "كل نشاط اقتصادي تقوم به الدولة عبارة عن قطاع عام، في حين يعتبرونه أنه: "عمليات الإنتاج للسلع والخدمات الضرورية .وهناك أيضا من يعرفه بأنه ملكية وسائل الإنتاج المادي ويعد قطاعا لكل مشروع تملكه الدولة كليا أو جزئيا وعلى حسب نوع هذه الملكية يتحدد نوع القطاع إن كان عامًا أو شبه عام" (رحماني، 2017، ص 95).

- وعرف القطاع العام بأنه: " المنظمات الحكومية التي يتم تمويلها من إيرادات الدولة وشمل جميع الوزارات والمنظمات الحكومية المركزية، أو المحلية والهيئات والمؤسسات المملوكة كليا أو جزئيا للدولة، وتهدف جميعها إلى توفير السلع والخدمات العامة، وتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع، وتخصيص الموارد العامة، والتوزيع العام للدخل، وحماية الملكية، والمصلحة العامة".
- ويمكن النظر إلى القطاع العام باعتباره مجموع المؤسسات التنظيمية المختلفة التي تقدم السلع والخدمات العامة وتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع.
- ويوضح ميسي وبيبر أن القطاع العام في دول العالم المتقدمة والنامية يلعب دورا حاسما في تقديم الخدمات والسلع للمواطنين إما عن طريق مباشر كما هو الحال مع الدفاع، والأمن، والتعليم، والصحة، ومدفوعات الرفاه الاجتماعي والاقتصادي، أو عن طريق غير مباشر كما هو الحال مع قطاع الكهرباء، والاتصالات، والمواصلات والبيئة، ويشيرون إلى دور القطاع العام في تحديد العلاقة بين المواطن والحكومة من خلال مدى التزام الحكومة بالوفاء بمسؤولياتها في تقديم السلع والخدمات العامة للمواطنين (عباد، 2019، ص 139).

من خلال ما سبق يمكن النظر للقطاع العام بمفهوم أوسع على أنه مختلف هيئات الحكومة المركزية والإقليمية والمحلية والمؤسسات والوحدات الغير ربحية والربحية التي تسيطر عليها الدولة تملك أكثر من 51% من رأسمالها الاجتماعي، والتي يمكن أن تعتمد عليها الدولة لتحقيق مكاسب مالية أو مادية أو معنوية (علي، شحاته، 2007، ص 17).

الفرع الثاني– مكونات وخصائص القطاع العام:

أولا– مكونات القطاع العام: يتكون القطاع العام من القطاع الحكومي وقطاع الأعمال العام (صلاح، 2015/2014، ص 24)

- **قطاع الحكومة:** يتكون هذا الأخير من الجهاز الإداري للدولة الإدارة المحلية، الهيئات العامة الخدمية السيادية – المكونة للموازنة العامة للدولة.
- **قطاع الأعمال العام:** يتكون هذا القطاع من الشركات القابضة والتابعة الخاضعة للأحكام النافذة، الشركات العامة الأخرى والتي تحكمها قوانين أو قرارات خاصة، والهيئات العامة الاقتصادية.

وهناك من يقسم مكونات القطاع العام في الجزائر إلى ثلاث فئات: (قنادزة، 2018/2017، ص 106)

- **الشركات العمومية الاقتصادية:** وهي تعمل بموجب قانون خاص هو قانون رؤوس الأموال التجارية الذي يجعل منها شركات خاصة تهدف إلى الربح ومستقلة في إدارة أنشطتها عن الحكومة رغم ملكية هذه الأخيرة لها.

- **المؤسسات العمومية الصناعية والتجارية EPIC**: وهي مؤسسات مملوكة بالكامل من طرف الدولة، تمول من قبل الحكومة ولكن لها الحرية الكاملة في العمل في إطار القطاع العام.
- **المؤسسات العمومية الإدارية EPA**: هي مؤسسات تابعة بالكامل للدولة، تحدد ميزانيتها من قبل الحكومة وحتى أوجه الإنفاق.

ثانيا– خصائص القطاع العام: من أهم خصائص القطاع العام أن وجوده أمر ضروري للسيطرة على الموارد الاقتصادية الوطنية وامتلاك هذه السيطرة مطلب أساسي وضرورة موضوعية في أية دولة تسعى إلى القضاء على روابط التبعية وإرساء قواعد الاستغلال الاقتصادي، بمعنى أن الحاجة إلى القطاع العام أمر ضروري، فلا يمكن تحقيق النمو الاقتصادي توزيع الاستثمارات خلق فرص عمل، والحد من التبعية للنظام الاقتصادي العالمي، دون أن تلعب الدولة دورا كبيرا في الاقتصاد عبر مؤسساتها العامة (بوهلال، 2015، ص 3)

الفرع الثالث– عوامل تكوين القطاع العام في الجزائر وأهدافه:

أولا– عوامل تكوين القطاع العام في الجزائر: لقد نشأ القطاع العام في الجزائر اعتمادا على ثلاثة نقاط رئيسية:

1. إرادة سياسية منبثقة من البرنامج الذي صادقت عليه جبهة التحرير الوطني في طرابلس عام 1962، وكان يهدف إنشاء جمهورية ديمقراطية شعبية ولتكوين هياكل اقتصادية خاضعة للدولة وكذلك لتحقيق التنمية المادية والعدالة الاجتماعية.
2. هجرة الملاك المعمرين وتركهم لمزارعهم ومتاجرهم، الأمر الذي سمح بتسييرها من طرف العمال الجزائريين وتأميمها فيما بعد.
3. وجود مؤسسات عامة قبل الاستقلال مثل شركة الكهرباء والغاز وشركة النقل للسكك الحديدية.

وتعتبر قضية الملاك المعمرين من أحسن العوامل التي أدت إلى طرح قواعد التسيير الاقتصادي في الجزائر بحيث سمحت بتكوين قاعدة مادية انطلق منها القطاع العام فتجميد أملاك المعمرين أدى إلى:

- إدخال التسيير العمالي في المنشآت التي تركها المعمرون.
- منع توظيف الأموال الخاصة في مزارع المعمرين ومصانعهم، ولهذا انحصر دور رأس المال الخاص في البداية في أنشطة هامشية أو تأخذ صبغة المضاربة وحتى هذه الأخيرة أصبحت منحصرة، حيث اتخذت عدة قرارات أهمها: (هني وآخرون، 1990، ص 460)

- ✓ تجميد فعلي للملكية العقارية وغير الزراعية، الأمر الذي أدى إلى عدم إمكانية توظيف الأموال في الزراعة والبناء، وكذلك إلى عدم إمكانية إنشاء متاجر جديدة

- ✓ تجميد العلاقات التجارية والمالية والنقدية الخاصة مع الخارج حيث تم إنشاء ديوان وطني للتجارة، حيث طرحت السلطات عام 1964 قواعد المراقبة ترحيل الأموال ومراقبة الصرف. وبذلك انعدمت إمكانيات معاملات رأس المال الأجنبي
- ✓ طرح قواعد سياسية للتنمية تهدف إلى بناء اشتراكي، الأمر الذي تخوف منه رأس المال الخاص وأدى إلى الانتظار وعدم المبادرة في النشاط.
- ✓ تأميم الكثير من الأنشطة الخاصة الصغيرة عام 1963 مثل المتاجر وقاعات السينما ... التي كان يطمح إليها رأس المال الخاص.
- ✓ عدم استقرار الجو السياسي مما سبب تخوف رأس المال الخاص وامتناعه عن توظيف الأموال واكتفاءه بالاكتناز أو الأعمال التداولية.

ثانيا– الأهداف السياسية والاقتصادية للقطاع العام في ظل التخطيط المركزي: لقد بدأ المناداة بضرورة زيادة دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي إلى الظروف والمشاكل التي سببتها الحرية الاقتصادية والتي أدت إلى توسع الطبقية بين أفراد المجتمع الواحد وإلى حدوث الكساد الكبير الذي حدث عقب الحرب العالمية الأولى وقد أثبتت النتائج والتجارب عجز المبادئ والأفكار المنادية بضرورة حياد دور الدولة عن حل معظم تلك المشاكل وهذا ما فسح المجال لظهور أفكار وأراء جديدة نادت بزيادة القطاع العام كحل وحيد لتلك المشاكل ولتحقيق الأهداف المختلفة للتنمية الاقتصادية.

ومن الأهداف التي كانت مرجوة من إشراك القطاع العام في النشاط الاقتصادي والتي أفرعها إلى أهداف سياسية وأهداف اقتصادية: (محدة، 2015/2014، ص 14)

1. الأهداف السياسية: إن الهدف السياسي الرئيسي لزيادة دور القطاع العام في الدول النامية هو تأكيد استقلال وسيادة هذه الدول في العهود الأولى للاستقلال، كحل في رأيها لمواجهة الاستعمار الحديث والممثل في التبعية الاقتصادية.

إن من أولى وأهم الأهداف السياسية ذات البعد الاجتماعي التي يستند إليها مؤيدو زيادة القطاع العام هو:

- التقريب من الدخول والثروات وضمان عدالة التوزيع والتخفيف من أعباء الفئات الأقل دخلا.
- تحقيق الفوائض من المؤسسات العمومية واستخدامها في إعادة التوظيف والاستثمار، على نحو ما كان مأمولا في جانب الأهداف الاقتصادية إلى نشر الرفاه وتعميم الوفرة الاقتصادية.
- تقديم الدعم لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود والذي تتحمله الدولة كعبء مالي ويقدمه القطاع العام.

- توظيف الأفواج المتتالية من خريجي المعاهد والكليات، وبذلك توفير فرص أكثر للعمل وامتصاص البطالة.

2. **الأهداف الاقتصادية**: يمكن تلخيص الأهداف الاقتصادية لنشوء القطاع العام في النقاط التالية: (قلعاوي، 1995، ص 78)

- القضاء على الاحتكار والتكتلات الاقتصادية.
- الإسراع بمعدلات التنمية من خلال حشد الطاقات الاقتصادية وفق خطة مركزية تضمن تخصيصا أفضل للموارد يقوم فيها القطاع العام بتحقيق الفوائض ليعاد توظيفها في مجالات تنموية أخرى.
- تكوين البني الأساسية وإدارة الأنشطة التي تتميز باحتكار طبيعي أو تعتبر ذات أهمية حيوية واستراتيجية.
- محاولة تحقيق الاستقرار الاقتصادي، للحد من التقلبات الاقتصادية والأزمات.
- إدارة بعض المؤسسات العامة الخدمية الموروثة من عهد ما قبل الاستقلال.

المطلب الثاني– ماهية القطاع الخاص: سنتناول في هذا المطلب مفهوم القطاع الخاص، متطلباته وأهدافه، وأثاره الاقتصادية.

الفرع الأول– مفهوم القطاع الخاص:

أولا– تعريف القطاع الخاص: وردت عدة تعاريف للقطاع الخاص نذكر منها ما يلي:

- يعرف بأنه: " قطاع في الاقتصاد الوطني يقوم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وفيه يتم تخصيص الموارد الاقتصادية بواسطة قوى السوق، أكثر مما هو بواسطة السلطات العامة".
- ويعرف على أنه: " ذلك الجزء من الاقتصاد الوطني الذي يملكه ويديره الأفراد أو الشركات أو الأشخاص أو الشركات المساهمة ".
- كما يمكن تعريفه: "على أنه القطاع المملوك للخواص وتتولى آليات السوق توجيهه ويسعى بالتالي إلى تحقيق أقصى ربح ممكن" (رحماني، 2017، ص 96).
- المقصود بهذا النوع الاهتمام أكثر بصفقات الأسر، حيث تتلقى الأسر الدخل من توفير مدخلات الإنتاج لقطاعات الاقتصاد الأخرى وتؤثر على مجريات الاقتصاد عبر قرارات الإنفاق (المصروفات الاستهلاكية على السلع والخدمات) والادخار (الأيوبي، 1995، ص 68).
- أما عبده محمد فاضل الربيعي فعرفه على أنه: "القطاع الذي يدار بمعرفة الأفراد ووحدات الأعمال وتتولى آليات السوق توجيه دفة الأمور بالنسبة للأنشطة الاقتصادية الخاصة، وهي تسعى بالتالي إلى تحقيق أقصى ربح ممكن" (الربيعي، 2004، ص 14).

- ويشمل القطاع الخاص وفقا لنظام الحسابات القومية للأمم المتحدة لسنة 1993 "المشروعات الخاصة، القطاعات العائلية، والهيئات التي لا تهدف للربح وتخدم العائلات وذلك بغض النظر عن ملكية المقيمين أو غير المقيمين للشركات الخاصة" (الكواز، 2009، ص 27).
- وينقسم هذا القطاع إلى قطاعين جزئيين:

قطاع خاص منظم: هذا القطاع يعمل بشكل منظم بحسابات نظامية.

قطاع خاص غير منظم: يضم المنشآت والمقاولات بكل أشكالها، خاصة التي تتوارث المهن كالمؤسسة العائلية والمقاولة الحرفية، وهذه المنشآت عادة تكون مملوكة من طرف المقاول (رحماني، 2017، ص 97).

من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن القطاع الخاص يشترط عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ويستند على آلية السوق الحرة والمنافسة التامة لتحديد أسعار السلع والكميات المنتجة والمستهلكة، كما يسعى إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، على عكس القطاع العام الذي اقترن بالملكية العامة لوسائل الإنتاج الخاصة في الدول الاشتراكية سابقا، ومن أولى أهدافه تحقيق الكفاءة الاقتصادية بالإضافة إلى العدالة الاجتماعية.

والجدول التالي يوضح أهم الفروقات بين القطاعين العام والخاص:

الجدول (1– 1): أهم الفروقات بين القطاع العام والخاص.

نقطة المقارنة	القطاع الخاص	القطاع العام
مرونة التغيير	قطاع له حركية ذاتية وهو بذلك أكثر قدرة على التعامل مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية حوله.	المصلحة الحكومية أو البيروقراطية الإدارية للدولة تفقد الحرية الذاتية في الحركة بالتبعية المباشرة لجهاز الدولة.
الهدف	تحقيق بقاء المشروع واستمرار يته ونموه وازدهاره عن طريق خدمة نافعة للمجتمع مع التحصل على أرباح ملائمة يتحقق بها هدف المشروع.	لا تهدف لتحقيق الربح بالدرجة الأولى، وإنما تقديم خدمة نافعة للمجتمع ككل.
	اللوائح والقيود الداخلية ليست مفروضة من الخارج إلا القليل لذلك يمكن تغيرها بسرعة	اللوائح مفروضة ويجب الالتزام بها عرفيا ومن الصيغة تغيرها سريعا وهذا منافي

اللوائح التي تحكم العمل	مقتضيات مصلحة العمل حسب مقتضيات العمل.	لطبيعة التعامل مع وسائل الإنتاج والتسويق والتنمية الاقتصادية التي تحتاج المرونة كبيرة في العمل

المصدر: زيد منير عبوي، الخصخصة في الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، المعتز للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 19.

ثانيا- مميزات القطاع الخاص: تؤكد العديد من الدراسات على أن تطوير القطاع الخاص يساهم في خلق نمو اقتصادي سريع يستمر على المدى الطويل، ويرى أصحاب أفضلية القطاع الخاص في تنمية المجتمعات أن أهم ميزة يمتاز بها القطاع الخاص هي السرعة في الإنجاز والإبداع، وهذا ما انعكس على تزايد الاتجاه في العديد من الدول نحو عملية خصخصة المؤسسات العمومية وتوسيع مكانة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

وللقطاع الخاص مزايا عديدة تؤهله لتبني دور ريادي لتنمية المجتمعات مقارنة بالقطاع العام، من هذه الخصائص تذكر ما يلي: (بودخدخ، 2011، بدون صفحة)

- ارتكاز نشاطه الاقتصادي على تحقيق الربح عكس القطاع العام الذي يغيب عن نشاطه مفهوم الربح أو الهدف الاقتصادي لطغيان الهدف الاجتماعي فيه ذو الخلفية السياسية.
- كفاءة القطاع الخاص في إدارته للموارد نظرا لما يتحمله من تكاليف في مقابل الحصول عليها (في شكل أرباح)، في حين أن القطاع العام يتميز في الغالب بالتبذير وعدم الرشادة في استخدام الموارد.
- قدرة القطاع الخاص على توفير الحوافز لعنصر العمل بما يضمن ارتفاع الإنتاج والصرامة في الأداء.
- الإدارة الكفؤة للنشاط الاقتصادي بالنسبة للقطاع الخاص، انطلاقا من استهدافه للموارد البشرية المؤهلة ذات الخبرة والمهارة والكفاءة العالية.
- تميزه بروح المبادرة وديناميكية الإبداع والابتكار والتجديد في النشاط الاقتصادي والقدرة على المنافسة والبقاء في السوق بخلاف القطاع العام.

الفرع الثاني- متطلبات القطاع الخاص وأهدافه:

أولا- متطلبات القطاع الخاص: لكي يحقق القطاع الخاص النجاح والدور المطلوب منه فالضرورة تقتضي وجود عدة شروط وهي:

1. **ظهور الميل نحو الادخار**: فمتى كان الفرد والمجتمع مدركين لأهمية المدخرات، وراغبين في تحويل هذه المدخرات إلى استثمارات حقيقية في المجالات الإنتاجية والخدمية، فإن القطاع الخاص يحقق بذلك النجاح،

فيجب على الأفراد أن يكونوا واعيين بأهمية الاستثمار، وبهذا يكون القطاع الخاص قد تحقق منه أهم متطلب لنجاحه، كما يتوجب وجود المؤسسات والآليات الكفيلة بتحويل المدخرات إلى استثمارات حقيقية.

2. **وجود مناخ ملائم لإنعاش اقتصاديات السوق:** لكي يؤدي القطاع الخاص دورا رائدا في النشاط الاقتصادي فلا بد من تهيئة البيئة الاقتصادية وذلك بإزالة كل المعوقات والقيود التنظيمية والتشريعية.
3. **الحرية الاقتصادية:** في ظل النظام الاقتصادي الحر تتيح الحرية الاقتصادية للفرد أن يملك ويربح في ظل مناخ تنافسي حر، وفي ظل مناخ تنافسي حر.
4. **سيادة المنافسة:** يعد مبدأ المنافسة شرطا أساسيا للقطاع الخاص لكي يؤدي دوره، فهو يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحسين الأداء الاقتصادي ومن ثم تحقيق الكفاءة الاقتصادية وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي (بولقواس، 2012، ص 146).
5. **وجود المقاولين:** ومن بين متطلبات تفعيل القطاع الخاص هو ظهور المقاول بصيغة رجل الأعمال فزيادة ثروة رجال الأعمال تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني ونصيب الفرد منه، وكل هذا يؤدي إلى التنمية الاقتصادية وبالتالي نجاح القطاع الخاص. (ضياء، 2008، ص 22).
6. **وجود البنية التحتية:** وجود وسائل المواصلات والتشجيع على الاستثمار الأجنبي في القطاع الخاص.

وبهذا فإن إعطاء الدور للقطاع الخاص لكي يساهم في البناء الاقتصادي والاجتماعي، يستوجب متطلبات معينة سبقت الإشارة إلى أهمها، ولا يمكن أن تستبعد أية منها لأن ذلك سيؤدي إلى عرقلة وتقديمه إلى المجتمع مشوه، وهذا ما سينعكس على الأداء في مؤسساته.

كما توجد متطلبات أخرى حتى يتمكن القطاع الخاص من تحقيق التنمية من بينها:

- الاستقرار الاقتصادي التحكم في التضخم وتحقيق عجز الميزانية وعجز ميزان المدفوعات وتحريره من المركزية والبيروقراطية.
- فتح المجال للملكية الخاصة والتسيير.
- ضرورة الاستجابة للنظام المالي والنقدي لمتطلبات الخوصصة (رحماني، 2017، ص 99).

ثانيا– أهداف القطاع الخاص: تسعى الدولة من وراء تشجيع القطاع الخاص تحقيق الأهداف التالية: (خميس، 2014، ص 131)

1. **الأهداف الاقتصادية:**

- تقليص العجز المتزايد لميزانية الدولة على حساب تدعيم القطاعات غير الناجحة.
- رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات.
- جلب رؤوس الأموال الأجنبية لخلق مشاريع جديدة والتقليص من البطالة.
- خلق القدرة التنافسية لدى المؤسسات الوطنية.
- زيادة ربحية المشروعات وتحديث الاقتصاد الوطني.
- تجنيد القدرات المالية لدى الأفراد والمؤسسات، وإدخالها في دائرة الاستثمار والإنتاج بواسطة السوق المالية والبنوك.

2. **الأهداف الاجتماعية:**

- تحقيق التوازن بين المناطق والجهات.
- تحقيق مستوى معيشي يخدم المستهلك عن طريق المنافسة بين المنتجين.
- تدعيم القطاع العام عن طريق مساهمة القطاع الخاص بالتقليص من الضغوط على القطاع العام مثل الصحة.
- أولوية العمال في البقاء على رأس مؤسساتهم، وذلك بالتنازل عنها أو عن طريق مساهمتهم.

3. **الأهداف السياسية:**

- تجسيد لوائح الهيئات المقرضة.
- تبني أو مواكبة الإصلاحات الدولية.
- الدخول في الاقتصاد العالمي.
- الاستفادة من الدعم والتعاون الدولي، خاصة من المنظمات المالية.
- التقليل من توسع السلطة الاقتصادية.

الفرع الثالث– الأثار الاقتصادية للقطاع الخاص: يساهم القطاع الخاص في زيادة الاستثمارات وتحسين جهاز الإنتاج وتقديم الخدمات الاجتماعية المختلف فئات المجتمع، بغرض القضاء على المشكلات الاجتماعية ورفع رفاهية كل أفراد المجتمع لما يقوم به من دور فعال في توفير فرص عمل حقيقية وتشغيل عدد كبير من الأفراد والعمل على تدريبهم ورفع كفاءتهم، وتقديم القروض والتسهيلات التي تساعد على شراء مساكن مناسبة لهم، هذا فضلا عن التأمينات الاجتماعية، والتأمين الصحي وتوفير مناخ العمل المناسب، ووسائل الانتقال من أماكن العمل إلى منازلهم وبالعكس. حيث تتعدى الآثار الإيجابية للخصخصة إذا طبقت بنجاح مجال الاستثمار إلى لتشمل الكفاءة الإنتاجية والعمالة والأسعار والدخل، وفيما يلي أهم الآثار الاقتصادية للقطاع الخاص: (حجازي، بدون سنة، ص 72)

أولا– الآثار الاقتصادية للقطاع الخاص على الاستثمار: يساهم القطاع الخاص في زيادة الاستثمارات الأجنبية والمحلية، من خلال الاستثمار المباشر بقيام المستثمر أو المستثمرين بشراء منشأة عامة في إطار الخصخصة عن طريق البيع المستثمر إستراتيجي، أو من خلال الاستثمار غير المباشر بالاستثمار في محفظة الأوراق المالية، أي الاستثمار في الأسهم والسندات.

ثانيا– الآثار الاقتصادية للقطاع الخاص على الكفاءة الإنتاجية: أوضحت دراسة المنظمة العمل الدولية أن الكثير من المؤسسات التي تم خصخصتها تزايدت بها الكفاءة الإنتاجية وتحسنت، ليس فقط لتحسين الإدارة بعد خصخصتها ولكن لتحسن تنظيم البنيان الاقتصادي.

ثالثا– الآثار الاقتصادية للقطاع الخاص على العمالة: يعتبر القطاع الخاص القاعدة الرئيسية لتحقيق نشاط اقتصادي حقيقي قائم على توفير مناصب العمل وظهور أنواع جديدة من الفرص التي يمكن أن تستوعب أعدادا كبيرة من الخريجين الجدد، كما تنشأ فرص عمل جديدة في الاقتصاد نتيجة الأثر الاقتصادي الإيجابي لتشغيل المرافق بكفاءة.

رابعا– الآثار الاقتصادية للقطاع الخاص على الأسعار: من المتوقع أن تنخفض أسعار السلع والخدمات بعد تطبيق الخصخصة لزيادة درجة المنافسة في الاقتصاد الوطني، ولكن هذه النتيجة لا تتحقق بالضرورة، وإنما يرتبط تحققها بمدى وجود وفورات الحجم ومدى تحسن أسعار المواد الخام المحلية والمستوردة للصناعة.

خامسا– الآثار الاقتصادية للقطاع الخاص على توزيع الدخل: تتأثر عدة مجموعات من أفراد المجتمع جراء الأرباح التي تحققها مؤسسات القطاع الخاص كمصالح الضرائب، مجموعة المستثمرين مجموعة المستهلكين، ومجموعة العمال.

سادسا– الآثار الاقتصادية للقطاع الخاص للحد من الفقر: يسلهم القطاع الخاص في الحد من الفقر بمساهمته في توفير المداخيل الضريبية الخزينة الدولة، بشكل يسمح لها بتوفير التمويل اللازم للعديد من الأنشطة المرتبطة بأدائها

والموجهة خصيصا الاستفادة الفقراء منها في مجالات عديدة كالخدمات الصحية والتعليمية، وهو ما يضمن تحسنا في مستوى المعيشة بشكل ملحوظ، وقد أكدت العديد من الدراسات على وجود علاقة ارتباط عكسية بين معدلات الفقر ومعدلات النمو الاقتصادي (Asian de développement Bank, 2000, p 4)

المطلب الثالث– ماهية الشراكة بين القطاع العام والخاص: في أواخر الثمانينات من القرن العشرين ظهر توجه جديد في العديد من دول العالم على اختلاف مستوياتها الاقتصادية (متقدمة أو نامية)، وتمثل في إشراك القطاع الخاص كفاعل جديد في توفير خدمات البنية التحتية في العديد من القطاعات كالطاقة والمياه والصرف الصحي والاتصالات والنقل وغيرها، وذلك رغبة في كثير من الدول في توسيعها وذلك بشكل لا تسمح موازناتها استيفاء الحاجيات التمويلية خاصة في الدول النامية، ويتعلق الأمر بالشراكة بين القطاعين العام والخاص.

الفرع الأول– مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

أولا– تعريف الشراكة: يتم اعتبار الشراكة بأنها ترتيب رسمي بين مجموعة من الفاعلين من أجل إنجاز مشروع معين وتقاسم عوائده، ومن بين التعريفات المختلفة نجد:

- عرفتها اللجنة البريطانية بكونها: "علاقة مشاركة في المخاطر بناء على طموح مشترك من اجل تحقيق هدف مأمول للسياسة العامة للدولة" (إسماعيل، 2020، ص 1).
- وتعرف ايضا على انها: " مؤسستان أو أكثر تتفقان على إعداد وتطوير استراتيجية طويلة الأجل بغرض قيادة السوق في سلعة أو خدمة محددة عن طريق تخفيض التكاليف وتطبيق التسويق المتميز، والاستفادة من المزايا التنافسية والمزايا المطلقة المتاحة لأحد الطرفين أو لكل منهما" (النجار، 1999، ص 15).
- وتعرف بأنها: "هي عبارة عن تعاون بين شركتين أو أكثر على الاستثمار بإنتاج أو بناء أنظمة توفر الوصول إلى الأسواق الخارجية حيث يشارك كل منهم في مخاطر وجهود التوسع فاذا تمت المشاركة مع شركة اجنبية فان الشركة المحلية ستكسب التزام الشركة الأجنبية بمهاراتها وقدرتها على الوصول الى السوق المستهدف" (الشيخ، 2008، ص 193).
- ويتطلب العمل التشاركي من الطرفين بناء علاقة مفتوحة وثقة مبنية على الأهداف المشتركة، وإيجاد وسيلة متفق عليها في حل المشاكل والبحث الجاد عن تحسينات قابلة للقياس وبشكل مستمر (الحدراوي وآخرون، 2018، ص 119).

نستنتج من خلال التعاريف السابقة ان الشراكة ماهي الا عقد ينظم العلاقات بين طرفين لهما نفس المصالح المشتركة، وذلك بهدف الاستثمار في مشاريع تتعلق بأنشطة إنتاجية خدمية او تجارية، ولا يقتصر فقط على المشاركة في راس المال وانما يمتد ليشمل استخدام براءات الاختراع والعلامات التجارية والإدارة والتسيير.

ثانيا– تعريف الشراكة بين القطاعين العام والخاص: وردت العديد من التعاريف للشراكة بين القطاعين العام والخاص وذلك لأهميتها البالغة في كل الدول والاقتصاديات، نذكر بعظها فيما يلي:

- حسب صندوق النقد الدولي يشير مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى: " الترتيبات التي تسمح للقطاع الخاص بتقديم أصول وخدمات البنية التحتية والتي كانت تقدما تقليديا من خلال الحكومة، وتدخل الشراكة في عدة مجالات للبنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، وغالبا ما تتركز في بناء وتشغيل المستشفيات والمدارس والسجون والطرق والأنفاق وشبكات إنارة الطرق والمطارات والموانئ ومحطات المياه والكهرباء" (FMI, 2004, p 4).
- حسب الأمم المتحدة: يشير مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى التعاون والأنشطة المشتركة بين القطاعين العام والخاص بغرض تنفيذ المشروعات الكبرى، وبحيث تكون الموارد والإمكانيات لكلا القطاعين مستخدمة معا، وذلك بالطريقة التي تؤدي إلى اقتسام المسئوليات والمخاطر بين القطاعين بطريقة رشيدة لتحقيق التوازن الأمثل لكل شريك " (توفيق، 2012، ص 83).
- كما عرفها المجلس القومي للشراكة بأنها اتفاق تعاقدي بين جهة حكومية وكيانا تابعا القطاع الخاص ويتم من خلال هذا الاتفاق المشاركة بالأصول والخبرات لكل قطاع في تقديم الخدمة أو تسهيلها لاستخدام الجمهور العام هذا بالإضافة إلى المشاركة في الموارد وتقسيم المخاطر والعوائد المتأتية عند تقديم الخدمة (الجمل، 2016، ص 1690).
- يعرف FRANZ الشراكة بين القطاعين العام والخاص بانها تعاون هادف بين كيانات عامة وخاصة من اجل الوصول الى الفوائد المتبادلة المطلوبة، استنادا الى إطار مرجعي مشترك، وبانها مفهوم تنموي بعيد المدى يحتاج تحقيق التعاون فيه تجاوز المصالح المتداخلة والمتضاربة أحيانا بين الأطراف المعنية" (الرشيد، 2006، ص 3).
- وتعرف الشراكة بين القطاعين: " هي شكل من التعاون تتعهد من خلاله الدولة والجماعات المحلية، لشركائها الخاضعين للقانون الخاص يسمى الشريك الخاص بمسؤولية القيام بمهمة شاملة تتضمن التصميم والتمويل الكلي أو الجزئي والانجاز أو إعادة توظيف وصيانة واستغلال منشاة أو بنية تحتية ضرورية لتوفير خدمة

عمومية، وذلك بواسطة عقد إداري محدد المدة، يسمى "عقد الشراكة بين القطاع العام والخاص" (مديرية المنشآت العامة والخوصصة، 2012، ص 1).

- وتعرف أيضا على أنها: " الترتيبات التي يقوم فيها القطاع الخاص بتقديم أصول وخدمات تتعلق بالبنية التحتية جرت العادة على أن تقدمها الحكومة. وقد تنشأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال عقود الامتياز.. الخ، ويمكن الدخول فيها للقيام بمجموعة كبيرة من مشاريع البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية" (اكينوني وآخرون، 2007، ص 7).
- وتعرف قانونيا بأنها: "هو عقد إداري محدد المدة بين القطاع العام والقطاع الخاص ويهدف العقد الى مشاركة الطرف الخاص في تطوير المرفق العام، وذلك بإنشاء مشروعات البنية الأساسية وإدارتها واستغلالها والقيام بالأعمال الفنية والتقنية التي تتعلق بحسن تسيير المرفق العام بانتظام والقيام بجميع أعمال الصيانة في مقابل مبلغ مالي فقد يكون شهري أو نصف سنوي أو سنوي" (محي الدين، 2014، ص 288).

من خلال التعاريف السابقة للشراكة بين القطاعين العام والخاص من الناحية الاقتصادية والقانونية نستنتج ان الشراكة بين القطاعين العام والخاص ما هي الا عبارة عن التعاون المبرم عن طريق عقد يحدد فيه التزامات كل من القطاع العام والقطاع الخاص الذي يتمثل في مؤسسة او مجموعة من مؤسسات التي تخضع للقانون الخاص كما ان الهدف من الشراكة هو إقامة مشروع مشترك طويل الأجل، يعود على كل منهما بالنفع والفائدة من خلال تقاسم المخاطر وكذا تخفيف العبء على الشريك العام بالإضافة الى تقديم خدمات ذات جودة للمجتمع.

الفرع الثاني– أهمية وأهداف الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

أولا– أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص: تتمثل أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العديد من النقاط المهمة وهي كالاتي: (حديدي، 2021/2020، ص15)

1. تحقيق معدلات نمو مرتفعة من خلال تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية للدول.
2. تخفيف الأعباء التمويلية عن الحكومة وخاصة في مشاريع البنية التحتية.
3. تصحيح الوضع الاقتصادي؛
4. خلق فرص عمل جديدة.
5. تحسين الخدمات المقدمة من الحكومة من خلال جذب الاستثمارات من القطاع الخاص.
6. تخفيف مخاطر الاستثمار على الحكومة.
7. الإدارة والاستغلال الأمثل للمشاريع الاقتصادية بأحدث الأساليب.

8. إعادة توزيع الأدوار بين القطاعين.

ثانيا– أهداف الشراكة بين القطاعين العام والخاص: تسعى الحكومات من عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص الى تحقيق جملة من الأهداف منها: (الوحدة المركزية لشراكة القطاعين العام والخاص، 2008، ص 14)

1. الهدف هو تغيير نشاط الحكومة من التشغيل للبنية التحتية والخدمات العامة بحيث تستطيع بدلا من ذلك التركيز على وضع السياسات القطاع البنية التحتية وضع الأولويات الأهداف ومشروعات البنية التحتية مراقبة مقدمي الخدمات وتنظيم الخدمة.
2. إدخال الإدارة وكفاءات القطاع الخاص إلى مجال الخدمات العامة، وإشراكه في تحمل المخاطر.
3. تحقيق قيمة أفضل مقابل النقود فيما يتعلق بالإنفاق العام، بمعنى السعر الأمثل للعميل على أساس التكلفة على مدار مدة العقد، وجودة الخدمة المقدمة والمخاطر التي يتحملها المشارك. فالسعر الإجمالي لمناقصة القطاعين العام والخاص المقدمة من الشريك يجب أن يكون أقل من التكلفة التي تتحملها الحكومة لو قامت بتوفير نفس مستوى الخدمة متضمنة التكاليف الإضافية للمخاطر تجاوزات التكلفة التأخيرات التي يمكن تواجهها الحكومة.
4. تنفيذ مشروعات الاستثمار في الوقت المحدد وبالميزانية المحددة.
5. تفادى تدهور الأصول والمنشآت الضرورية للخدمات العامة نتيجة للصيانة غير الفعالة أو ضعف في التشغيل.
6. تحقيق التأكد من الميزانية (فيما يختص برأس المال والتكاليف التشغيلية).
7. إدخال الابتكارات على تصميم المشروع بالنسبة للأصول والتشغيل والصيانة.
8. نقل المخاطر التي يمكن إدارتها أفضل بواسطة القطاع الخاص التصميم والإنشاء والتمويل والصيانة بعيدا عن الموارد المحدودة للحكومة.
9. الاستفادة من خبرة القطاع الخاص في إدارته للمشاريع التي يعتبر عنصر الوقت حاسما فيها، وتقليل المدة الزمنية اللازمة لتنفيذها، وبالتالي تحسين موقف الإدارة العامة.

الفرع الثالث– مبادئ ودوافع الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

أولا– مبادئ الشراكة بين القطاعين العام والخاص: هناك ثلاث مبادئ رئيسية الواجب توفرها لتحقق عملية الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتتمثل فيما يلي:

1. **الالتزام والتعهد:** وهو أن يتم إنجاز وتنفيذ القرارات التنموية وفقا لمنهجية وأهداف تحدد دور كل شريك في ظل مناخ إداري فعال يتعهد كل طرف فيه بالالتزام بالدور المحدد له من قبل.
2. **الاستمرارية:** غالبا ما يتم تنفيذ مشروعات الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص إلى فترات طويلة، وخلال هذه المدة من المحتمل أن تتغير السياسات العامة للدولة، مما يؤدي بدوره إلى إلغاء مشروعات الشراكة، لذا يجب الأخذ بعين الاعتبار المدة الزمنية الملائمة عند تنفيذ المشروعات التي لها درجة من الحساسية السياسية، كما يجب تحديد الإطار العام ومنهجية الإدارة في ظل قوى السوق التي تحكم عملية الشراكة.
3. **الشفافية:** وتعني التنسيق بين الشركاء من خلال رؤية واضحة للأساليب التي ينتهجها كل شريك لتنفيذ الأهداف الموضوعية، مع التعامل بصدق ووضوح مع المتغيرات الداخلية والخارجية التي تحدث خلال فترة الشراكة.

ثانيا– دوافع الشراكة بين القطاعين العام والخاص: هناك العديد من الدوافع والأسباب لقيام الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ويمكن تلخيص أهمها في النقاط الآتية: (شاهين، 2008، ص 41)

- ضعف كفاءة الإدارة الحكومية وقطاعها العام في إدارة مرافق المنافع العامة، الأمر الذي انعكس على ارتفاع تكلفة الخدمات العامة مع تدهور مستوى ونوعية الخدمة المقدمة، وبالتالي عدم رضاء المواطنين عما يقدم لهم من خدمات عامة في مجالات المنافع العامة والبنية الأساسية، وهو ما يمكن تجنبه بمشاركة القطاع الخاص سواء في تملك أو تشغيل وإدارة هذه المرافق، وذلك بحكم كفاءته من ناحية، وبحكم وجود منافسة من ناحية أخرى.
- الأهمية الكبرى لمرافق البنية الأساسية، فهي محرك رئيسي للنمو الاقتصادي والمنافسة الدولية، ونظراً لضخامة الاستثمارات التي تحتاجها مرافق البنية الأساسية، خاصة في ظل ضعف الموارد المالية للدولة، بالإضافة إلى عوامل القصور الإداري، فإن تحسين وزيادة كفاءة مرافق البنية الأساسية لن يتأتى إلا بالمشاركة الفعالة مع القطاع الخاص؛
- تخفيف العبء المالي الملقي على عاتق الحكومات لتلبية الطلب المتزايد على خدمات ومنتجات المرافق العامة، من خلال إيجاد مصادر بديلة إضافية للتمويل من القطاع الخاص، مما يسهم في خفض الإنفاق

العام. كما تعد مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية وسيلة هامة لجذب الاستثمارات الخاصة بسواء أكانت وطنية أم أجنبية.

- نقل التكنولوجيا المتقدمة من الخارج من خلال المستثمرين الأجانب ونقل أساليب وتقنيات الإدارة الحديثة، سواء من القطاع الخاص الوطني أو الأجنبي.
- تخفيض الوقت والتكلفة اللازمين في حالة الحاجة إلى إنشاء تسهيلات وطاقات جديدة وتحويل مخاطر وأعباء المشروعات إلى القطاع الخاص الأقدر على تحمل تلك المخاطر وإدارتها.
- تحسين الكفاءة في تشغيل المشروعات والاستجابة السريعة لاحتياجات المستهلكين في ظل المرونة التي يتمتع بها القطاع الخاص في التحرك والاستفادة من الفرص واتخاذ القرارات والاستجابة السريعة لأية مشاكل طارئة، وهي كلها أمور تفتقر إليها الإدارة الحكومية وإمكانية تشغيل عدد كبير من العمالة في تلك المشروعات سواء في مرحلة البناء أو التشغيل، الأمر الذي ينعكس على النشاط الاقتصادي للدولة، وتوفير إيرادات مالية إضافية للدولة، من خلال زيادة حصيلة الضرائب.

المطلب الرابع– أشكال الشراكة بين القطاع العام والخاص ومتطلبات نجاحها وتقييمها:

الفرع الأول– أشكال الشراكة بين القطاعين العام والخاص: يوجد العديد من أشكال الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص نتطرق إليها فيما يلي:

أولا– شراكات تعاقدية: تأخذ أشكال عديدة تتمثل في: (الطماوي، 1991، ص 125)

1. عقود الخدمات: هو عقد تعهد بمقتضاه الحكومة أو إحدى الهيئات التابعة لها إلى إحدى الشركات الخاصة بتقديم خدمة لها بمقابل، مثل تشييد محطة كهرباء أو تركيب معداتها، وتظل ملكية وأصول وعبء تشغيله وصيانته على عاتق الجهة الحكومية، ومشاركة القطاع الخاص عادة ما تكون محدودة حيث يستفاد بخبراته وتخصصه لمدة محدودة غالبا ما تكون سنة أو سنتين، ووفقا لهذا الأسلوب تضع الحكومة مجموعة من معايير الأداء للنشاط وأسس تقييم العطاءات والإشراف ودفع رسوم متفق عليها للخدمة والتي تحدد على أساس إجمالي أو على أساس تكلفة الوحدة ولتحقيق الكفاءة من تلك التعاقدات ينبغي أن تكون العطاءات تنافسية، وتعتبر عقود الخدمة ضرورية في الحالات التي لا يتوافر فيها المرفق عمالة مدربة على تشغيل معدات متقدمة (المتولي، 2004، ص 50)، وعليه فإن مجال مشاركة القطاع الخاص في هذه العقود تكون محدودة ومقصورة على تقديم خدمة للمرافق العمومية مقابل مبلغ معين، دون نقل ملكية أو تحمل المخاطر المرتبطة بالتشغيل والصيانة وقد طبق هذا الأسلوب من العقود في الخدمات

التالية قراءات العدادات وتحصيل الفواتير للكهرباء والمياه والتلفون والقيام بأعمال الصيانة البسيطة والصرف الصحي (مدلول، المطيري، 2006، ص41).

2. عقود الإدارة: تتمثل هذه الطريقة في تخلي الحكومة عن إدارة المنشأة العامة المعنية وإتاحة المجال للقطاع الخاص الإدارة هذه المنشأة مقابل رسم محدد، وهذا الأسلوب لا يعني تخلي الحكومة عن ملكية المنشأة العامة.

وإنما ترك المجال للقطاع الخاص لإدارة هذه المؤسسة ويستخدم هذا الأسلوب إذا لم تسمح الطاقة الاستيعابية للسوق ببيع المؤسسة العامة أو جزء منها أو هناك بعض المؤسسات العامة التي لا يمكن تحويل ملكيتها إلى القطاع الخاص بسبب طبيعة نشاطها وأهميته للأمن الوطني للدول.

إن نجاح هذا الأسلوب يعتمد على إعداد العقد بطريقة تعطي للإدارة الجديدة حوافز لتحسين الأداء والحفاظ على قيمة الموجودات وضمان عدم التدخل الحكومي في الإدارة، مع وجوب المتابعة والمراقبة المستمرة لهذه المنشأة وإشراك الإدارة في تحمل جزء من المخاطر. وهذا النموذج قد يلاءم العديد من الدول النامية والتي تعاني من عجز الكفاءات الإدارية عن قيادة المؤسسات العامة. وتتراوح مدة هذا العقد بين 3-5 سنوات وتقوم الجهة العامة الحكومية بتمويل رأس المال العامل والاستثماري، وتحدد أسس وسياسة رد النفقات والتكاليف التي تم تكبدها من أجل تنفيذ المشروع (أرباب، 2008، ص 54).

3. عقد الإيجار: هو عبارة عن عقد تعهد بمقتضاه الحكومة أو الجهة الإدارية بتأجير المرفق العمومي أو أصوله العامة إلى القطاع الخاص بمقابل على أن يقوم هذا الأخير بالمحافظة عليها وتشغيلها وصيانتها مقابل الحق في العائدات.

وميزة هذا الخيار تحمل القطاع الخاص كامل المخاطر المترتبة على المشاريع، مما يعطي حوافز قوية لتحسين الأداء.

وتتراوح مدة هذا العقد من 6-10 سنوات ويبقى على عاتق الدولة أو المرفق العمومي عبء تمويل 2 أية توسعات رأسمالية أو تحسينات يحتاج إليها المرفق.

وهذا الأسلوب له العديد من السلبيات أهمها احتمال إهدار المتعاقد أو إهماله لأصول المشروع مما قد يرتب خسارة كبيرة مستقبلا، ومن مزاياه احتفاظ الدولة بملكية المشروع العام مع توفير نفقات التشغيل والحصول على دخل سنوي بدون التعرض لمخاطر السوق، ووقف الدعم والتحويلات المالية الأخرى (الفاعوري، 2004، ص 20).

4. عقود الامتياز: يقوم هذا الأسلوب على قيام الدولة بتكليف القطاع الخاص بأداء خدمة عامة للجمهور، وذلك مقابل التصريح له باستغلال المشروع لمدة محددة تتراوح بين 25-30 سنة) وحصوله على الأرباح ويتحمل القطاع الخاص المسؤولية الكاملة عن المشروع من ناحية التشغيل والصيانة والمخاطر التجارية الناشئة عن التشغيل ومع ذلك تظل ملكية أصول المشروع خالصة للحكومة أو الجهة الإدارية.

وهذا الأسلوب يعني التزام القطاع الخاص بأداء خدمة معينة مثل نظافة المباني مقابل مبلغ ثابت تدفعه الحكومة، وهذا من شأنه أن يعمل على تخفيف الأعباء المالية عن الحكومة نتيجة لقيام القطاع الخاص بجهد وتحسين جودة الخدمة. وفي هذا المجال يمكن للدول النامية منح عقود امتياز للقطاع الخاص لتقديم خدمة معينة كانت تقوم بها المؤسسات العامة بكفاءة متدنية (مدلول، المطيري، 2006، ص 42).

5. عقود نظام البناء والتشغيل والتحويل: ويقصد بنظام البناء والتشغيل والتحويل هي تلك المشروعات التي تعهد بها الدولة إلى إحدى الشركات الوطنية أو الأجنبية وتسمى "شركة المشروع" وذلك لإنشاء مرفق عام وتشغيله لحسابها مدة زمنية محددة ثم نقل ملكيته إلى الدولة.

وعرفت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسترال) عقود البناء والتشغيل والتحويل بأنها "شكل من أشكال تمويل المشاريع تمنح بمقتضاه حكومة ما لفترة من الزمن أحد الاتحادات المالية الخالصة، ويدعى شركة المشروع ببنائه وتشغيله وإدارته لعدد من السنوات وتسترد تكاليف البناء وتحقق أرباحا من تشغيل المشروع واستغلاله تجاريا، وفي نهاية مدة الامتياز تنتقل ملكية المشروع إلى الحكومة.

وتعرف بأنها نظام تقوم بمقتضاه الدولة بمنح مستثمر من القطاع الخاص ترخيصا لبناء أو تطوير أو تحديث أحد المرافق العامة الاقتصادية، وتمويله على نفقته الخاصة وتملك أو استئجار أصول هذا المرفق وتشغيله بنفسه أو عن طريق الغير، ويكون عائد تشغيل المرفق خالصا للمستثمر طوال مدة الترخيص ويلتزم المستثمر بنقل ملكية كافة أصول المشروع إلى الدولة أو أي من أجهزتها المعنية عند نهاية مدة 2 الترخيص حسب الشروط المبينة في عقد الترخيص (الزعارير، 2004، ص 173).

ثانيا– شراكات تعاونية: وتدور حول إدارة وتنظيم الشراكة على أساس تشاركي بين القطاعين العام والخاص، حيث تتصف الشراكة بعلاقات أفقية بين أطراف الشراكة ويتم اتخاذ القرار بالإجماع ويشترك جميع الشركاء بأداء المهام والواجبات ولا يوجد إشراف منفرد لأي طرف بموجب القواعد التي يفرضها (بومدين، بن رمضان، 2015، ص 7).

ثالثا– تصنيفات وأشكال أخرى للشراكة بين القطاعين العام والخاص: يوجد عدة أنواع للشراكة بين القطاعين العام والخاص على أساس معيار المبادرة تتمثل فيما يلي: (قنادزة، 2018/2017، ص 216).

1. **الشراكة بين القطاعين بمبادرة من القطاع العام:** يحدث هذا النوع من الشراكة عندما ترغب سلطة محلية بتنفيذ مشروع في تخطيط المدن، أو في خلق مرفق خدمي جديد أو توريد خدمة مجتمعية قائمة، ولا تتوفر لديها الموارد الكافية، فتسعى إلى القطاع الخاص للحصول على مساعدته المالية، أو الفنية أو الإدارية.

2. **الشراكة بين القطاعين بمبادرة من القطاع الخاص**: يهدف هذا النوع من الشراكات إلى مزاولة أنشطة يرى القطاع الخاص مصلحة له فيها مثل مشاريع التطوير الحضري كتطوير أرض معينة بغرض خلق مرفق عام جديد ومثل تطوير منتج معين وتزويد خدمة وفق مفهوم جديد مثل مرافق الألعاب ومثل تشغيل مرافق قائمة.
3. **الشراكة بالتعيين**: كخلق شركة اقتصاد مزدوج ذات مهمات متنوعة، وبخاصة في تخطيط المدن وخدمات التطوير الحضري حيث يمتلك القطاع العام معظم رأس المال بهدف تحقيق الأهداف العامة من المشروع ويحصل القطاع الخاص على عائده من الاستثمار فيه وفق شروط التعيين.

الفرع الثاني متطلبات نجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص: لا يمكن نجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلا إذا قامت الدولة بتشخيص الأوضاع القائمة في القطاع المعني ولا بد من اعتماد إجراءات واضحة وشفافة لاختيار الجهة القادرة على تشغيل المشروع كما يجب إنشاء هيئة تقوم بدور المشرف على نظام الشراكة والمراقب لحسن تطبيقه، ويمكن ذكر متطلبات نجاح هذه الشراكة فيما يلي: (بوشمال، 2021/2020، ص ص 20-21)

أولا- تشخيص الأوضاع القائمة في القطاع المعني: **بعد** نظام الشراكة إحدى الأدوات التي يستخدمها أصحاب القرار الإصلاح القطاع المعني وتحسين الخدمات المقدمة ويجب أن يصاحب تطبيق الشراكة وضع خطة إصلاحية تضمن حسن التنفيذ وتوفر دعما لاستمرار الشراكة.

يراعى عند تصميم نظام الشراكة البيئة المحيطة بالقطاع والأهداف الإصلاحية والنظام القانوني للدولة، وحاجات تمويل القطاع ويقتضي من أجل نجاح الشراكة أن تبنى على تشخيص واقعي للقطاع يركز على مجموعة مسائل، أهمها:

1. **المسائل الفنية**: على الدولة أن تحدد أوجه القصور في المسائل الفنية للقطاع المعني بهدف العمل على إصلاحها، كما يقتضي الوقوف على نظام الفاعلية في عمليات التشغيل ومدى استجابة العملاء، ويجب تحديد الدرجة التي يكون فيها القصور في المجال الفني ناتجاً من ضعف خطة الاستثمار أو عدم فاعلية الإدارة أو النقص في خبرة التشغيل أو مسائل أخرى.
2. **الإطار القانوني النافذ والسياسات المتبعة**: يشمل تشخيص القوانين النافذة التي تنظم عمل القطاع المعني، إضافة إلى السياسات المتبعة من قبل أصحاب القرار وقد يظهر نتيجة التشخيص وجود حاجة إلى تعديل الأنظمة القانونية المعمول بها أو وجود حاجة إلى إنشاء أجهزة تنظيمية بهدف تسهيل الانتقال من الإدارة العامة إلى الادارة الخاصة، كما يسهل التشخيص تأمين البنية القانونية والنظامية الملائمة التي تعد أساس نجاح نظام الشراكة.

3. **البنية التنظيمية:** قبل البدء بتطبيق نظام الشراكة يجب الوقوف على مجموعة من المسائل التنظيمية المتعلقة بالقطاع المعني، ويقتضي في نهاية المطاف تحديد الادوار المتعلقة بتنظيم القطاع بصورة واضحة عند صوغ العقود، وفي الوقت عينه توجد حاجة إلى المرونة بهدف تعديل المهمات التنظيمية لتواكب المستجدات الطارئة عند التطبيق.
4. **المسائل التجارية والمالية:** يجري في إطار تشخيص حالة القطاع المعني تحديد الأوضاع التجارية والمالية القائمة وما ينتجه القطاع من مخرجات، الأمر الذي يساعد أصحاب القرار على تحديد المخرجات التي يرغبون في الوصول إليها والتخطيط لإنجازها في المستقبل، وعند إعداد نظام الشراكة يكون الإصلاح التمهيدي للنواحي المالية داخل القطاع أمراً مهما كنظام الفوترة، والمعلومات المتعلقة بالعملاء، وأوضاع الدائنين، وترتيبات التمويل، وهي إصلاحات ضرورية لفهم وتحديد الأوضاع المالية للقطاع قبل الدخول في نظام الشراكة.
5. **استشارة الأطراف المعنية بالقطاع:** يقتضي الوقوف على آراء الأطراف المعنية بالقطاع، وهم أصحاب القرار السياسي، والمستثمر، والعملاء، والعاملون في القطاع، حيث لكل منهم دور حساس في نجاح نظام الشراكة، كما أن لهم مصالح مختلفة، لذلك يقتضي استشارتهم والوقوف على آرائهم من أجل مراعاة هذه المصالح وتحديد الأولويات على نحو يتناسب مع إنجاز مشروع الشراكة وتحقيق أهدافه.

ثانيا– اختيار الهيئة الخاصة القادرة على تنفيذ الشراكة: تجري في عمليات التلزيم هيئة تنشا خصيصا لهذه الغاية وتعمد إلى وضع دفاتر الشروط التي على أساسها يتم تأهيل الراغبين في الاشتراك في عمليات التلزيم، ويجري تقييم العروض وتحديد العارض الأفضل وللسلطة المختصة في الدولة صلاحية استثنائية أن تصدق على الصفقة وتوقع العقد مع العارض الأفضل.

ثالثا– إنشاء هيئة منظمة للقطاع المعني: يقتضي نجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص إنشاء هيئة تتولى تنظيم القطاع المعني والإشراف على اختيار الهيئة الخاصة وممارسة رقابة على حسن تنفيذ نظام الشراكة والهيئة المنظمة سلطة إدارية مستقلة عن الوزارة المعنية، الأمر الذي يمكنها من ممارسة مهماتها بحياد ومن أهم المهمات التي تناط بهذه الهيئة هي:

1. **تنظيم القطاع موضوع الشراكة:** فتتولى الهيئة المنظمة تشخيص الأوضاع القائمة في القطاع وتحديد الحاجات التنظيمية التي يتطلبها تنفيذ الشراكة، وهو أمر قد يستلزم تعديل التشريعات القائمة، واتخاذ القرارات

التنظيمية الضرورية كما تقوم هذه الهيئة بدور بارز في تحديد معايير تشغيل مشاريع البنية التحتية المعنية سواء من الناحية الفنية أم من الناحية البيئية.

2. **مساهمة الهيئة في اختيار المتعاقد مع الإدارة:** وذلك من خلال تحديد الشروط والمؤهلات الواجب توافرها في الهيئة الخاصة، وهي تقوم بدور بارز في إدارة العمليات والاجتماع بالعارضين لتقديم الإيضاحات، وتقدم المعونة اللازمة لتقييم العروض واختيار المتعاقد الذي يقدم العرض الأفضل، كما تتولى الإشراف على صوغ العقود التي يوقعها طرفا العقد.

3. **القيام بدور رقابي تجاه تشغيل الهيئة الخاصة للمشروع:** استناداً إلى معايير الأداء المحددة مسبقا، وذلك بهدف رقابتها إلى التأكد من تطابق نشاط الهيئة الخاصة مع بنود العقد، كما تؤدي الهيئة المنظمة دوراً في ضبط التعريفات التي يدفعها العملاء لقاء حصولهم على الخدمات، الأمر الذي يضمن عدم تجاوز التعريفات الاعتبارات الاجتماعية للمواطنين.

4. **فض النزاعات الناشئة عن تنفيذ الشراكة:** فتؤدي دور الوسيط بين طرفي الشراكة عند حصول نزاع حول تنفيذ بنود العقد، بهدف التوفيق بينهما وعدم توسع الخلاف، ويمكن أن يعطيها نظام الشراكة حق القيام بدور الهيئة التحكيمية، وخصوصا أنها هيئة مستقلة عن طرفي العقد فتقوم بالفصل بالنزاع دون اللجوء إلى القضاء الذي يتطلب إجراءات قد تطول.

الفرع الثالث– تقييم الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

أولا– إيجابيات الشراكة بين القطاعين العام والخاص: تتمثل إيجابيات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في النقاط التالية: (هاشم، 2015، ص20)

- ✓ مساندة القطاع الخاص للقطاع العام لإنجاز وتنفيذ المشاريع خلال المدة الزمنية المطلوبة والمحاولة على انجاحها عن طريق التمويل والمعرفة والخبرة في إدارة المشاريع.
- ✓ تحقيق الموائمة والاندماج بين عنصري السعي لتحقيق الأرباح والمنافع الاجتماعية عن طريق إعطائها بعد
- ✓ اقتصادي واسع في السياسات الاقتصادية المعتمدة، وفي إدارة المشاريع وفق أسس اقتصادية سليمة.
- ✓ الاستفادة المتبادلة من رؤى واهداف ومبادئ كلا الطرفين لغرض تحقيق الاستفادة القصوى من خبرة كل منهما في خدمة الاقتصاد.
- ✓ إمكانية استفادة أي من الطرفين من المزايا الاقتصادية للطرف الآخر، وقد يكون مكملا له.
- ✓ التخفيف من الأعباء المالية والعجز المتفاقم في الميزانية العامة، من خلال مساهمة القطاع الخاص في ذلك.

- ✓ النهوض بمستوى أداء القطاع العام، من خلال تطبيق مقاييس وقواعد الحوكمة، وتحسين كمية ونوعية الخدمات المقدمة للمجتمع.
- ✓ تحمل كلا الطرفين جزء مهم من المسؤوليات التي تركز على خدمة كل من المجتمع والاقتصاد.
- ✓ التقليل من حدة المخاطر الاجمالية التي تواجه الاقتصاد، وذلك من خلال توزيع عبء تلك المخاطر على أطراف الشراكة.
- ✓ ط خلق بيئة عمل ديناميكية للتغير داخل القطاع الحكومي، وتسمح الشراكة للحكومات بتنفيذ التغيير دون التأثير على أعمالها الحقيقية المتعلقة بتطوير السياسة الاجتماعية والتوجه المستقبلي وإدارة تقييم الخدمات (حرم، 2015، ص 88).

ثانيا– سلبيات الشراكة بين القطاعين العام والخاص: رغم الإيجابيات الكثيرة لعقود الشراكة بين القطاع العام والخاص، فإن هناك بعض السلبيات تظهر على المستوى القانوني والاقتصادي منها: (سحنون، 2021، ص 12)

- غياب القوانين المرافقة للشراكة مما قد يشكل عائقا في وجه شركات المشروع.
- ارتفاع تكلفة إقامة وتشغيل وصيانة المشروع عن تكلفته لو تولت الدولة إقامة وتمويل المشروع مباشرة بنفسها.
- ارتفاع تكلفة تأمين المشروع ضد المخاطر.
- التحيز في اختيار الشركاء مما يؤدي إلى إضعاف المنافسة بين الشركاء.
- فقدان السيطرة من جانب القطاع العام على المشروع في إطار الشراكة.
- زيادة التكاليف الناتجة عن سوء دراسة الجدوى الاقتصادية.
- المخاطر السياسية مثل تغير في القوانين بشكل مفاجئ.
- ضعف مستوى المراقبة والمساءلة، وذلك ربما بسبب عدم خبرة القائمين على الرقابة.
- الإنتاج غير المطابق للمواصفات المتفق عليها خاصة في ظل القطاع الخاص الأجنبي.
- سوء اختيار الشركاء (سوء نية أو سوء تقدير).
- تقليص وتهميش دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

ثالثا– تحديات الشراكة بين القطاعين العام والخاص: إن الشراكة بين القطاع العام والخاص هي عملية منفصلة عن عملية البيع التي تنتقل فيه المخاطرة كلية إلى الشريك الخاص، وبالتالي الشراكة هي مشاركة في المخاطر ولو بجزء بسيط، وتتركز الأهمية بهذا المجال على العقد (التشريع الذي سيحكم العلاقة بين الشركاء طيلة فترة الامتياز الذي

يجب أن تكون المرجعية في تحديد كيفية توزيع المخاطر ومتطلبات التأمين عليها، وفيما يلي أهم التحديات التي تواجه الشراكة بين القطاعين: (القهيوي، الوادي، ص 40)

1. **التحديات السياسية**: وتتمثل في الوضع السياسي للبلد المضيف ومستوى استقرار الوضع الإقليمي في بلد معين (التأميم والمصادرة).
2. **التحديات الاقتصادية**: وتتمثل في:

☒ رفع نسبة الضرائب.

☒ تذبذب سعر العملة المحلية والذي يمثل هاجسا مقلقاً للمستثمرين، وسبيل معالجتها بأن يأخذ المستثمر الضمانات اللازمة والذي يعمل على تخفيف المخاطر على المستثمر.

☒ الجدوى الاقتصادية والكلف الاقتصادية للمشروع سبل معالجتها من خلال عمل دراسة عميقة ومحايدة للجدوى الاقتصادية والفنية للمشروع، وعمل تقديرات للكلف بشكل واقعي.

☒ المخاطر التي تواجه المشاريع عمل اتفاقيات مع شركات التأمين لحماية المشاريع من المخاطر.

☒ شح السيولة حيث يجب الأخذ بعين الاعتبار احتياطات مالية للطوارئ.

3. **التحديات الثقافية والاجتماعية**: تتمثل في:

☒ إدارة المشروع وتطويرها بطريقة لا تتماشى مع ثقافة المجتمع، وافتقار المجتمع الثقافة معينة في مشروع معين، وعدم تقبل المشروع في المجتمع وذلك لوجود مدخلات من المشروع غير مقبولة في تلك المنطقة وتطبيقاته وخدماته لا تتماشي في تلك المنطقة الدين، الثقافة المجتمعية).

☒ وسبل معالجتها من خلال عمل ورشات توعية لأهالي المنطقة، وإشراك الأهالي في العمل في المشروع، وتحديد ماهية احتياجاتهم من المشروع من خلال الأخذ بآرائهم مع الأخذ بطبيعة تلك المنطقة.

4. **التحديات البيئية**: وهي التحديات المرتبطة بالعبث بالبيئة من خلال المشروع وطبيعته وسبل معالجته بوضع تشريعات وقوانين تعمل على حماية البيئة، والتحديات التي تواجه المشروع من خلال تضاريس المنطقة، وسبل معالجتها من خلال اختيار الطبيعة المناسبة للمشروع والتي تتوافق مع المشروع.

المبحث الثاني– التأصيل النظري للاستثمار: يعد الاستثمار أحد الركائز الأساسية للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وسنتطرق في هذا المبحث للاطار النظري للاستثمار ونحاول الالمام بمختلف جوانبه.

المطلب الأول– ماهية الاستثمار: سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف الاستثمار، أهميته، أهدافه وخصائصه.

الفرع الأول– تعريف الاستثمار: يمثل الاستثمار أحد العوامل الأساسية التي تدخل في تطوير المؤسسات وكذا الاقتصاد الوطني.

لقد تعددت التعاريف التي صيغت للاستثمار بتعدد الجوانب التي انطلق منها الباحثون المحاولة فهمه وتحديد أبعاده، ومن هذه التعاريف نجد:

أولا– لغة: الاستثمار لغة هو: " طلب الحصول على الثمرة، وثمرة الشيء ما تولد عنه أو المقصود منه نفعه وثمر الرجل ماله أي أحسن القيام عليه ونماه (صفوت، 2005، ص 18)، لذلك فإن المفهوم اللغوي للاستثمار يقوم على استخدام المال وتشغيله بقصد تحقيق ثمرة هذا الاستخدام فيكثر المال وينمو على مدى الزمن (عبد الله، 2008، ص 18).

ثانيا– التعريف القانوني للاستثمار: معنى الاستثمار في القانون لا يخرج عن معناه في اللغة، فهو يعرف بأنه: "عمل أو تصرف لمدة معينة من أجل تطوير نشاط اقتصادي سواء كان هذا العمل في شكل أموال مادية أو غير مادية من بينها الملكية الصناعية، المهارة التقنية، نتائج البحث) أو في شكل قروض" (قربوع، 1999، ص2).

ثالثا– التعريف الاقتصادي للاستثمار: يعرف الاستثمار بمعناه الاقتصادي:

- يعرف الاستثمار بأنه: "تخصيص راس المال للحصول على وسائل انتاجية جديدة او لتطوير الوسائل الموجودة لغاية زيادة الطاقة الإنتاجية" (عبيد، 2014، ص 64).
- كما يعرف أنه: "الموارد المالية التي تخصصها المنظمة لمشروع استثماري مقترح تنفيذه خلال فترة زمنية معينة، أي أنه حجز ارصدة حاضرة من أجل الحصول على عائد مستقبلي في صورة وفر أو زيادة في قيمة رأس المال المستثمر" (زبير، جدي، 2011، ص 9).
- ويعرف انه: "جزء من الدخل لا يستهلك وانما يعاد استخدامه في العملية الانتاجية، بهدف زيادة الانتاج او المحافظة عليه، مع الاخذ في الاعتبار الاضافة الى المخزون السلعي" (عبيد، 2014، ص 65).
- ويعرف: "هو استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات، والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة، أو تجديدها " (عمر، 2000، ص 36).

- ويعرف أيضا بأنه: " ارتباط مالي بهدف تحقيق مكاسب يتوقع الحصول عليها في المستقبل. فالاستثمار هو نوع من الإنفاق ولكن إنفاق على أصول يتوقع منها تحقيق عائد على مدى فترة طويلة من الزمن، ولذلك يطلق عليه اصطلاح الإنفاق الاستثماري تمييزا له عن بقية المصروفات التشغيلية" (طابل، 2006، ص 103).

رابعا– التعريف المحاسبي للاستثمار: (حواس، 2006، ص53)

- في المحاسبة يشمل صنف الاستثمارات كل مجموعة من الأملاك والقيم الدائمة التي اشترتها المؤسسة أو أنشأتها.
- وحسب المخطط المحاسبي الوطني " الاستثمارات عبارة عن أصول ثابتة مادية ومعنوية، اقتنتها المؤسسة أو أنشأتها بوسائلها الخاصة، وذلك لاستعمالها بصورة دائمة وليس لغرض بيعها".
- وحتى يعتبر الأصل استثمارا لا بد أن يتوفر فيه في آن واحد الشروط التالية:
  - الملكية أن يكون ملك للمؤسسة عن طريق الحيازة أو الادخار، وليس بطريقة الإيجار.
  - العرض أن يكون العرض من اقتنائه هوا الاستعمال وليس البيع.
  - العمر الإنتاجي أن يكون عمره الإنتاجي على الأقل سنة.
  - القيمة: أن تكون قيمته معتبرة نسبيا.

الفرع الثاني– أهمية الاستثمار: يمكن إبراز أهمية الاستثمار على المستوى الوطني وعلى المستوى الفردي وذلك كما يلي: (دوفي، 2017، ص 121)

أولا– على المستوى الوطني:

- ✓ زيادة الدخل الوطني للبلاد عبر تعظيم درجة منفعة الموارد المتاحة.
- ✓ خلق فرص عمل جديدة في الاقتصاد الوطني.
- ✓ دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ زيادة الانتاج ودعم ميزان المدفوعات.
- ✓ مساهمته في إحداث التطور التكنولوجي عبر إدخال التكنولوجيا الحديثة وأقلمتها مع المستوى المتوفر من اليد العاملة والتي من شأنها تخفيض التكاليف وتقديم المنتجات بشكل أكثر دقة.
- ✓ توفير النقد الأجنبي نتيجة الإنتاج المحلي ذو النوعية الجيدة، مما يدعم ميزان المدفوعات عن طريق زيادة الصادرات؛

✓ دعم الموارد الحالية للدولة من خلال الضرائب التي تنفقها على الخدمات العمومية.

ثانيا– على المستوى الفردي:

✓ توفير الخدمات للمواطنين والمستثمرين وكذا توفير فرص العمل وتقليل نسبة البطالة.

✓ توفير التخصصات المختلفة من الفنيين والإداريين والعمالة الماهرة وإنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات المواطنين وتصدير الفائض منها للخارج، مما يوفر العملات الأجنبية اللازمة لشراء آلات ومعدات وزيادة التكوين الرأسمالي.

✓ يساعد الفرد المستثمر على معرفة العائد المتوقع وحماية ثروته من أنواع المخاطر المختلفة سواء المخاطر النظامية وغير النظامية وكذا زيادة العائد على رأس المال من خلال زيادة الأرباح المحتجزة.

الفرع الثالث– أهداف الاستثمار: إن الهدف الرئيسي للاستثمار هو تعظيم الثروة وتحقيق العائد، ولكن هذا لا يمنع من وجود أهداف أخرى اقتصادية واجتماعية وتكنولوجية، من بينها ما يلي:

أولا– الأهداف الاقتصادية: إن الأهداف الاقتصادية تعد من أهم الأهداف التي يراد تحقيقها من الاستثمار وهي: (أمحمد، 2013/2012، ص 95)

- زيادة الدورة الاقتصادية للدولة وتفعيل القدرة الإنتاجية الوطنية، بإنتاج السلع والخدمات وطرحها في الأسواق المحلية، لإشباع رغبات واحتياجات المستهلكين.
- تخفيض حجم الواردات من السلع والخدمات، وبالتالي تقليص حجم الاعتماد على الأسواق الأجنبية والعمل على زيادة حجم الصادرات، وتحقيق مؤشرات إيجابية بالنسبة لميزان مدفوعات الدولة.
- إعطاء دور أكبر للقطاعات الإنتاجية سواء إنتاج السلع أو الخدمات في تركيبة الاقتصاد الوطني، بحيث يصبح الاقتصاد يعتمد على القدرة الانتاجية التي تغطي بالضرورة القدرة الاستهلاكية.
- تنشيط سوق العمل، وتوفير فرص عمل مما يسمح بتخفيض مستويات البطالة.
- زيادة الدخل الوطني وتحقيق النمو الاقتصادي، نتيجة التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج في الدولة.
- زيادة القيمة الاقتصادية المضافة للموارد الطبيعية المتوفرة بالدولة، وإعطاء أولوية للصناعات المحلية.
- المحافظة على قيمة رأس المال الأصلي المستثمر في المشروع، مع تنمية وتطوير المشروع الاستثماري نتيجة الاستخدام الأمثل لموارد هذا الأخير الذي يسعى إلى تحقيق عائد على رأس المال وتعظيم الربح.
- زيادة ودعم الموارد المالية للدولة من خلال تحصيل عائدات الضرائب الناجمة عن إنشاء استثمارات جديدة أو تطوير استثمارات قائمة.

- توظيف أموال المدخرين وتقديم عوائد مالية لهم.

ثانيا– الأهداف الاجتماعية: تتجسد الأهداف الاجتماعية في تحقيق العناصر التالية: (ولد جدو، 2012/2011، ص 8)

- تطوير هيكل القيم ونسق العادات والتقاليد، بالشكل الذي يتوافق مع احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على السلوكيات الضارة.
- تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة بين مختلف مناطق الدولة، عن طريق استخدام المشروع الاستثماري لهذا الغرض.
- القضاء على كافة أشكال البطالة، وعلى بؤر الفساد الاجتماعي، والأمراض والاجتماعية الخطرة التي تفرزها البطالة.
- تحقيق الاستقرار الاجتماعي، والحد من حالات التوتر الاجتماعي، وذلك بتوفير احتياجات المجتمع من السلع والخدمات الضرورية.
- تحقيق العدالة في توزيع الثروة، وناتج تشغيلها على أصحاب عوامل الإنتاج.
- خلق روح التعاون والعمل كفريق متكامل وايجاد علاقات متطورة بين العاملين في المشروع الاستثماري.

الفرع الرابع– خصائص الاستثمار: للاستثمار مجموعة من الخصائص، نذكر منها ما يلي: (قط، 2016/2015، ص 74)

- ❖ إن الاستثمار عملية اقتصادية حيث أن مجموعة من النشاطات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق عوائد اقتصادية أو مالية، كما يقوم على معايير اقتصادية عقلانية في حساباته من أجل تقييم الجدوى أو تقييم الأداء.
- ❖ يتسم الاستثمار بالتعميم من حيث القائمين به، إذ يقوم بالاستثمار أفراد أو مجموعات، قطاع خاص أو عام كذلك قد تقوم به كل أنواع المؤسسات، ويرجع هذا التعميم لكون الاستثمار قد يكون في الكثير من القطاعات والأزمنة القصيرة أو المتوسطة أو الطويلة الأجل.
- ❖ يقوم الاستثمار على أسس علمية وقواعد محددة، ويعني ذلك أن القرارات الاستثمارية يتم وضعها وفق مناهج معينة بالاعتماد على دراسات الجدوى المشروع بحيث ترتفع كفاءة التنبؤات، فتضمن هذه القرارات أعلى حالات الوضوح والتأكد من بين البدائل المتاحة، ولا شك بأن عمليات الاستثمار التي تجري حاليا

ومنذ فترة طويلة مع بداية نشوء الأسواق المالية، تقوم على أسس وقواعد تنظيمية محددة تلتزم بها كافة الأطراف التي تشارك في إنجاز هذه العمليات.

- يهتم الاستثمار بتوجيه الأصول الرأسمالية بمختلف أشكالها سواء كانت مادية أو مالية (أسهم، سندات الخيارات، الصكوك الإسلامية ...) والبشرية والمعلوماتية، ويوجه الاستثمار كل أنواع هذه الأصول لتحقيق عوائد متباينة، ويتوقف نوع العائد على الهدف الرئيسي للمستثمر على أبعاد التأثيرات الاستثمارية في الاقتصاد والمجتمع.
- يبحث الاستثمار عن ضمان العوائد التي تتسم بتدفقات دورية مستمرة والتي يفترض بها أن تجرى في ظروف واضحة ومستقرة، كما يجب أن تتميز العوائد بالتدفق المستمر والمتزايد كما يجب أن تتجاوز القيمة التراكمية للعوائد المتوقعة من الاستثمار التكاليف الناجمة عن انشاء الاستثمار مهما كان نوعه، كما يجب أن تعوض العوائد الوقت الذي خصصه المستثمر لإنجاز ومتابعة العملية الاستثمارية.
- لا بد أن يتم الاستثمار في ظروف تتسم بالشفافية والوضوح وبذلك تتميز شخصية المستثمر عن غيره في الالتزام بالمحددات التشريعية وبالشروط الاقتصادية، مما يساعد على تحسين سمعته الاقتصادية في المجتمع وعدم الالتزام بالقوانين والتشريعات الاقتصادية قد يحمله بعض التكاليف الأخرى ويفقده مكانته الاقتصادية في الاقتصاد.
- إن الاستثمار يقبل بهامش معين من المخاطرة، وهذا طبيعي جدا نظرا لعدم وجود حالة تأكد مطلقة في الاستثمار بخصوص المستقبل، لذلك يستوجب إعداد دراسة تحليلية مقارنة للعوائد والمخاطر المتوقعة.

المطلب الثاني– أساسيات حول الاستثمار: يتضمن هذا المطلب مبادئ الاستثمار، تصنيفاته وأنواعه، أدواته، ومخاطره أيضا.

الفرع الأول– مبادئ الاستثمار: يجب على متخذ القرار الاستثماري أن يأخذ بعين الاعتبار عدة المبادئ كأسس لاتخاذ القرار ومن أهمها: (بن مسعود، 2010/2009، ص 32)

أولا– مبدأ الاختيار: كلما كانت البدائل كثيرة ومتعددة فإنها تعطي متخذ القرار مرونة أكبر وتمكنه من اتخاذ القرار الصائب، وعليه يكون المستثمر قادر على إجراء المفاضلة بين البدائل واختيار الأفضل الذي يتناسب مع الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه.

ثانيا– مبدأ المقارنة: أي المفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة لاختيار المناسب منها وتتم المقارنة بالاستعانة بالتحليل الجوهري لكل بديل ومقارنة نتائج هذا التحليل للحصول على البديل الأفضل.

ثالثا– مبدأ الملائمة: يطبق المستثمر هذا المبدأ عمليا عندما يختار بين مجالات الاستثمار وأدواته ما يلائم رغباته وميوله التي يحددها دخله وعمله وحالته الاجتماعية حيث يقوم هذا المبدأ على أساس:

- معدل العائد على الاستثمار.
- درجة المخاطرة لهذا الاستثمار.
- مستوى السيولة التي يتمتع بها المستثمر.

رابعا– مبدأ التنويع: يلجأ المستثمرون إلى تنويع استثماراتهم من أجل الحد من مخاطرة الاستثمار.

الفرع الثاني– تصنيفات وأنواع الاستثمار: يمكن أن نميز بين أنواع الاستثمارات من خلال طبيعتها، دوافعها، وغرض القيام بها.

أولا– حسب طبيعة الاستثمار: على مستوى الاقتصاد الجزئي تميز المحاسبة الخاصة بين ثلاثة أنواع من الاستثمار

1. **الاستثمارات المادية:** وتشير إلى إقامة أصول مادية ليس لغرض الاستهلاك المباشر في الفترة الحالية، ولكن بغرض الاستخدام في إنتاج سلع وخدمات استهلاكية وإنتاجية عبر فترات متتالية، وينطوي الاستثمار في هذا الصدد على تركيب الآلات، وإقامة المصانع والمباني السكنية. وإنشاء الطرق والمستشفيات والمدارس وغيرها، ويسمى هذا النوع من الأصول برأس المال الثابت (عطية، 1996، ص 106). كما يعتبر استثمارا عينيا كل إضافة إلى رصيد المواد الخام والسلع الإنتاجية الأخرى. وهو ما يعبر عنه (التغير في المخزون)، حيث أن المخزون من المواد الأولية أو نصف المصنعة ضروري لضمان استمرار العملية الإنتاجية في حالة تأخر ورود المواد الأولية أو انقطاع مصدرها الأسباب فنية أو سياسية أو مناخية وغيرها.، ومخزون المنتجات النهائية ضروري لتلبية الطلبات غير المتوقعة والتسليم في الموعد في حالة حدوث أعطال داخلية تمنع تدفق الإنتاج بصفة عادية؛ ومنه يمكن تقسيم الاستثمار المادي إلى استثمار ثابت يتمثل في معدات، وإنشاءات، وبناء، واستثمار متداول يتمثل في الاستثمار في المخزون.
2. **الاستثمارات المالية:** وتشير إلى شراء الأسهم والسندات المتداولة في سوق الأوراق المالية، وقد لا يترتب على هذا النوع من الاستثمار أي نوع من الاستثمار الحقيقي، وإنما قد يقتصر على تغيير شخصية المالك للسهم، أو تغيير شخصية الدائن للسند، فهذا يعتبر استثمارا ماليا لأنه لم يترتب عليه حقوق جديدة وإنما هي عملية مبادلة لحقوق موجودة؛ ويترتب على الاستثمار المالي استثمار حقيقي فقط في حالة إصدار أسهم وسندات جديدة لأول مرة بغرض تمويل إقامة أصول رأسمالية جديدة (عطية، 1996، ص 107)؛ وقد يكون الاستثمار المالي: (شموط، كنجو، 2008، ص 18)

- **الاستثمار قصير الأجل:** تكون مدة التوظيف في هذا النوع من الاستثمارات قصيرة لا تزيد عن سنة كأن يقوم أحد المستثمرين بإيداع أمواله لدى البنك لمدة لا تزيد عن سنة أو يقوم بشراء أذونات الخزينة أو سندات قصيرة الأجل صادرة عن مؤسسات مختلفة، تهدف هذه الاستثمارات إلى توفر السيولة النقدية إضافة إلى تحقيق بعض العوائد .
- **الاستثمار متوسط الأجل:** تكون مدة التوظيف في هذا النوع من الاستثمار أطول من النوع السابق، حيث تصل إلى خمس سنوات، ومثالها أن يقوم شخص ما بإيداع مبلغ من المال في المصرف لمدة خمس سنوات أو أن يقوم بشراء أوراق مالية لمدة لا تزيد عن خمس سنوات، أو استئجار أصل ما وتشغيله ضمن المدة المذكورة.
- **الاستثمار طويل الأجل:** تتجاوز مدة توظيف الأموال وفقا لهذا النوع من الاستثمارات خمس سنوات فقد تصل إلى خمسة عشر سنة أو أكثر، ومثال هذا النوع من الاستثمارات إيداع الأموال لدى البنوك والاكتتاب في أوراق مالية طويلة الأجل كالأسهم، ويكون الغرض الأساسي من هذه الاستثمارات تحقيق عائد مرتفع من خلال الاحتفاظ بالأصول المستثمرة لفترة طويلة نسبيا.

3. **الاستثمارات اللاملموسة:** لا ينحصر الإنفاق الاستثماري في الإنفاق على المكائن والمعدات والمباني بل يمتد ليشمل مساحة أكبر من ذلك، حيث يشمل الإنفاق في مجالات البحث والتطوير وإيجاد طرق إنتاج جديدة أو إحلال عناصر إنتاج محل العناصر التقليدية ذات التكاليف العالية، كما يشمل مجالات التدريب والتأهيل. نسمي استثمارات لا ملموسة مجموع ما تنفقه المؤسسات والذي يؤدي إلى تطوير وزيادة الإنتاج بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

ثانيا– حسب الغرض من القيام به:

1. **الاستثمار الصافي:** يخصص للزيادة الجديدة في رصيد رأس المال الحقيقي خلال فترة زمنية معينة، والذي يؤدي إلى رفع الطاقة الإنتاجية وتوسيعها (إنشاءات).
2. **الاستثمار الإحلالي (التعويضي):** هو ذلك الجزء من الاستثمار الذي يخصص لمواجهة ما اهتلك أو تقادم من رأس المال الثابت في العملية الإنتاجية، وهو لا يسمح بزيادة مخزون رأس المال، ولكن يضمن المحافظة عليه في مستواه الأصلي؛ وبذلك فإن: الاستثمار الإجمالي = الاستثمار الصافي + الاستثمار الإحلالي.

ثالثا– حسب الدوافع الاقتصادية: ويصنف الاستثمار حسب هذا المعيار إلى: (صفوت، 2006، ص 34)

1. **الاستثمار الحكومي:** هو استثمار لا يهدف للربح المباشر، بل يهدف إلى تحقيق الربحية الاجتماعية، وتطوير هيكل الاقتصاد القومي مثال ذلك شق الطرق الرئيسية والفرعية، ومشروعات تمديد المياه، وتمديدات الصرف الصحي، وتمديدات الكهرباء، وتهيئة المخططات العمرانية، وبناء المساكن الشعبية ومشروعات التنمية الاجتماعية في مجالات التعليم والصحة وغيرها. ومثل هذا الاستثمار عادة ما تقوم به الحكومة حيث يكون مرتبطا بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.
2. **الاستثمار الخاص:** يتم بغرض تحقيق الربحية الخاصة وتنمية المشاريع عن طريق توظيف مدخرات المستثمرين سواء كانوا أفرادا، أو عائلات، أو شركات في مختلف المشاريع الإنتاجية والخدمية.
3. **الاستثمار الأجنبي:** يعتبر الاستثمار الأجنبي من أهم مصادر النمو الاقتصادي، إذ يعمل على نقل التكنولوجيات الحديثة وتطوير المهارات المحلية عن طريق نقل الكفاءات الأجنبية للمستثمرين. ويمكن التمييز بين نوعين من الاستثمار الأجنبي:

- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه ممارسة أحد المشروعات الأجنبية لنشاط اقتصادي في دولة من الدول ممثلا في إنشاء وحدات إنتاجية أو تسويقية أو خدمية تقوم على استغلال تكنولوجيا معينة. أو هو قيام شخص طبيعي أو معنوي في بلد غير بلده باستخدام جهوده وأمواله في إنشاء مشروع اقتصادي بمفرده، أو بالاشتراك في مشروع محلي أو أجنبي قائم فعلا.
- **الاستثمار الأجنبي غير المباشر:** المستثمر يقتصر دوره على مجرد تقديم رأس المال إلى جهة معينة لتقوم بهذا الاستثمار دون أن يكون للمستثمر أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم إدارة المشروع.

الفرع الثالث –أدوات الاستثمار: تعرف أداة الاستثمار بأنها الأصل الحقيقي أو المالي الذي يحصل عليه المستثمر لقاء المبلغ الذي يستثمره، ويطلق علية اصطلاحا وسائط الاستثمار، وهي على الترتيب التالي:

أولا– الأوراق المالية: وهي من أبرز أدوات الاستثمار في عصرنا الحاضر، لما توفره من مزايا للمستثمر من حيث الحقوق التي ترتبها لحاملها، منها ما هو أداة ملكية مثل الأسهم والتعهدات، وما هو دين مثل السندات وشهادات الإيداع وغيرها، ومن حيث الدخل المتوقع منها (مطر، 2004، ص 82).

ثانيا– العقار: ويتم الاستثمار فيها بشكلين:

- **مباشر:** عندما يقوم المستثمر بشراء عقار حقيقي (مباني وأراضي).
- **غير مباشر:** عندما يقوم بشراء سند عقاري صادر عن بنك عقاري بالمشاركة في المحفظة المالية لأحد المؤسسات المالية المتخصصة بالعقارات وتصدر هذه المؤسسات أوراقا مالية غالبا ما تكون سندات تحصل

بواسطتها على أموال تستخدمها لتمويل بناء أو شراء عقار، وتتميز الاستثمارات بالعقار بدرجة عالية من الأمان، وارتفاع التكاليف لأن التمويل طويل الأجل.

ثالثا– السلع: تتمتع بعض السلع بمزايا خاصة تجعلها صالحة للاستثمار لدرجة أن تنشئها أسواق متخصصة، (بورصة الذهب، بورصة القطن...)، وتشبه المتاجرة بالسلع الأوراق المالية في كثير من الوجوه عدا أن الاتجار بالسلع غالبا ما تكون أكبر مخاطرة من الاتجار بالأوراق المالية، لأن هذه الأخيرة تتميز بدرجة عالية من السيولة.

رابعا– المشروعات الاقتصادية: تعتبر من أكثر أدوات الاستثمار الحقيقي انتشارا وتنوعا من بين تجاري، وصناعي، وزراعي، كما أن منها ما يتخصص بتجارة السلع أو صناعتها أو تقديم الخدمات، ويتميز الاستثمار في المشروعات الاقتصادية بتحقيقه لعائد مقبول ومستمر، كما أنه يتوفر على قدر كبير من الأمان، وما له من دور اجتماعي أكبر من أوجه الاستثمارات الأخرى (رمضان، 1998، ص 42).

خامسا– العملات الأجنبية: تحوز أسواق العملات الأجنبية على اهتمام كبير من المستثمرين في عصرنا الحاضر، حيث تنتشر في أنحاء العالم، ويتميز عن غيره من الأسواق بحساسيته المفرطة للظروف الاقتصادية و السياسية مما يزيد من درجة مخاطرة الاستثمار فيه، كمخاطر أسعار الفائدة و السيولة، ومخاطر الائتمان، ويتميز أيضا بأنه سوق يفتقد إلى الإطار المادي الذي يتوفر لسوق الأوراق المالية، بل يتم التعامل فيه بواسطة أدوات الاتصال الحديثة، ويتم التعامل في أسواق العملات الأجنبية بسعر الصرف الذي يلعب دور كبير في تحديد مكاسب ومخاطر الاستثمار في العملات الأجنبية.

سادسا–المعادن النفيسة: يعتبر الاستثمار في المعادن النفيسة مثل: الذهب والفضة والبلاتين .... مجالا للاستثمارات الحقيقية، وتتواجد في أسواق مالية منظمة كما للأوراق المالية، ويتخذ الاستثمار في المعادن النفيسة عامة والذهب منها على وجه الخصوص صورا متعددة منها: الشراء والبيع المباشر، ودائع الذهب التي تودع لدى البنوك بفوائد المقايضة والمبادلة بالذهب على نمط ما يحدث في سوق العملات الأجنبية (مطر، 2004، ص 92).

سابعا– أدوات استثمارية أخرى: وتتمثل في: (أوعيل، 2015/2014، ص 30)

- **صناديق الاستثمار**: صندوق الاستثمار هو أشبه ما يكون بوعاء مالي ذو عمر محدد، تكونه مؤسسة مالية متخصصة، وذات دراية وخبرة في مجال إدارة الاستثمارات (بنك أو شركة استثمار مثلا)، وذلك بقصد تجميع مدخرات الأفراد ومن ثم توجيهها للاستثمار في مجالات مختلفة، تحقق للمساهمين أو المشاركين فيها عائدا مجزيا، وضمن مستويات معقولة من المخاطر، ومن أهم مزايا صناديق الاستثمار أنه تهيئ الفرصة لمن

لديهم مدخرات و لا يمتلكون الخبرة الكافية لتشغيلها، بأن يقوموا بتسليم مدخراتهم تلك المجموعة من الخبراء المحترفين الذين يتولون إدارتها مقابل عمولة معينة.

- **المحافظ الاستثمارية:** هي بمثابة أداة مركبة من أدوات الاستثمار، وتتكون من أصلين أو أكثر وتخضع لإدارة شخص مسئول عنها يسمى مدير المحفظة، و هذا الأخير قد يكون مالكا لها كما قد يكون مأجورا ، وحينئذ ستتفاوت صلاحياته في إدارتها وفقا لشروط العقد المبرم بينه و بين مالك أو مالكي المحفظة ، وتختلف المحافظ الاستثمارية في تنوع أصولها كما يمكن أن تكون جميع أصولها حقيقية مثل الذهب العقار السلع ... الخ، ويمكن أن تكون جميع أصولها مالية كالأسهم أو السندات و أذونات الخزينة ... الخ، إلا أنه في أغلب الأحوال تكون أصول المحفظة من النوع المختلط أي أنها تجمع الأصول الحقيقية و الأصول المالية معا.

الفرع الرابع – مخاطر الاستثمار: ترتبط المخاطرة بإمكانية التعرض للخسارة أو الضرر أو المجازفة، من حيث أنها تتضمن احتمالية حصول أحداث غير مرغوب بها، كما تنطبق على احتمالية أن تكون نتائج التنبؤات خاطئة، إذ لو كانت هناك احتمالية عالية في أن تكون التنبؤات خاطئة فعندئذ ستكون درجة المخاطرة عالية أيضا، أما إذا كانت احتمالية منخفضة فإن درجة المخاطرة ستكون منخفضة أيضا (قارش، 2009/2008، ص 7).

وللاستثمار عديد المخاطر نذكرها فيما يلي:

أولا– مخاطر التوقف عن سداد الالتزامات: وتتمثل تلك المخاطر في ذلك الجزء من المخاطر الكلية الذي ينشأ عن التغير في سلامة المركز المالي للمنشأة، وتلك المخاطر لا تعني حدوث توقف فعلي بل تعني احتمال التوقف.

ثانيا– مخاطر سعر الفائدة: وهي تشير إلى التغير في مستوى أسعار الفائدة في السوق بصفة عامة، أي أنها مخاطر تصيب كافة الاستثمارات بغض النظر عن طبيعة وظروف الاستثمار ذاته.

إن التقلب في معدل الفائدة في السوق يؤثر على العائد المتوقع من الاستثمار المالي، وبالتالي على القيمة السوقية للأوراق المالية.

ثالثا– مخاطر السوق: وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة للاتجاهات الصعود والنزول التي تطرأ على سوق رأس المال نتيجة العديد من الأسباب التي تؤثر على التدفقات النقدية المتوقعة ومعدل العائد المطلوب على الاستثمار سواء كانت الأسباب المؤثرة في الدولة نفسها أو في دول أخرى تربطها بالدولة المعنية علاقات وثيقة (خربوش وآخرون، 1990، ص 45).

رابعا– مخاطر القوة الشرائية: ونعني بها احتمال تغير العوائد المتوقعة نتيجة لارتفاع معدلات التضخم فالقوة الشرائية للنقود التي تم شراء استثمار بها اليوم تختلف عن القوة الشرائية لنفس الكمية من النقود بعد سنة أو سنتين، وعادة

تكون الاستثمارات ذات الدخل الثابت كالسندات مثلا، أكثر تأثرا بانخفاض القوة الشرائية للنقود من غيرها من الاستثمارات، فإذا ارتفعت معدلات التضخم فإن القيمة الحقيقية العوائد الاستثمار تنخفض، مما يؤدي إلى انخفاض المعدل للعائد على الاستثمار وعن المعدل الاسمي لهذا العائد (خربوش وآخرون، 1990، ص 44).

خامسا– مخاطر الإدارة: وهي تلك المخاطر التي تنشأ نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة في مجال الإنتاج أو التسويق أو الاستثمار، من شأنها أن تترك آثارا عكسية على القيمة السوقية للأوراق المالية التي تصدرها المنشأة، نتيجة لتأثيرها على التدفقات النقدية المتوقعة ومعدل العائد المطلوب على الاستثمار في تلك الأوراق.

حيث أن الأخطاء الإدارة آثارا سلبية على نتائج أعمال الشركة وبالتالي على العائد على الاستثمار فاتخاذ قرارات خاطئة نتيجة معلومات غير مكتملة أو غير دقيقة قد يؤثر على أرباح الشركة وهناك الكثير من البنوك أو الشركات المالية التي تعرضت للإفلاس بسبب الفشل في الوفاء بمتطلبات السيولة على الرغم من تحقيقها لأرباح جديدة ولذلك يجب على الإدارة أن تسعى دائما إلى تحقيق الفعالية الإدارية (خربوش وآخرون، 1990، ص 47).

المطلب الثالث– محفزات الاستثمار في الجزائر: سنتطرق في هذا المبحث لتعريف التحفيز عامة، ثم نتعرف على أهم محفزات الاستثمار بالجزائر لنختم المطلب بالاطار القانوني لتطوير وتحفيز الاستثمار بالجزائر.

الفرع الأول– تعريف التحفيز: للتحفيز تعاريف عديدة نذكر منها:

- يعرف بأنه: "عبارة عن عوامل خارجية، يتوقعها الفرد من قيامه بعمل معين، أي أنها تمثل العوائد والتي يتم من خلالها استاد الدوافع وتحريكها، وبهذا المعنى فإن الحافز هو المثير الخارجي الذي يشبع الحاجة والرغبة المتولدة لدى الفرد من أدائه لعمل معين، تتوقف فاعلية الحوافز على توافقها مع هدف الفرد وحاجته ورغبته" (الويشي، 2013، ص 71).
- الحافز هو: "مكافأة أو تثمين العمل المتميز الذي يؤديه بشكل غير اعتيادي، كما انه مجموعة من القوى التي تحرك الفرد في البيئة التي يعيشها في المنظمة والتي تمثل مثيرات سلوكية تقوده إلى نتائج معينة" (الكرخي، 2014، ص 201).
- وتعرف المحفزات بأنها: " العوامل التي تجعل الأفراد ينهضون بعملهم على نحو أفضل ويبذلون معه جهد أكبر مما يقله غيرهم".
- كما تعرف بأنها: "الرغبة الإنسانية في الاستجابة إلى متطلبات المنظمة ويبذلون معه جهد أكبر مما يبذله غيرهم" (حمادات، 2007، ص 202).

- الحافز هو: " شيء خارجي يوجد في المجتمع أو البيئة المحيطة بالشخص تجذب إليها الفرد باعتبارها وسيلة لإشباع حاجته التي يشعر بها، وعلى ذلك فالعامل الذي يشعر بالحاجة إلى النقود يدفعه ذلك الشعور إلى البحث عن عمل ويكون تفضيله لعمل على آخر هو بقدر زيادة الأجر (الحافز) في حالة عن أخرى ، اذ يتجه الفرد نحو ذلك الحافز الذي يحقق أقصى إشباع ممكن لحاجته؛ إذن الظروف أو العوامل التي تدعو الفرد إلى التصرف في اتجاه أو آخر، تقلل أو تزيد من سرعة هذا النشاط أو التصرف، أو التي تمنع وتحد من بعض أوجه نشاط الفرد يطلق عليها اسم الحوافز أي إن الحوافز هي مجموعة العوامل التي تعمل على إثارة تلك القوى الحركية في الإنسان والتي تؤثر على سلوكه وتصرفاته" (سلمى، 1985، ص 299).

ومن خلال هذه التعاريف نستنتج أن التحفيز هو مجموعة من العوامل البيئة الداخلية والخارجية التي تشجع الفرد أثناء قيامه بأعمال وذلك بأفضل شكل أو الوصول إلى النتيجة المرغوب فيها من طرفه أو من طرف شخص معين.

الفرع الثاني– الاطار القانوني لتطوير وتحفيز الاستثمار في الجزائر:

أولا– فترة الستينات: وتضمنت القوانين التالية:

1. **قانون الاستثمار الصادر سنة 1963**: أصدرت الجزائر أول نص قانوني لها يتعلق بالاستثمارات في عام 1963، حيث كان يهتم بالاستثمار الأجنبي وضرورة استقطابه قصد إعادة بناء البلد اقتصاديا بعد استقلاله، كما منح هذا القانون بعض الضمانات للمستثمرين الأجانب في أداء المنشئة عن طريق اتفاقية تمثلت في:

1.1. الضمانات العامة:

- حرية الاستثمار للأشخاص الطبعين والمعنويين الأجانب (المادة (03).
- حرية التنقل والاقامة بالنسبة لمستخدمي ومسيري المؤسسات.
- المساواة أمام القانون، لاسيما المساواة الجبائية المادة (05).
- ضمان ضد نزع الملكية، حيث لا يكون نزع الملكية ممكنا إلا إذا أصبحت الأرباح المتراكمة في مستوي رؤوس الأموال المستوردة والمستثمرة، كما أن نزع الملكية يؤدي إلى تعويض عادل (قربوع، 1999، ص 7).

2.1. المؤسسات المعتمدة: كذلك فقد اشتمل هذا القانون على امتيازات خاصة بتحويل الأموال (50) من الأرباح الصافية السنوية والتحويل الحر للأموال المتنازل عنها، الحماية الجمركية التدعيم الاقتصادي للإنتاج، بالمقابل على المؤسسات المعتمدة أن تضمن تكوين وترقية العمال والإطارات الجزائرية (القانون رقم 3، 1963، ص 775).

3.1. **المؤسسات المنشئة عن طريق اتفاقية:** يخص هذا النظام المؤسسات التي تشمل برنامج استثمارها على 5 ملايين دينار جزائري خلال مدة 3 سنوات، على أن ينجز الاستثمار في منطقة ذات أولوية أو ينشئ أكثر من 100 منصب عمل دائم للجزائريين. ويمكن للاتفاقية أن تنص على الامتيازات الواردة في الاعتماد، وتجميد النظام الجبائي لمدة 15 سنة، وتخفيض نسبة الفائدة الخاصة بقروض التجهيز متوسطة وطويلة الاجل التخفيف الكلي أو الجزئي من الضريبة على المواد الأولية المستوردة، ولم يعرف هذا القانون تطبيقا واسعا بسبب التشكيك في مصداقيته وعدم مطابقته للواقع، حيث كانت الجزائر تقوم بتأمينات (1963_1964) وتبنت الادارة الجزائرية نيتها في عدم تطبيقه مالم تبادر بدراسة الملفات التي أودعت لديها (قربوع، 1999، ص 7).

2. **قانون الاستثمار الصادر سنة 1966:** بعد فشل قانون 1963 تبنت الجزائر قانونا جديدا ينضم دور رأس المال في إطار التنمية الاقتصادية، مكانه وأشكاله والضمانات الخاصة به، ويختلف نص قانون 1963 عن نص قانون 1966 من حيث المبادئ التي وضعها هذا الاخير والمتمثلة في:

1.2. **الاستثمارات الخاصة لا تمنح بحرية:** ترجع مبادرة الاستثمار في القطاعات الحيوية للدولة والهيئات التابعة لها، وهناك احتكار لدولة والهيئات التابعة لها على هذه القطاعات كما تتدخل الدولة بمفردها بالمساهمة في رأس المال أو بمشاركة رأس المال الخاص في الشركات المختلطة وفي هذه الحالة يتم المصادقة على القوانين الأساسية بمرسم يتضمن إمكانية استرجاع الدولة للحصص والمساهمات التي لا تملكها.

2.2. **منح الامتيازات والضمانات:** تخص الاستثمار الأجنبي تمثلت في:

- المساواة أمام القانون خاصة المساواة الجبائية.
- تحويل الأموال والأرباح الصافية.
- ضمانات ضد التأميم، حيث يقرر التأميم بموجب نص تشريعي يؤدي إلى تعويض يتم خلال تسعة أشهر ويكون مساويا للقيمة الصافية للأموال المحولة للدولة.
- إن المشرع الجزائري لم ينص على تحويل الأجور بالعمال الأجانب ولم يحدد مهلة للتأميم، أما الامتيازات المالية فكانت في الحقيقية جبائية.
- لقد سمح قانون الاستثمار الصادر سنة 1963 باعتماد مشروعيته فقط، بينما الصادر في 1966 أدي إلى تدفق الاستثمار الخاص بما يقارب 880 مليون دينار جزائري بالأسعار الجارية خلال الفترة

(1974/1967)، كما أدي إلى خلق 27300 منصب عمل في 800 مشروع (قربوع، 1999، ص 8).

مما سبق يتضح أن قانونا 1963 و1966 لم يجلبا المستثمرين الأجانب لأنهما كانا ينصان على إمكانية التأميم، ولأن الفصل في النزاعات كان يخضع للمحاكم الجزائرية والقانون الجزائري.

كما أن ما تم تحقيقه من استثمار أجنبي تعلق فقط بالشركات المختلطة خلال الفترة (1982/1966) وذلك من أجل تحويل التكنولوجيا وخاصة الخبرات المعرفية الذي لم يتحقق نتيجة كون الشركاء الأجانب طبقوا سياسة تهميش الإطارات الوطنية والاحتفاظ بالمعرفة التكنولوجية مما أدي إلى إدخال سياسة إرجاع الحصص الشركاء الأجانب منذ 1980.

ثانيا- فترة الثمانينيات: نظرا لفشل قانوني 1963 و1966 جاء القانون رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982 والمتعلق بالاستثمارات الخاصة والذي سمح للشريك الأجنبي بامتلاك 49، ولكن رغم هذا يبقى هذا القانون دون فعالية وذلك راجع لكون الجزائر تبنت في تلك الفترة قانونا يتعلق بتأسيس الشركات ذات الاقتصاد المختلط وبذلك تكون قد أكدت نيتها على رفض الاستثمار الأجنبي المباشر، وفضلت الاستثمار عن طريق الشركات المختلطة. وفي 12 جويلية 1988 تم إصدار قانون 88_25 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الخاصة الوطنية والذي أدي إلى ظهور المؤسسات الاقتصادية العمومية وتكمن استقلالية هذه المؤسسات في أنها: (قانون رقم 01، 1988، ص 30)

- غير خاضعة للوصاية الوزارية.
- غير خاضعة للرقابة المفرطة على الممارسات الاشتراكية حيث أصبحت الرقابة اقتصادية.
- غير خاضعة للقانون العام إلا ما نص عليه القانون صراحة.
- خاضعة للقانون التجاري، حيث يكون تأسيسها في شكل شركة مساهمة أو شركة ذات مسؤولية محدودة.
- صناديق المساهمة التي تتولي تقديم الأسهم التي تسير الأسهم التي تقدمها المؤسسات العمومية الاقتصادية للدولة مقابل رأس المال التأسيسي المدفوع.

وكان تأسيس الشركات يخضع مختلطة الاقتصاد لبروتوكول يبرم بين الوزارة الوصية والشركة الأجنبية، والعقد يبرم بين الشركة الأجنبية وبين المؤسسات العمومية الاقتصادية مع إلغاء ضمني لبعض أحكام القانون 82 -13 و86-13 في هذا المجال (قربوع، 1999، ص 11).

لكن هذا القانون جاء في ظروف معارضة واضطرابات سياسية عرقلت تنشيط الاستثمار.

ثالثا– فترة التسعينيات وبداية الألفية الجديدة: في بداية التسعينيات تم إصدار قانون متعلق بالنقد والقرض حيث فتح الطريق المساهمة رأس المال الأجنبي في التنمية الاقتصادية في الجزائر وتشجيع مختلف أشكال الشراكة المختلفة، وصدرت بعدة قوانين أخرى.

1. **قانون النقد والقرض (90–10) المؤرخ في 14 أفريل 1990**: يعتبر هذا القانون من القوانين التشريعية الاساسية للإصلاحات، فهو يهدف إلى إضفاء الأهمية لمكانة النظام البنكي الجزائري، بالإضافة إلى ذلك يعتبر بمثابة تنظيم جديد لمعالجة ملفات الاستثمارات الأجنبية على مستوى بنك الجزائر، وبالرغم من أنه ليس بقانون الاستثمار إلا أنه يؤكد على مجموعة من المبادئ التي تسمح للأجانب بمزاولة أنشطتهم الاستثمارية في الجزائر كالتالي: (حدة، كرامة، 2012، ص 66)
   - حرية الاستثمار بالسماح للمقيمين وغير المقيمين بتجسيد مشاريع الاستثمار الأجنبي.
   - التخلي نهائيا عن شرط الشراكة بنسب محددة وإقرار إمكانية تحويل الأرباح وإعادة تحويل راس المال.
   - قبول الجزائر بمبدأ التحكيم الدولي عند المنازعات أو الخلافات التي تحدث مع الطرف الأجنبي.
   - التخلي نهائيا عن التمييز بين المقيمين وغير المقيمين وبين القطاع العام والخاص.
2. **قانون الاستثمار الصادر سنة 1993**: في أواخر سنة 1993 صدر المرسوم التشريعي 93-12 المتعلق بقانون الاستثمارات تكملة لقانون 90/10 الخاص بالنقد والقرض، وبهذا حققت الجزائر قفزة نوعية في التعامل مع قضايا الاستثمارات الأجنبية في إطار نظام تشريعي جديد، وألغي كل القوانين الصادرة المخالفة له باستثناء تلك المتعلقة بالمحروقات ، إذ لم يعد وفق هذا القانون أي تمييز بين الاستثمار العام والخاص ولا بين المستثمر المقيم و غير مقيم، كما أعطيت حرية إنجاز هذه الاستثمارات إلى المستثمر الذي يتولى التصريح بها، وأجيز هذا القانون لجوء المستثمرين الأجانب إلى سلطات قضائية غير الجزائرية في إطار تسوية المنازعات المحتملة مع منح جملة من التحفيزات والتسهيلات.
3. **الأمر رقم 01–03 المؤرخ في (20 أوت 2001) والمتعلق بتطوير الاستثمار**: نظرا للتحولات الاقتصادية في السنوات الماضية و مع تحديد برنامج تنموي دو استراتيجية مستقبلية يعمل على تحديد الإصلاح الشامل للمؤسسات الاقتصادية المالية، شرعت الجزائر في إحداث إصلاحات من جميع النواحي وهذا ما تم من خلال رصد قيمة 55 مليار دولار كبرنامج خماسي إلى غاية 2009 تطلعا للشراكة مع الاتحاد الأوروبي والدخول في مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ومع ذلك لابد من تهيئة وملائمة الجزائر لسياستها الاقتصادية والاجتماعية والقانونية لضمان التنمية الاقتصادية، خاصة في مجال الاستثمار؛ ونتيجة لذلك صدر

الأمر رقم 03 والمتعلق بتطوير الاستثمار، والدى ألغي المرسوم التشريعي رقم 93_12 الصادر بتاريخ 05 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار، ما عدا القوانين المتعلقة بالمحروقات (المادة 35، الأمر 01- 03، 2001)، إضافة إلى ذلك فقد أعطي هذا الأمر مفهوم جديد للاستثمار من خلال توسيع مجال الاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي إلى بعض القطاعات التي كانت حكرا على الدولة، وتنظيم الإطار القانوني للخوصصة والاعتراف بمبدأ حرية الاستثمار (المادة 02، الأمر 01- 03، 2001)، وهذه الحرية تتعلق بالأنشطة التي لم يسبق أن صدرت بشأنها قوانين من قبل أو تلك التي تتطلب ترخيص مسبق وهذا لا يعتبر معرقلا، بل ضروريا لتحديد القطاعات المعنية، و الجديد في هذا القانون هو ما يلي: (سعيدي، 2007، ص 180)

- المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب
- إلغاء التمييز بين القطاعين العام والخاص
- إنشاء شباك موحد لا مركزي على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) تعويضا لوكالة ترقية ودعم الاستثمارات (ASPI)، حيث فتحت فروع لها في عدة ولايات من الوطن العربي، وتنوي فتح فروع لها بالخارج، وهي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية.

وما عدا قطاع المحروقات حيث يحدد الاستثمار الأجنبي المباشر باتفاقيات الشراكة مع مؤسسة Sonatrach، فإنه بالنسبة للقطاعات المفتوحة للاستثمار لا توجد قيود فيما يتعلق بنسبة رأس المملوك من طرف المستثمر الأجنبي، مما يجعل الجزائر تتمتع بميزة نسبية معتبرة مقارنة ببعض الدول الأخرى.

رابعا- الأمر رقم 06 في 15 المؤرخ في (15 جويلية 2006):

جاء الأمر رقم 06_08 المؤرخ في 15 جويلية 2006، يعدل ويتمم الأمر رقم 01_03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، ويتضمن هذا الأمر مجموعة من التعديلات يمكننا ذكر أهمها فيما يلي: (سعيدي، 2007، ص 182)

- تنجز الاستثمارات في حرية تامة مع مراعاة التشريعات المتعلقة بالنشاطات وحماية البيئة، وتستفيد هذه الاستثمارات بقوة القانون من الحماية والضمانات المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها وتخضع الاستثمارات التي تستفيد من مزايا هذا الأمر قبل إنجازها، إلى التصريح بالاستثمار لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
- تستفيد الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني من مزايا تعد عن طريق التفاوض بين المستثمر والوكالة التي تتصرف باسم الدولة، تحت إشراف الوزير المكلف بترقية الاستثمار، وتحدد الاستثمارات ذات

الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني حسب معايير تضبط عن طريق التنظيم بعد رأى مطابق من المجلس الوطني الاستثمار.

- أنشئ لدي الوزير المكلف بترقية الاستثمارات مجلس وطني للاستثمار، وضع تحت سلطة ورئاسة الحكومية، وكلف هذا المجلس بالمسائل المتصلة باستراتيجية الاستثمارات وبسياسة دعم الاستثمارات، وبالموافقة على الاتفاقيات المنصوص عليها في المادة 12، وبصفة عامة كل المسائل المتصلة بتنفيذ أحكام هذا الأمر.

الفرع الثالث– محفزات الاستثمار في الجزائر: توجد العديد من المحددات التي يمكن أن تؤثر على قرار المستثمرين نذكر منها: (بزيو، 2019/2018، ص 75)

أولا– سعر الفائدة: يتحقق جزء كبير من الإنفاق الاستثماري عن طريق الاقتراض، وهنا فإن سعر الفائدة عن القروض الممنوحة للمستثمرين في سوق النقود تعبر – في الواقع – عن نفقة اقتراض النقود، وعلى ذلك فإنه يمكن أن نتوقع لمقدار الاستثمار، الذي يكون مربحا في الإقدام عليه من جانب المستثمرين أن يتناسب عكسيا مع سعر الفائدة. بعبارة أخرى فإننا نتوقع لسعر الفائدة أن يكون مؤثرا قويا على مستوى الاستثمار، ويبدو ذلك واضحا في حالة الاستثمار في الأبنية السكنية، حيث تمثل أعباء الفائدة نسبة لا يستهان بها من المبلغ الذي يدفعه مستهلك خدمة السكن، ومع ذلك فإن أعباء الفائدة هذه تكون أقل وضوحًا بالنسبة للاستثمار في تكوين رأس المال الثابت من الآلات والمعدات. وتوحي بعض الدراسات العملية في بعض المجتمعات بأنه لو أخذنا في الاعتبار بالتغيرات قصيرة المدى، فإن الطلب على الاستثمارات الجديدة في المعدات الرأسمالية (من جانب دوائر الأعمال) لا يعتبر شديد الحساسية للتغيرات في سعر الفائدة.

ثانيا– التوقعات: يحتاج الاستثمار إلى بعض الوقت ليسهم في إنتاج المنتوجات التي تجعله مجزيا للمستثمر في نهاية المطاف ومن ثم فإن رجل الأعمال الذي يقرر هذا العام أن يوسع من الطاقة الإنتاجية لمنشآته سوف لا يرى ثمار استثماره مباشرة، بل إنها سوف تنتشر على مدار عدة أعوام، بعبارة أخرى إن القرار الاستثمار الذي يصدره المستثمر الآن هو إذن – وإلى حد بعيد – تصرف ينم عن الثقة في المستقبل.

ثالثا– مستوى الأرباح: تدل الوقائع المشاهدة على أن خطط الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت في المعدات الرأسمالية، تتجاوب مع مستوى الطلب على السلع بدرجة أكبر من تجاوبها مع سعر الفائدة. فعندما يكون الدخل القومي مرتفعا –والطلب على السلع الاستهلاكية مرتفعا تبعا لذلك – يميل رجال الأعمال إلى إنفاق قدر كبير من أصولهم النقدية على الاستثمار، وعلى العكس في حالة انخفاض الدخل الوطني وانخفاض الطلب على السلع الاستهلاكية تبعا لذلك، إذ يعزفون عن الإنفاق على الاستثمار. وهذا السلوك الاستثماري من جانب رجال الأعمال

يجعل الاستثمار دالة للدخل الوطني. ويجدر بالذكر هنا أن أحد التفسيرات المقترحة لمثل هذه الدالة، هو العلاقة بين الدخل الوطني والتوقعات حول المستقبل. فعندما يكون النشاط في ميدان معين يدعو إلى التفاؤل، فإن رجال الأعمال قد يعتقدون أنه سيظل كذلك، ولما يكون سيئا فسينتابهم شعور بالتشاؤم. أما التفسير الآخر الذي يشيع الاعتقاد به على نطاق واسع، فهو يكمن في تأثير الأرباح على الاستثمار، إذ من المفترض أنه إذا لم تكن مؤسسات الأعمال قادرة، أو راغبة على اقتراض الأموال التي تحتاج إليها في نشاطها الاستثماري، فإنها قد تستخدم التمويل الذاتي، وذلك عن طريق الأرباح المحتجزة وغير الموزعة بتخصيصها كليا أ جزئيا لتمويل مشاريعها الاستثمارية. وهذا يعني أن هذا المصدر الأموال الاستثمار يتطلب – بطبيعة الحال – أن تحقق المؤسسة أرباحا، ومن هنا تمثل الأرباح المحتجزة مصدرا هاما للأموال القابلة للاستثمار. مما يجعل الاستثمار دالة للأرباح (ولد جدو، 2012/2011، ص 22).

رابعا– معدل التغيير في الدخل (حجم الناتج): يقرر مبدأ المعجل أن الاستثمار دالة في حجم الناتج، ويعتبر المحدد الرئيسي للناتج، لذلك تتزامن التغيرات في الاستثمار الكلي مع التغيرات في الناتج، أي أنه لا يتأثر الاستثمار بمستوى الدخل القومي بقدر ما يتأثر بمعدل التغيير في الدخل القومي، حيث عندما يرتفع مستوى الدخل القومي، فمن الضروري الإقدام على الاستثمار من أجل زيادة الطاقة اللازمة للإنتاج. وتفسير ذلك أن ارتفاع مستوى الدخل القومي التغير في الدخل بالزيادة يتضمن زيادة رقم المبيعات، بما يعنيه ذلك من زيادة الطلب على سلع الاستهلاك الأمر الذي يقتضي زيادة إنتاج هذه السلع المقابلة الزيادة في الطلب عليها، وهذه الزيادة في إنتاج هذه السلع الاستهلاكية تتطلب بدورها زيادة الطاقة الإنتاجية (الاستثمار) بطبيعة الحال (ملال، 2014/2013، ص 66).

خامسا– الثقة وتوقعات المستثمرين: فعند توقع وجود حالة من الانتعاش الاقتصادي في المستقبل، فإن الاستثمارات تزيد من قبل المستثمرين ويحدث العكس في حالة الركود خوفا على استثماراتهم، ذلك باعتبار أن الطلب الكلي يتناقص في ظل الركود الاقتصادي ويتزايد في ظل الانتعاش، وهذا ما قد يؤثر على حجم الأرباح التي تؤثر بدورها على حجم الاستثمارات (نمري، 2009/2008، ص 7).

سادسا– الاستقرار الاقتصادي: تؤكد الدراسات على أن الطبيعة الثابتة للاستثمارات، وعدم قابليتها للتحويل إلى أنشطة إنتاجية تحدد السلوك الاستثماري للاستثمار الخاص، خاصة صعوبة تحويل القطاعات الإنتاجية القائمة إلى أنشطة أو فروع إنتاجية أخرى على الأقل بدون تحمل تكاليف إضافية، مما يحدد الانفاق الاستثماري للمستثمرين المحليين والخارجيين في شكل استثمارات ثابتة وخاصة في ظل ارتفاع درجة عدم التأكد بشأن المناخ الاقتصادي العام، وعدم القدرة على التنبؤ بحجم الطلب الكلي المتوقع، وعدم استقرار نظم الحوافز والاعفاءات المقدمة وعدم التأكد

من جدية الدولة على مواصلة برامج الإصلاح الاقتصادي أو التكييف الهيكلي، تؤثر سلبيا على الاستثمار الخاص في الدول النامية، حيث يُفضل اتباع سياسة الانتظار والترقب قبل تنفيذ المشروعات الجديدة (ملال، 2014/2013، ص 69).

سابعا– التقدم العلمي والتكنولوجي: يعتبر التقدم العلمي والتكنولوجي أحد العوامل المحددة للاستثمار، إذ أن ظهور أنواع جديدة من الآلات والمعدات المتطورة ذات الطاقة الإنتاجية العالية وظهور مواد مصادر جديدة للطاقة، تدفع المنتج أو المستثمر إلى إحلال الآلات والمعدات القديمة بأخرى جديدة إذا ما أراد البقاء في السوق، وهذا الاتجاه يتطلب استثمارات كبيرة (نمري، 2009/2008، ص 7).

المبحث الثالث– الدراسات السابقة: حظي موضوع الشراكة بين القطاع العام والخاص والاستثمار وتحفيزه باهتمام العديد من الباحثين والمفكرين، حيث ظهرت الكثير من دراساتهم من خلال رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه، والمقالات أو البحوث العلمية التي نشرت في المجلات المحكمة وفي بعض الكتب، وفيما يلي سوف نقوم بعرض مجموعة من الدراسات السابقة مرتبة حسب تسلسلها الزمني من الأقدم إلى الأحدث.

المطلب الأول– الدراسات السابقة باللغة العربية: سنعرض في هذا المطلب بعض الدراسات السابقة باللغة العربية.

أولا– دراسة عبد الله رمضان توفيق (2012)، بعنوان: "**الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البنية الأساسية وأثرها على النمو الاقتصادي – دراسة مقارنة –** "، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص فلسفة الاقتصاد، جامعة حلوان، مصر.

هدفت الدراسة إلى دراسة العوامل التي تؤثر بها الشراكة بين القطاعين العام والخاص في النمو الاقتصادي ويتعلق الأمر بالاستثمار الخاص والتكنولوجيا وإنتاجية العمل، حيث قام الباحث بدراسة محددات النمو الاقتصادي في النظريات الاقتصادية وذلك بالتركيز على النظريات التي تناول البنية التحتية، وهذا من أجل تحديد العوامل المؤثرة في الشراكة بين القطاعين العام والخاص، كما تناول تطور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية التحتية في دول العالم.

توصلت الدراسة إلى عديد النتائج أهمها:

- فيما يتعلق بالتوزيع القطاعي المشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية التحتية فإن قطاع الاتصالات يحتل المرتبة الأولى ثم يأتي قطاع الطاقة في المرتبة الثانية وذلك بنسبة تقدر بـ 80% بين القطاعين، وهذا يدل على انه هذين القطاعين هما أكثر قطاعات البنية التحتية جاذبة للشراكة بين القطاعين العام والخاص.

- هناك علاقة طردية بين الاستثمار في مشروعات البنية التحتية عن طريق الشراكة بين القطاعين العام والخاص والنمو الاقتصادي وذلك من خلال الدراستين النظرية والتطبيقية.
- الشراكة بين القطاعين العام والخاص ليست فقط آلية للتمويل للدول خاصة النامية منها التي تعاني عجز مزمن في ميزانياتها المالية العامة أو التي تعاني تزايد في الدين العام بل لها آثار إيجابية على النمو الاقتصادي في الدول النامية.

ثانيا– دراسة سنوسي بن عومر (2014)، بعنوان: **"فعالية الاستثمار المباشر في الجزائر، تقييم تجربة الشراكة قطاع عام خاص"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص علوم اقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر.

هدفت الدراسة إلى معرفة كيفية مساهمة الشراكة في تنشيط الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى فعاليتها كخيار استراتيجي، وذلك في ضوء عدة فروض وهي الرغبة في الحصول على خدمات أفضل وبكفاءة أعلى تدفع الحكومات بشكل متزايد إلى تبني شراكة قطاع عام خاص لتقديم الخدمة العمومية بجودة عالية، حيث بينت الدراسة أن هناك عدة أسباب تجعل المؤسسة الاقتصادية تلجأ للشراكة سواء للتعاون من أجل السيطرة على السوق أو تجنب المنافسة، أو الحصول على التكنولوجيا والخبرة اللازمة وامتصاص البطالة. كما تختلف نتائج وأثار الشراكة على المؤسسة الاقتصادية حسب شكل وصيغة عقد الشراكة، ومحدودية الموارد المالية البشرية والتقنية التي لدي القطاع العام أدت إلى اعتبار الشراكة كخيار استراتيجي فعالا وقادرا على تنمية الخدمة العمومية.

توصلت الدراسة إلى عديد النتائج أهمها:

- وضع الإطار القانوني المنظم لعلاقات الشراكة بين القطاع العام والخاص لتفادي العديد من الآثار السلبية التي من شأنها أن تكون معرقلة.
- وضع الأطر العامة التي تحدد دور كل شريك في التنمية بما يضمن كفاءة التنسيق والتكامل بين كافة الأطراف؛
- حصر التجارب الناجحة التي خاضتها الدول الأخرى عند الشراكة مع القطاع الخاص، وتقييمها والاستفادة من إيجابياتها وتجنب سلبياتها الناجمة عنها.
- عدم الانتقال من القطاع العام إلى القطاع الخاص إلا بعد إعداد الأطر التشريعية والمؤسسية اللازمة لإنجاح هذه الشراكة، وكذلك إنشاء الأجهزة اللازمة لتنفيذ هذه القواعد والالتزامات الواردة بتلك الأطر بقدر عال من الكفاءة والنزاهة.

- التخفيف من القيود البيروقراطية والعمل على رفع درجة الوعي والإدراك بدور القطاع الخاص كشريك في التنمية. واختيار الشريك الخاص المناسب وخلق الجو المناسب وتهيئة الظروف لنقل أساليب الإدارة الخاصة وتغيير الثقافة الإدارية، والقضاء على بعض القيم التي كانت سببا في تراجع الكفاءة الإدارية والأداء التنظيمي بصفة عامة كل ذلك سيعمل على تحقيق الأهداف المنشودة.

ثالثا– دراسة حواس زواق (2016/2015)، بعنوان: " دور السياسة الضريبية في تحفيز وتوجيه الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة لمنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة سطيف 1، الجزائر.

هدفت الدراسة إلى تحليل دور السياسة الضريبية في تحفيز وتوجيه الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مع التركيز على أدوات هذه السياسة ومدى فعاليتها في تطوير القطاع وتحقيق التنمية الاقتصادية. اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي لدراسة السياسات الضريبية وتأثيراتها على الاستثمار، وتم استخدام المنهج الاستقرائي والاستنباطي لتحليل البيانات المتاحة حول النظام الضريبي.

توصلت الدراسة إلى عديد النتائج أهمها:

- السياسة الضريبية تلعب دورًا أساسيًا في توجيه الاستثمار وتحفيزه في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- هناك فجوة بين التشريعات الضريبية الجزائرية وتطبيقها العملي، مما يؤثر على جاذبية الاستثمار.
- الحوافز الضريبية تعد من أهم أدوات تحفيز الاستثمار، لكنها تحتاج إلى تفعيل وتطبيق أكثر كفاءة.

وقدمت الدراسة عديد التوصيات أهمها:

- ضرورة تحسين التشريعات الضريبية وجعلها أكثر ملاءمة لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تطوير آليات تحفيز الاستثمار من خلال سياسات ضريبية مرنة وفعالة.
- الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال الحوافز الضريبية لجذب الاستثمارات وتنشيط القطاع الاقتصادي.

رابعا– دراسة بزيو عيشوش (2019/2018)، بعنوان: **"دور صندوق الزكاة في تحفيز الاستثمار – دراسة مقارنة الجزائر– السودان"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص مالية بنوك وتأمينات، جامعة بسكرة، الجزائر.

هدفت الدراسة إلى معرفة دور صندوق الزكاة في تحفيز الاستثمار من خلال مقارنة تجربتين في هذا المجال، تجربة ديوان الزكاة السوداني (إلزامية)، وتجربة صندوق الزكاة الجزائري (طوعية)، كما سعت إلى تحليل طرق جمع وتوزيع وإدارة الأموال الخاصة بالزكاة، ومدى نجاح الاستثمار فيها. اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي المقارن، حيث تم تحليل

آليات عمل كل من ديوان الزكاة السوداني وصندوق الزكاة الجزائري من حيث: طرق جمع الزكاة، طرق التوزيع والإدارة ونتائج الاستثمار في الزكاة، كما استخدمت الدراسة تحليل البيانات المتوفرة حول تجارب الاستثمار في الصندوقين.

توصلت الدراسة إلى عديد النتائج أهمها:

- كانت تجربة ديوان الزكاة السوداني أكثر نجاحًا وابتكارًا على المستويين المحلي والدولي.
- تجربة صندوق الزكاة الجزائري حققت بعض النتائج الإيجابية لكنها لا تزال متأخرة مقارنة بتجربة السودان وبقية الدول الإسلامية.
- هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتطوير صندوق الزكاة الجزائري من أجل تحقيق الأهداف المرجوة.

وقدمت الدراسة عديد التوصيات أهمها:

- تطوير طرق جمع وتوزيع الزكاة في الجزائر للاستفادة المثلى من الأموال.
- تعزيز الاستثمار في أموال الزكاة لضمان استدامة التمويل ودعم الفقراء والمحتاجين بشكل أكثر فاعلية.
- الاستفادة من التجارب الناجحة، خاصة التجربة السودانية، لتحسين آليات عمل صندوق الزكاة الجزائري.

خامسا– دراسة إلياس ناش وصلاح الدين بوسري (2022)، بعنوان: " **الشراكة بين القطاع العام والخاص كآلية لتمويل الاستثمار العمومي في الجزائر**، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 01، العدد 07، الجزائر.

هدفت الدراسة إلى تحليل دور الشراكة بين القطاع العام والخاص كآلية لتمويل الاستثمار العمومي في الجزائر، وذلك في ظل شح الموارد المالية والانكماش الاقتصادي، مع تقديم نموذج يوضح مدى فاعلية هذه الآلية في سد الفجوة التمويلية وتنشيط الاقتصاد، اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي لاستعراض التجارب الدولية والمحلية في الشراكة بين القطاعين العام والخاص، كما تم استخدام البيانات الرسمية والتقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية لتقييم فعالية هذه الشراكة في مجالات متعددة كالبنية التحتية، الطاقة، النقل، والمياه.

توصلت الدراسة إلى عديد النتائج أهمها:

- أثبتت الشراكة بين القطاعين العام والخاص أنها وسيلة فعالة لتعبئة رأس المال الخاص وتقليل الضغط على الميزانية العامة.
- تساهم هذه الشراكة في تحسين نوعية الخدمات العامة من خلال إدخال تقنيات حديثة وزيادة الكفاءة الإدارية.
- لا تزال الجزائر متأخرة في تطبيق هذا النموذج مقارنة بالدول الرائدة، رغم توفر الفرص المناسبة.

وقدمت الدراسة عديد التوصيات أهمها:

- ضرورة تحسين الأطر القانونية والتنظيمية لضمان نجاح مشاريع الشراكة مع القطاع الخاص.
- تعزيز استقطاب الاستثمارات الخاصة في مجالات البنية التحتية والطاقة، خاصة الطاقات المتجددة.
- الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتطبيق نموذج أكثر فاعلية في الجزائر.

المطلب الثاني– الدراسات السابقة باللغة الأجنبية: سنعرض في هذا المطلب بعض الدراسات السابقة باللغة الأجنبية.

أولا– دراسة Oksana G&Others (**2020**)، بعنوان: "**الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحفيز الابتكار والاستثمار**"، الأعمال الأوروبية للإجراءات في العلوم الاجتماعية والسلوكية، DOI: 10.15405/epsbs.2020.12.83.

هدفت هذه الدراسة إلى تبرير كفاءة التفاعل بين السلطات العامة والشركات الخاصة من خلال نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص عند تنفيذ المشاريع في مختلف القطاعات. كما تسعى إلى تحليل دور أنظمة التمويل في دعم الأنشطة الابتكارية، حيث تلعب طرق التمويل الفعالة دورًا حاسمًا في تعزيز الابتكار، وزيادة إمكانيات الاستثمار، وتحفيز الجهات العامة والخاصة على المشاركة في المشاريع الابتكارية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال خوارزمية لتقييم مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص(PPP) ، تحليل نماذج تمويل الاستثمار والابتكار ودراسات حالة حول آليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تطوير البنية التحتية

توصلت الدراسة إلى عديد النتائج أهمها:

- تعمل الشراكات بين القطاعين العام والخاص على تعزيز كفاءة الاستثمار وتحفيز الابتكار من خلال تحسين استخدام الموارد المالية، المادية، التقنية، والبشرية.
- تعتبر الشراكة بين القطاعين آلية قانونية واقتصادية تسمح بتوزيع المخاطر المالية والمسؤوليات بين الحكومة والقطاع الخاص، مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- تؤدي الشراكة بين القطاعين إلى تعزيز مشاريع تطوير البنية التحتية، مما يحقق عوائد مالية طويلة الأجل ويشجع على استخدام التقنيات المتقدمة.
- اقترحت الدراسة خوارزمية مبتكرة لاتخاذ القرار في مشاريع الشراكة بين القطاعين، تساعد في تقييم المخاطر المالية، الجدوى الاقتصادية، والعوائد المتوقعة.

وقدمت الدراسة عديد التوصيات أهمها:

- ينبغي على الحكومات تعزيز الأطر القانونية لتسهيل اتفاقيات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وضمان وضوح المسؤوليات وآليات توزيع المخاطر.
- يجب إعطاء الأولوية لاعتماد التقنيات الحديثة في مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحسين استدامة المشاريع والعوائد الاقتصادية.
- هناك حاجة إلى المزيد من الأبحاث لتعزيز كفاءة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مع التركيز على تحسين أدوات التمويل وتطوير أساليب إدارة المشاريع.

ثانيا– دراسة O G Timchuk&Others (2020)، بعنوان: **" الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحفيز النشاط الابتكاري والاستثماري"**، تطورات في الاقتصاد، الأعمال، وبحوث الإدارة، المجلد 128.

هدفت الدراسة إلى تقديم مبررات نظرية لكفاءة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحفيز الابتكار والاستثمار. كما تسلط الضوء على كيفية استخدام هذه الشراكات كآلية تمويلية لتعزيز المشاريع الابتكارية، وتحليل العوامل الرئيسية التي تؤثر على الاستثمار في الابتكار. علاوة على ذلك، تقترح الدراسة نماذج لتعزيز فعالية الشراكة بين القطاعين في تطوير مشاريع البنية التحتية، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال التقييم المنهجي لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص(PPP) باستخدام خوارزمية لاتخاذ القرار لتقييم مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تحليل نماذج التمويل للاستثمارات الابتكارية ودراسة آليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشاريع البنية التحتية.

توصلت الدراسة إلى عديد النتائج أهمها:

- تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص أداة فعالة لتمويل الابتكار وتحفيزه من خلال تعبئة الموارد وتقليل المخاطر المالية.
- حددت الدراسة العوامل الرئيسية التي تؤثر على الاستثمار في الابتكار، مثل أولويات الدولة، المنافسة السوقية، التعاون بين التخصصات، وتوزيع المخاطر المالية.
- تمكن هذه الشراكات الحكومات من جذب الاستثمارات الخاصة للمشاريع الكبرى في البنية التحتية، مما يحسن جودة الخدمات وكفاءة التشغيل.
- تم تطوير عملية منهجية لاتخاذ القرارات المتعلقة بتنفيذ مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مما يساعد في تقييم الجدوى المالية وتقليل المخاطر في مراحل التخطيط المختلفة.

وقدمت الدراسة عديد التوصيات أهمها:

- يجب على الحكومات تعزيز الأطر التنظيمية لتسهيل اتفاقيات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وضمان الشفافية وتحديد الأدوار بوضوح.
- ينبغي تعزيز الحوافز الاستثمارية لتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في المشاريع الابتكارية.
- يجب إعطاء الأولوية لاعتماد التقنيات الحديثة في مشاريع الشراكة بين القطاعين لتحسين الكفاءة والاستدامة طويلة الأجل.
- هناك حاجة إلى المزيد من الدراسات التجريبية لتحسين نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتطوير آليات التمويل للاستثمار في الابتكار.

ثالثا– دراسة Samira Yakubova&Others (2021)، بعنوان: **" دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تمويل مشاريع البنية التحتية"**، E3S Web of Conférences المجلد 284،

DOI : 10.1051/e3sconf/202128407018

تهدف الدراسة إلى استكشاف أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تمويل مشاريع البنية التحتية، وتحليل دورها الحالي في اقتصاد أوزبكستان، وتحديد التحديات والفرص المرتبطة بتنفيذ هذه الشراكات. كما تركز على كيفية جذب الاستثمارات الإضافية وتعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال دراسة العلاقات الاقتصادية بين الدولة والقطاع الخاص في مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تحليل الجوانب المالية والقانونية لتطبيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص في أوزبكستان وتقييم مدى فعالية مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في التنمية الاقتصادية.

توصلت الدراسة إلى عديد النتائج أهمها:

- تؤثر البنية التحتية ذات الجودة المتدنية سلبًا على النمو الاقتصادي وجودة الحياة، مما يجعل الشراكة بين القطاعين العام والخاص ضرورية لتمويل المشاريع الكبرى.
- تتيح الشراكة بين القطاعين العام والخاص للحكومة تأمين مصادر تمويل إضافية مع ضمان تنفيذ المشاريع بكفاءة ومشاركة المخاطر مع المستثمرين من القطاع الخاص.
- أدى تنفيذ الشراكة بين القطاعين العام والخاص بنجاح في أوزبكستان إلى تطوير مشاريع البنية التحتية، مثل مشروع طشقند سيتي، مما يبرز دور الدولة في دعم الاستثمارات الخاصة.
- في الدول التي تعتمد على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، يتم تخصيص حوالي 2.6% من إجمالي التكاليف الرأسمالية لمشاريع الشراكة، ويستغرق التحضير لها في المتوسط ثلاث سنوات.

- منذ عام 2018، تم تعزيز الإطار القانوني للشراكة بين القطاعين العام والخاص في أوزبكستان، حيث تم التخطيط لأكثر من 40 مشروعًا لعام 2021 في مجالات مثل الطاقة، والرعاية الصحية، والنقل.

وقدمت الدراسة عديد التوصيات أهمها:

- تعزيز دمج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في التخطيط الوطني للبنية التحتية من خلال تطوير إطار سياسي منظم.
- إنشاء صندوق تطوير المشاريع لدعم دراسات الجدوى والاستشارات الفنية لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- تنفيذ آليات لتقاسم المخاطر بين الحكومة والقطاع الخاص لتحسين مشاركة المستثمرين وضمان استثمارات آمنة.
- تعزيز التعاون مع الجهات الدولية لتعزيز حضور أوزبكستان في سوق الاستثمار العالمي.

المطلب الثالث– أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة: بعد اطلاع على الدراسات السابقة من حيث اسلوب الدراسة والنتائج ومقارنتها مع دراسة الحالية ظهرت اختلافات وتطابقات بينهما نوردها فيما يلي:

الفرع الأول– أوجه التشابه: تتوافق دراستنا الحالية مع الدراسات السابقة في عديد النقاط، ومن بين هذه توافقات نذكر منها:

- تعتبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص ذو اهمية بالغة للتنمية الاقتصادية عموما.
- ابرزت التأصيل النظري الاستثمار وسبل ومحددات تحفيزه.
- **المنهج المستخدم:** فقط تشابهت جل الدراسات السابقة مع دراستنا الحالية باستخدام المنهج الوصفي التحليلي.

الفرع الثاني– أوجه الاختلاف: هناك عديد الاختلافات بين دراستنا الحالية والدراسات السابقة، هذه الاختلافات هي ما كانت كنقطة بداية لدراستنا على اعتبارها فجوة بحثية، ومن بين هذه الاختلافات نجد:

- **مكان وزمان الدراسة:** انجزت الدراسة الحالية في سنة 2025/2024، والدراسة الميدانية بمديرية توزيع الكهرباء والغاز ومديرية المصالح الفلاحية بولاية الوادي، ومجموعة من المقاولات الخاصة، اما الدراسات السابقة فاختلف سنوات دراسات فكانت 2012، 2014، 2016/2015، 2019/2018، 2020، 2021 و2022 واختلف اطارها المكاني من دراسة لأخرى.

- **الهدف**: الدراسة الحالية هدفت الى معرفة دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص، اما الدراسات السابقة، فاختلفت أهدافها حسب متغيراتها وانطلاقا من إشكالياتها.
- **المجتمع والعينة**: اختلاف في مجتمع وعينة الدراسة فالدراسة الحالية، كانت عينة، ومجتمع الدراسة من مديرية توزيع الكهرباء والغاز ومديرية المصالح الفلاحية بولاية الوادي، ومجموعة من المقاولات الخاصة، اما الدراسات السابقة فقد اختلفت مجتمعاتها وعيناتها فيما بينها وفي بينها وبين دراستنا الحالية.

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا في هذا الفصل التطرق الى معظم المفاهيم النظرية المتعلقة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، والاستثمار عموما، حيث قمنا في المبحث الأول بالتطرق للاطار المفاهيمي للقطاع العام والخاص وكذلك الشراكة بينهما، من خلال عرض تعاريف للقطاعين، وأهم الأساسيات المتعلقة بهما، مرورا بماهية الشراكة من خلال تعريفها، أهميتها وأهدافها، وكذلك مبادئها ودوافعها، وختاما أشكالها ومتطلبات نجاحها وتقييمها.

وفي المبحث الثاني تناولنا التأصيل النظري للاستثمار، وحاولنا الإحاطة بجميع الأدبيات النظرية المتعلقة به رغم توسعها، انطلاقا من ماهية الاستثمار، وأهم الأساسيات المتعلقة به، ثم أهم محفزات ومحددات الاستثمار بالجزائر.

أما المبحث الثالث فقد قمنا من خلاله بعرض لأهم الدراسات السابقة التي تناولت الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتحفيز الاستثمار، وأوردنا عديد الدراسات باللغتين العربية والأجنبية، ثم أوجه توافقها واختلافها مع دراستنا الحالية، والتي كانت تمهيدا لدراستنا الميدانية بمديرية توزيع الكهرباء والغاز ومديرية المصالح الفلاحية بولاية الوادي ومجموعة من المقاولات والمؤسسات الخاصة وهو ما سنبينه في الفصل التطبيقي الموالي.

الفصل الثاني
الدراسة الميدانية

تمهيد:

بعد التطرق في الفصل الأول إلى التأصيل النظري للشراكة بين القطاع العام والخاص من مختلف جوانبها والاستثمار وتحفيزه، وكذلك الدراسات السابقة التي عالجت متغيرات الدراسة منفردة أو مجتمعة، سنحاول في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على مجموعة مؤسسات عمومية وخاصة، وقد اخترنا مديرية توزيع الكهرباء والغاز (سونلغاز) بالوادي ومديرية المصالح الفلاحية بذات الولاية وكذلك مجموعة من المؤسسات والمقاولات الخاصة بأشغال الكهرباء والغاز كمحل لدراستنا، ومن أجل توضيح ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين هما:

- **المبحث الأول:** منهجية الدراسة الميدانية.
- **المبحث الثاني:** تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات.

المبحث الأول– منهجية الدراسة الميدانية: في هذا المبحث سوف نتطرق إلى عرض مجتمع وعينة الدراسة، ونتطرق إلى عرض أداة الدراسة والمتمثلة في الاستبيان، وإلى صدق الاتساق الداخلي لعبارات محاور الدراسة ومنه نختبر مدى ثباتها وكذلك اختبارات التوزيع الطبيعي للبيانات ثم نقوم بعرض مختلف الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة الميدانية.

المطلب الأول– مجتمع وعينة الدراسة: سيتم في هذا المطلب تطرق إلى مجتمع وعينة الدراسة، ولكن قبل ذلك نستعرض لمحة عن مديرية توزيع الكهرباء والغاز بالوادي ومديرية المصالح الفلاحية بالوادي.

الفرع الأول– تقديم المؤسسات محل الدراسة الميدانية:

أولا– مديرية المصالح الفلاحية بالوادي:

1. **التعريف بالمؤسسة:**

نشأت مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي بمقتضى المرسوم التنفيذي 195/90 المؤرخ في 23 جوان 1990، المحدد لتنظيم وتسيير المصالح الفلاحية وهي مؤسسة تابعة للقطاع العام تحت وصاية وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. كما تعتبر هذه المديرية من أهم المؤسسات الاقتصادية التي تساهم في نمو الاقتصاد من ناحية النشاط الفلاحي وغيرها من النشاطات بالنسبة للولاية وهذا نظرا لطبيعة المنطقة التي من أهم نشاطها ممارسة الفلاحة تتكون مديرية المصالح الفلاحية بولاية الوادي من خمس مصالح رئيسية وكل مصلحة تتكون من مكتبين.

- **مصلحة الإحصائيات والحسابات الاقتصادية:** وتتكون من:
  - **مكتب الإحصائيات والتحقيقات الاقتصادية:** وتتمثل مهامه في:
    - إعداد الحصيلة الإحصائية لأهم المنتوجات الفلاحية (إنتاج نباتي، إنتاج حيواني).
    - متابعة تطور توسيع الأراضي الفلاحية بالولاية.
    - متابعة تطور التشغيل الفلاحي.
  - **مكتب الحسابات الاقتصادية:** وتتمثل مهامه في:
    - حساب الدخل الفلاحي للمنتوجات الفلاحية والحيوانية.
    - دراسة التركيبة المالية لكل محصول فلاحي.
    - دراسة وحساب نسبة النمو الفلاحي بالولاية.
    - متابعة مشاريع التنمية الريفية بالولاية.
    - مراقبة التعاونيات الفلاحية المختصة بالتمويل.

- دعم تسعيرة المواد الطاقوية المستعملة في المجال الفلاحي.

➢ **مصلحة المفتشيات البيطرية وحماية النباتات:** وتتكون من:

- **الحيوانية. مكتب المفتشية البيطرية:** ومهامه هي حماية الصحة الحيوانية ومراقبة المنتوجات
- **مكتب حماية النباتات:** ومهامه هي حماية النباتات والمراقبة التقنية للنباتات.

➢ **مصلحة استصلاح الأراضي وترقية الاستثمار:** وتتكون من:

- **مكتب الري الفلاحي والتجهيز الريفي:** وتتمثل مهامه في الإشراف على عملية الري ومحاولة إدخال الطرق الحديثة وإمكانية تجسيدها.
- **مكتب تهيئة المراعي والتنظيم العقاري:** وتتمثل مهامه في مراقبة المراعي والحفاظ عليها وحمايتها.

➢ **مصلحة تنظيم الإنتاج والدعم التقني:** وتتكون من:

- **مكتب الإنتاج الزراعي والهيئات الريفية:** ومهامه هي الاهتمام بمختلف المنتوجات الزراعية ومتابعة مختلف مراحل الإنتاج.
- **مكتب التكوين والإرشاد الفلاحي:** ومهامه هي تكوين التقنيين الفلاحيين وإعطاء جميع الإرشادات اللازمة للفلاحين.

➢ **مصلحة إدارة الوسائل:** وتتكون من:

- **مكتب تسيير المستخدمين:** وتتمثل مهامه في متابعة الحياة المهنية لجميع المستخدمين وذلك بتسيير ملفات المستخدمين.
- **مكتب تسيير الميزانيات والوسائل العامة:** وتتمثل مهامه في إنجاز أجور المستخدمين، وتسديد جميع الفواتير الخاصة بالاستهلاك والاقتناء الخاصة بالمؤسسة.

➢ كما تعمل تحت وصايتها 07 أقسام فرعية فلاحيه وهي كالتالي: الوادي، قمار، الرقيبة الدبيلة حاسي خليفة الطالب العربي، الرباح.

2. **أهمية مديرية المصالح الفلاحية:** تتجلى أهمية المصالح الفلاحية فيما يلي:

- جاءت لبرمجة مشاريع تنموية قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى لتنمية القطاع الفلاحي بالولاية.
- مرافقة الفلاحين والمربين مراقبة تقنية علمية.
- الدعم المادي لتحسين مستوى التسيير في الحقل (إدخال أساليب مستحدثة في أنظمة السقي، التسميد الحرث وفي البذر).

- تأطير الحملات الصحية النباتية والحيوانية.

3. **خصائص مديرية المصالح الفلاحية:** تتمثل أهم خصائص المديرية فيما يلي:

- تحتوي على طاقم تقني كبير على مستوى مقر الولاية وله تنفيذيات عدة عبر جميع دوائر وبلديات الولاية.
- له علاقة مباشرة مع الوزارة الوصية والولاية والهيئات الإدارية الأخرى.
- التنسيق المباشر مع الهيئات المهنية الغرفة الفلاحية الولائية والتي تمثل الهيئة التنظيمية للجمعيات والتعاونيات النشطة في القطاع الفلاحي.
- إلى جانب هذا العلاقة المباشرة مع الهيئات التقنية مثل معاهد البحوث العلمية.
- كما تتم هذه العلاقات مع معظم الجامعات وعلى رأسها جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي إلى جانب معاهد التكوين المهني المتخصصة.

4. **الهيكل التنظيمي لمديرية المصالح الفلاحية بالوادي:**

الشكل (2-1): الهيكل التنظيمي لمديرية المصالح الفلاحية بالوادي.

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على موقع المديرية ومعلومات مقدمة من مصالحها.

ثانيا– مديرية توزيع الكهرباء والغاز بولاية الوادي:

1. **نشأة مركز توزيع الكهرباء والغاز بالوادي:** في فترة سابقة كانت منطقة الوادي تتزود بالطاقة الكهربائية وذلك عن طريق وكالة الوادي التابعة المركز التوزيع ببسكرة، ونظرا للكثافة السكانية تقرر إنشاء مركز توزيع المنطقة الوادي وذلك في أواخر الثمانينات بخلق مندوبية تسمى المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز عدد عمالها حوالي 101 عامل، وفي عام 1992 تحولت المندوبية إلى مركز للتوزيع الذي هو عبارة عن مؤسسة تعمل

على مستوى الولاية وينقسم هذا الأخير إلى ثلاث وكالات الوادي – المغير (قبل أن تصبح ولاية) – الدبيلة وقد أصبحت تسمى الآن بالمقاطعة وهي عبارة عن خلايا مصغرة للتوزيع كما أنها تعتبر وسيلة وطريقة مستعملة من اجل ضمان عدة وظائف أهمها :

- وظائف خاصة بالزبائن كشوفات وتسديدات.
- وظائف خاصة بالكهرباء شبكات كهربائية.

2. **مهام مؤسسة سونلغاز:** بناء على القانون الذي أصدر في سنة 1985 أن المهام التي تقوم بها المؤسسة كالآتي:

- الطاقة الكهربائية المؤسسة تقوم بإنتاج وتوزيع واستغلال الطاقة الكهربائية.
- الغاز المؤسسة تقوم بنقل والتوزيع العمومي للغاز الطبيعي ولكي تبقى المؤسسة محتكرة لهذا النشاط عليها القيام:
  - إقامة المؤسسات من أجل تنمية القطاع.
  - دراسة تطوير التقنيات المستعملة في المؤسسة.
  - التسيير الجيد للعمال وتكوينهم من أجل رفع الكفاءة الإنتاجية.
  - اتساع المساحة المستعملة للكهرباء والغاز الزيادة المبيعات.

3. **مهام مديرية التوزيع بالوادي:** لمديرية توزيع الكهرباء والغاز بالوادي عدة مهام نذكر ما يلي:

- تسيير المشتركين الكهرباء والغاز المنشآت الكهربائية والغازية .
- تطوير منشآت الطاقة .
- تمثيل المؤسسة على مستوى الولاية .
- الاتصال بالسلطات.

4. **وظائف مديرية التوزيع بالوادي:**

1. **الوظائف التقنية:** القيام بإنجاز وتطوير بحوث في مجال الإنتاج ونقل وتوزيع الطاقة في المجالات المذكورة.
2. **الوظائف التجارية:** وتتمثل في بيع الطاقة للمستهلكين وتحقيق رغباتهم ومن الوظائف السابقة ظهرت عدة وظائف فرعية تنقسم إلى قسمين :

- **وظائف ذات طابع إداري:**
  - تسيير المال .

- تسيير الوسائل .
- معالجة المعلومات .

- **وظائف ذات طابع دراسي:**
  - القيام بدراسات اقتصادية (التخطيط) .
  - القيام بدراسات تسويقية .
  - القيام بدراسات النظام العام وأنظمة مراقبة التسيير .

وفي الوظائف ذات الطابع الدراسي يكون بهدف جميع الدراسات هو تحديد سياسة رشيدة للمؤسسة وإيجاد الاستراتيجية اللازمة لتحقيق هدف الهيكل التنظيمي العام للمؤسسة الأم.

5. الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز بالوادي:

الشكل (2-2) الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز بالوادي:

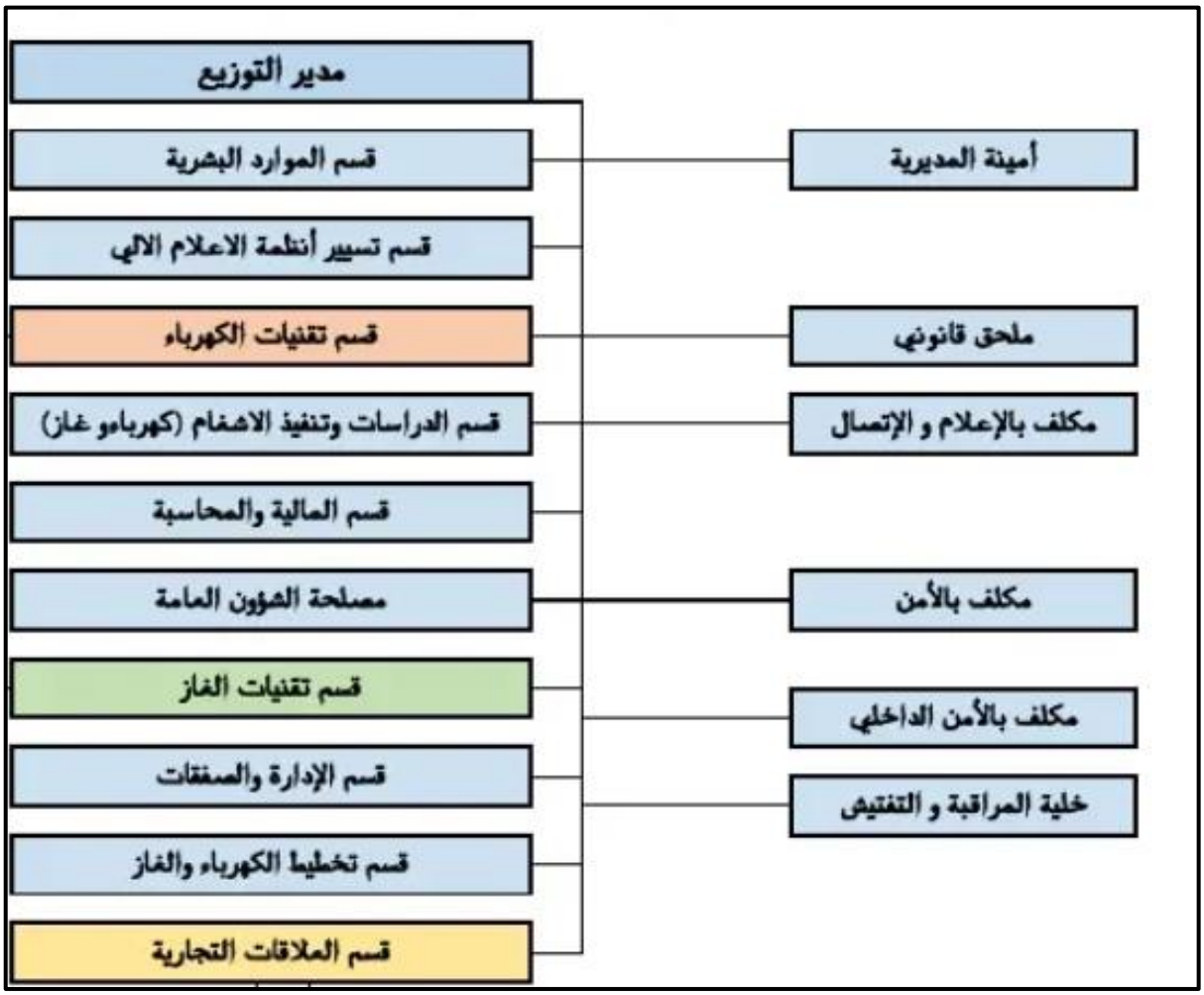

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معلومات مقدمة من مديرية سونلغاز الوادي.

حيث أن مديرية التوزيع بالوادي متفرعة من شجرة مكونة من:

مجمع سونلغاز ويمثلها رئيس المجمع، ومن تحتها المديرية العامة لتوزيع الوسط ويمثلها الرئيس المدير العام وهو مراقب للمديريات ويمثل السلطة العليا للمؤسسة.

المديرية العامة للتوزيع مقسمة إلى 09 مناطق لتوزيع الكهرباء والغاز من ضمنها مديرية التوزيع بالوادي

حيث تنقسم إلى مدير التوزيع وأمانة وأقسام هي:

- قسم الشؤون العامة قسم استغلال الغاز.
- قسم الموارد البشرية.
- قسم استغلال الكهرباء.
- قسم تسيير أنظمة الإعلام الآلي قسم الدراسات وتنفيذ الأشغال.
- قسم المالية والمحاسبة.
- قسم العلاقات التجارية.

وبدورها تنقسم هذه الأخيرة إلى مقاطعتين: مقاطعة الوادي، مقاطعة الدبيلة.

- مقاطعة الوادي وتتكون من وكالة الوادي، وكالة 300 مسكن.
- مقاطعة الدبيلة وتتكون من وكالة الدبيلة، وكالة تغزوت.

الفرع الثاني– مجتمع الدراسة: يعرف مجتمع الدراسة على أنه مجموع وحدات البحث التي نريد الحصول على بيانات منها وعنها، وبعبارة أخرى هي عبارة عن جميع المفردات لها صفة أو صفات مشتركة وجميع هذه المفردات خاضعة للدراسة أو البحث من قبل الباحث.[1]

ومجتمع الدراسة الحالية يتمثل في كل موظفي مديرية توزيع الكهرباء والغاز ومديرية المصالح الفلاحية بالوادي، والمؤسسات الخاصة والمقاولات أشغال الكهرباء والغاز المعتمدة بالوادي.

الفرع الثالث– عينة الدارسة: العينة هي مجموعة جزئية من المجتمع الكلي التي تحوي بعض العناصر يتم اختيارها منه أو هي جزء أو شريحة من المجتمع تتضمن خصائص المجتمع الأصلي، وقد تم اختيار العينة المستهدفة بأسلوب العينة العشوائية البسيطة .

وبالنسبة لحجم العينة فقد تم الاعتماد على ما أورده الباحثين" Uma Sekaran and Roger Bougie " حيث يمكن الاعتماد على القواعد التالية في تحديد حجم العينة: [2]

- حجم العينة الذي يزيد عن 30 ويقل عن 500 مفردة يكون ملائم لأغلب البحوث.

---

[1] دلال القاضي، محمود البياتي، منهجية وأساليب البحث العلمي وتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي(spss) ، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 66.

[2] مهدي محمد القصاص، الاحصاء والقياس الاجتماعي، جامعة المنصورة، مصر، 2007، ص 78.

- في حالة البحوث متعددة المتغيرات مثلا استخدام تحليل الانحدار المتعدد فإن عدد مفردات العينة يجب أن يكون أضعاف عدد متغيرات الدراسة ومن الأفضل أن يكون 10 أضعاف أو أكثر.
- في البحوث التجريبية البسيطة، فإنه يمكن إجراء البحث بنجاح بعينة يتراوح حجمها بين 10 إلى 20 مفردة.

لذلك تم توزيع (80) استبانة على الموظفين بمديرية سونلغاز ومديرية المصالح الفلاحية بالوادي، ومجموعة من المؤسسات والمقاولات الخاصة تم استرداد (76) استبانة، وبعد فحصها استبعد منها (4) لعدم صلاحيتها بسبب النقص في الإجابات بالتالي فقد بلغ حجم العينة الذي يمثل الاستبانات الصالحة للتحليل (72) فردا.

المطلب الثاني– تصميم واختبار أداة الدراسة:

الفرع الأول– تصميم أداة الدراسة: اعتمدنا على الاستبيان في دراستنا هذه كأداة أساسية لجمع البيانات، وهو يعد من أكثر الوسائل العلمية المستعملة في الحصول على البيانات والمعلومات، فهو وسيلة بحث للكشف عن آراء ومواقف أفراد العينة حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص وكذلك الاستثمار وتحفيزه، وهذا عن طريق مجموعة من الأسئلة المكتوبة والمغلقة الموجهة إليهم والمبنية على أساس إشكالية وفرضيات البحث محل الدراسة.[3]

تم إعداد الاستبيان وفقا لنموذج الدراسة التالي:

تتناول الدراسة البحث في دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحفيز الاستثمار، فهي تشتمل على المتغيرات التالية:

- **المتغير المستقل:** الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- **المتغير التابع:** تحفيز الاستثمار.

تم اعتماد جملة من الأدوات الإحصائية بناء على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية **SPSS: STASTICAL PACKAGE FOR SOCIAL STUDIES** ، وقد تحدد نموذج الدراسة وفقا للعلاقة بين متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة مع إدراج البيانات الشخصية والوظيفية لمعرفة مدى تأثيرها على العلاقة السابقة.

ثالثا– مكونات استمارة الاستبيان: تعتبر استمارة الاستبيان من الأدوات الأساسية لجمع البيانات فهي مجموعة

[3] **محمد سليمان المثوني، تقنيات ومناهج البحث العلمي، منشأة المعارف، الإسكندرية، ،2002**، ص177.

من الأسئلة المصاغة بطريقة خاصة تهدف بالدرجة الأولى للحصول على معلومات يراها الباحث ضرورية لتحقيق أغراض دراسته، وقد اشتملت على جزئيين أساسيين، وفيما يلي وصف لهما:

- **الجزء الأول:** ويشتمل على متغيرات الدراسة الشخصية والوظيفية والمتمثلة في كل من: الجنس، العمر، المؤهل العلمي، اسم المؤسسة، الشكل القانوني للمؤسسة وسنوات الخبرة العملية؛
- **الجزء الثاني:** ويتضمن أسئلة الدراسة التي يقدر عددها 42 سؤالا، تم تقسيمها على محورين أساسيين يعكسان المتغيرات التي تناولتها الدراسة ويوضح الجدول التالي متغيرات الدراسة والفقرات التي تقيس كل متغير:

الجدول (2-1): توزيع أسئلة استمارة الاستبيان على محاور الدراسة.

المحاور	البعد	عدد الفقرات
المحور الأول: الشراكة بين القطاع العام والخاص	الإطار القانوني والتنظيمي للشراكة	07
	مستوى التعاون والتنسيق بين القطاعين	07
	مويل المشاريع المشتركة	07
	المجموع	21
المحور الثاني: تحفيز الاستثمار		21
الاستبيان		42

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على استمارة الاستبيان.

الفرع الثاني- اعتماد الاستبيان وتوزيعه: من أجل اعتماد الاستبيان وتوزيعه وجب تحديد العينة محل الدراسة ومن ثم اختبار مدى الصدق والثبات للأداة المرغوب اعتمادها وصولا إلى تداوله.

تتكون عينة الدراسة من **72** فردا.

أولا- اختبار صدق وثبات أداة الدراسة: من أجل اعتماد استمارة الاستبيان كأداة للدراسة الميدانية وجب اختبار صدقها وثباتها وذلك عن طريق ما يلي:

1- الصدق الظاهري: تم بعرض الاستبيان على لجنة تحكيم مختصة في الموضوع وتم عرض استمارة الاستبيان على مجموعة من المحكمين والمختصين وهم أساتذة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الوادي، وذلك من اجل إبداء الرأي في العبارات ومدى وضوحها من حيث مستوى الفهم وخلوها من الغموض وان العبارات الموضوعة لكل محور في الاستبيان مناسبة لما تصبو إليه الدراسة، وعليه قد تم تعديل العبارات التي يتم الحكم عليها بأنها غير مناسبة وقد تم الاحتفاظ بالعبارات التي نالت درجة اتفاق بين المحكمين.

2- ثبات أداة الدراسة (معامل الفا كرونباخ): يتم التأكد من ثبات أداة الدراسة، من خلال حساب معامل الفا كرونباخ لكل الأبعاد، المحاور وكذلك الاستبيان ككل، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول (2-2): معاملات الثبات ألفا كرونباخ لمحاور الدراسة.

المحاور	البعد	عدد الفقرات	معامل الثبات	معامل الصدق	مستوى الدلالة
المحور الأول: الشراكة بين القطاع العام والخاص	الإطار القانوني والتنظيمي للشراكة	07	0.862	0.928	≤ 0.001
	مستوى التعاون والتنسيق بين القطاعين	07	0.851	0.922	≤ 0.001
	تمويل المشاريع المشتركة	07	0.618	0.847	≤ 0.001
	المجموع	21	0.904	0.951	≤ 0.001
المحور الثاني: تحفيز الاستثمار		21	0.936	0.967	≤ 0.001
الاستبيان		42	0.937	0.968	≤ 0.001

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSV27.

من الجدول أعلاه نلاحظ:

- معامل الثبات للمحور الأول "شراكة بين القطاعين العام والخاص" بلغ (0.862) ومعامل الصدق (0.928)، وهي معاملات تدل على أن المحور يتمتع بمستوى عالٍ جدًا من الثبات والصدق، مما يؤكد جودة الفقرات وتماسكها الداخلي.
- معامل الثبات للمحور الثاني "تحفيز الاستثمار" بلغ (0.936) ومعامل الصدق (0.967)، وهي معاملات مرتفعة جدا، ما يعكس اتساقا وفعالية للفقرات في قياس تحفيز الاستثمار.
- معامل الثبات الكلي للاستبيان بلغ (0.937) ومعامل الصدق (0.968)، وهو ما يدل على أن الاستبيان ككل يتمتع بمستوى ممتاز من الثبات والصدق، ما يعني أن الأداة البحثية موثوقة وصالحة للتحليل الإحصائي.

نستنتج مما سبق بأن كل القيم التي كانت للمحاور والاستبيان ككل كانت قيم مرتفعة وتزيد عن القيمة المقبولة لمعامل الثبات ألفا كرونباخ والتي تبلغ (0.6)، وهذا ما يعني توفر درجة عالية من الثبات، كما كانت جميع معاملات الثبات والصدق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01 ويشير ذلك لوجود درجة جيدة وقوية من صدق الفقرات والمجالات الرئيسية للبيانات التي تم جمعها من أفراد العينة، وهذا مؤشر قوي وهام على قدرة الأداة على تحقيق أهداف الدراسة.

3- صدق الاتساق الداخلي: يقصد بالاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المحور أو المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، ويتم التحقق من وجود صدق الاتساق الداخلي من خلال حساب معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للبعد أو المجال الذي تنتمي إليه، وذلك بهدف التحقق من مدى صدق الاستبانة ككل، وفيما يلي عرض لنتائج التحقق من صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة حسب المحاور والمجالات التي تتكون منها:

3- 1- صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول (الشراكة بين القطاعين العام والخاص):

الجدول (2- 3): معاملات صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول.

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	توفر القوانين واللوائح الحالية بيئة قانونية واضحة وحماية كافية تدعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص.	0.739	≤ 0.001
02	تسهم التشريعات ووضوح الأطر القانونية في تسهيل إجراءات التعاقد بين القطاعين العام والخاص وتعزيز الثقة المتبادلة.	0.711	≤ 0.001
03	هناك التزام من الجهات الحكومية بتطبيق القوانين المتعلقة بالشراكة بمرونة وشفافية.	0.579	≤ 0.001
04	تساهم الأطر التنظيمية في تشجيع القطاع الخاص على الدخول في شراكات ومناقصات مع القطاع العام.	0.718	≤ 0.001
05	هناك متابعة وتقييم مستمر من الجهات المعنية لضمان حسن تنفيذ الشراكات.	0.567	≤ 0.001
06	الشراكة بين القطاعين تخضع لإجراءات رقابية فعالة تمنع التجاوزات.	0.662	≤ 0.001
07	توفر القوانين حوافز ضريبية وتسهيلات قانونية لدعم الشراكة بين القطاعين.	0.592	≤ 0.001
08	يتمتع القطاعان العام والخاص بمستوى عالٍ من التنسيق في تنفيذ المشاريع المشتركة.	0.604	≤ 0.001
09	تتوفر آليات واضحة لحل النزاعات بين القطاعين في حالة حدوث خلافات.	0.612	≤ 0.001
10	يتم عقد اجتماعات دورية لمناقشة تطور الشراكة ومعالجة المشكلات المحتملة.	0.752	≤ 0.001
11	يتم تبادل المعلومات والخبرات بين القطاعين ويسهم التعاون بينهما في تحسين كفاءة تنفيذ المشاريع الفلاحية الكهربائية.	0.534	≤ 0.001
12	توفر المؤسسات الحكومية الدعم الإداري اللازم لإنجاح الشراكات مع القطاع الخاص.	0.724	≤ 0.001

13	يتم إشراك جميع الأطراف المعنية في مراحل التخطيط والتنفيذ للمشاريع المشتركة والتزام من الطرفين بتقديم المساهمات المالية والتقنية المطلوبة لإنجاح المشاريع.	0.550	≤ 0.001
14	يؤدي التعاون بين القطاعين إلى تقليل العراقيل البيروقراطية أمام المستثمرين.	0.714	≤ 0.001
15	تتوفر مصادر تمويل كافية لدعم المشاريع المشتركة بين القطاعين العام والخاص.	0.655	≤ 0.001
16	تقدم المؤسسات المالية تسهيلات تمويلية للمشاريع التي يتم تنفيذها بالشراكة بين القطاعين.	0.509	≤ 0.001
17	تساهم الحكومة في تقديم ضمانات مالية للمستثمرين في إطار الشراكة حيث يتم توزيع المخاطر المالية بشكل عادل بين القطاعين لضمان نجاح المشاريع.	0.582	≤ 0.001
18	يتم اعتماد آليات شفافة في تمويل المشاريع المشتركة بين القطاعين ويساهم التمويل المستدام في تعزيز استمرارية المشاريع الاستثمارية.	0.567	≤ 0.001
19	توفر الشراكة بين القطاعين فرصًا تمويلية جديدة تعزز الاستثمارات الفلاحية.	0.418	≤ 0.001
20	يعتمد تمويل المشاريع على دراسات جدوى دقيقة لضمان تحقيق العوائد الاقتصادية المرجوة.	0.495	≤ 0.001
21	يتم استغلال الموارد المالية بفعالية لتحقيق الأهداف الاستثمارية وتقييم العائد على الاستثمار في المشاريع المشتركة.	0.600	≤ 0.001

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSV27.

يتضح من خلال الجدول:

- بأن معاملات صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول، وهو محور المتغير المستقل، كانت جميعها ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01، حيث تراوحت قيم معاملات صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور بين (0.418) للفقرة رقم (19) التي تنص على " **توفر الشراكة بين القطاعين فرصًا تمويلية جديدة تعزز الاستثمارات الفلاحية.**"، و(0.752) للفقرة (10) والتي تنص على "**يتم عقد اجتماعات دورية لمناقشة تطور الشراكة ومعالجة المشكلات المحتملة**"، وهو ما يفسر بتناسق وانسجام فقرات المحور الأول بنسب مقبولة للعمل على الاستبيان وبأن معظم الفقرات تؤدي دورا جيدا في قياس أبعادها؛

3- 2- صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني (تحفيز الاستثمار):

الجدول (2- 4): معاملات صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني (تحفيز الاستثمار).

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
22	تساهم الشراكة بين القطاعين في خلق بيئة استثمارية جاذبة وتؤدي هذه الشراكة إلى تحسين البنية التحتية اللازمة للاستثمار.	0.596	≤ 0.001
23	توفر الشراكة بين القطاعين فرصًا استثمارية جديدة تسهم في تنويع الاقتصاد المحلي وتسهم في توفير الدعم الإداري والتقني للمستثمرين.	0.722	≤ 0.001
24	تؤدي الشراكة بين القطاعين إلى تحسين مناخ الأعمال من خلال تقليل الإجراءات البيروقراطية.	0.604	≤ 0.001
25	توفر الشراكة بين القطاعين آليات قانونية تساعد على استقطاب مستثمرين جدد وتعزيز ثقة المستثمرين بالسوق المحلية.	0.773	≤ 0.001
26	تؤثر ا الشراكة بين القطاعين بشكل إيجابي على استقرار التشريعات المتعلقة بالاستثمار.	0.795	≤ 0.001
27	تؤدي الشراكة بين القطاعين إلى تحسين البنية التحتية للمشاريع الاستثمارية.	0.723	≤ 0.001
28	تساهم الشراكة بين القطاعين في تسريع تنفيذ المشاريع الاستثمارية وتقليل التكاليف.	0.744	≤ 0.001
29	يتم تبسيط الإجراءات الإدارية بفضل الشراكة بين القطاعين.	0.812	≤ 0.001
30	توفر المؤسسات الحكومية حوافز مالية للمشاريع الاستثمارية المشتركة.	0.750	≤ 0.001
31	تسهم الشراكة بين القطاعين في تحسين كفاءة الخدمات المقدمة للمستثمرين.	0.775	≤ 0.001
32	يتم تقديم تسهيلات ضريبية للشركات المشاركة في المشاريع المشتركة.	0.793	≤ 0.001
33	تسهل الشراكة بين القطاعين عمليات الترخيص وإجراءات الاستثمار.	0.762	≤ 0.001
34	هناك آليات تحفيزية لتشجيع الاستثمار الخاص.	0.815	≤ 0.001
35	تساهم الشراكة بين القطاعين في تحسين الخدمات المالية المقدمة للمستثمرين.	0.787	≤ 0.001
36	تساهم الشراكة بين القطاعين في ضمان استمرارية المشاريع الاستثمارية على المدى الطويل.	0.700	≤ 0.001
37	توفر الشراكة بين القطاعين آليات تمويل مستدامة للمشاريع.	0.667	≤ 0.001

38	تتيح الشراكة بين القطاعين فرصًا للاستثمار في مشاريع طويلة الأجل.	0.633	≤ 0.001
39	تؤدي الشراكة بين القطاعين إلى تحسين كفاءة إدارة المشاريع الاستثمارية.	0.682	≤ 0.001
40	تدعم الشراكة بين القطاعين تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المشاريع الاستثمارية.	0.599	≤ 0.001
41	هناك خطط استراتيجية لضمان استدامة المشاريع الشراكة بين القطاعين.	0.670	≤ 0.001
42	تؤثر الشراكة إيجابيًا على استدامة الموارد الاقتصادية والطبيعية وتساعد في تقليل الهدر المالي وضمان استدامة العوائد الاستثمارية.	0.661	≤ 0.001

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSV27.

يتضح من خلال الجدول:

- بأن معاملات صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني (تحفيز الاستثمار)، وهو محور المتغير التابع في دراستنا، كانت جميعها ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01، حيث تراوحت قيم معاملات صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور بين (0.596) للفقرة رقم (22) التي تنص على " **تساهم الشراكة بين القطاعين في خلق بيئة استثمارية جاذبة وتؤدي هذه الشراكة إلى تحسين البنية التحتية اللازمة للاستثمار**"، و(0.815) للفقرة (34) والتي تنص على " هناك آليات تحفيزية لتشجيع الاستثمار الخاص"، وهو ما يفسر بتناسق وانسجام فقرات المحور الثاني بنسب مقبولة للعمل على الاستبيان؛

4 – توزيع استمارة الاستبيان: بعد تحديد عينة الدراسة واختيار التوزيع العشوائي، تم توزيع استمارة الاستبيان على العينة، والجدول الموالي يوضح تداول هذا الاستبيان:

الجدول (2– 5): توزيع الاستبيان.

الاستبيان	العدد	النسبة
الاستمارات الموزعة	80	% 100
الاستمارات التي لم يتم استرجاعها	4	% 05
الاستمارات غير صالحة للتحليل	4	% 05
الاستمارات الصالحة للتحليل	72	%90

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على استمارة الاستبيان.

من الجدول أعلاه يتبين أن عدد الاستمارات الموزعة للاستبانة كان 80، لم نسترجع 4 منها لغياب الموظفين في يوم جمع الاستبيان، وكانت هناك 4 استمارات غير قابلة للتحليل، لعدم إكمال الإجابات وتعدد بعض الإجابات في فقرة واحدة، باقي استمارات الاستبيان والتي عددها 72 استمارة كانت صالحة للتحليل وتم اعتمادها.

المطلب الثالث– المعالجة الإحصائية: لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات سيتم الاعتماد على طرق إحصائية يتم من خلالها وصف المتغيرات وتحديد نوعية العلاقة الموجودة بينها.

بداية بجمع البيانات الموزعة وترميزها باستخدام برنامج Excel، ثم إدخال البيانات بالحاسوب باستعمال برنامج الحزمة الإحصائية الاجتماعية "SPSS.V27" حيث تضمنت المعالجة الأساليب الإحصائية الموالية:

الفرع الأول– اختبار التوزيع الطبيعي: من أجل معرفة نوعية الاختبارات التي سيتم استخدماها إن كانت معلمية أو غير معلمية، تم إخضاع بيانات الدراسة لاختبار التوزيع الطبيعي من خلال معامل كالماغروف سميرنوف لمعرفة مدى إتباعها للتوزيع الطبيعي، وقد أتت نتائج الاختبارات كما يلي:

أولا– اختبار التوزيع الطبيعي للمحور الأول (الشراكة بين القطاعين العام والخاص):

الجدول (2– 6): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للمحور الأول.

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	Ddl	Sig.	Statistiques	Ddl	Sig.
شراكة القطاعين	,074	72	,200*	,985	72	,568

***. Il s'agit de la borne inférieure de la vraie signification.**

a. Correction de signification de Lilliefors

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSV27.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن مستوى المعنوية لمحور **الشراكة بين القطاعين العام والخاص** بلغت (0.200) و(0.568)، وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.005)، وهو ما يعني أن بيانات المحور تتبع التوزيع الطبيعي، وهو المطلوب لغرض إجراء الدراسة وفيما يلي التمثيل البياني لاختبارات التوزيع الطبيعي للمحور الأول:

الشكل (2– 3): التمثيل البياني لاختبار التوزيع الطبيعي للمحور الأول.

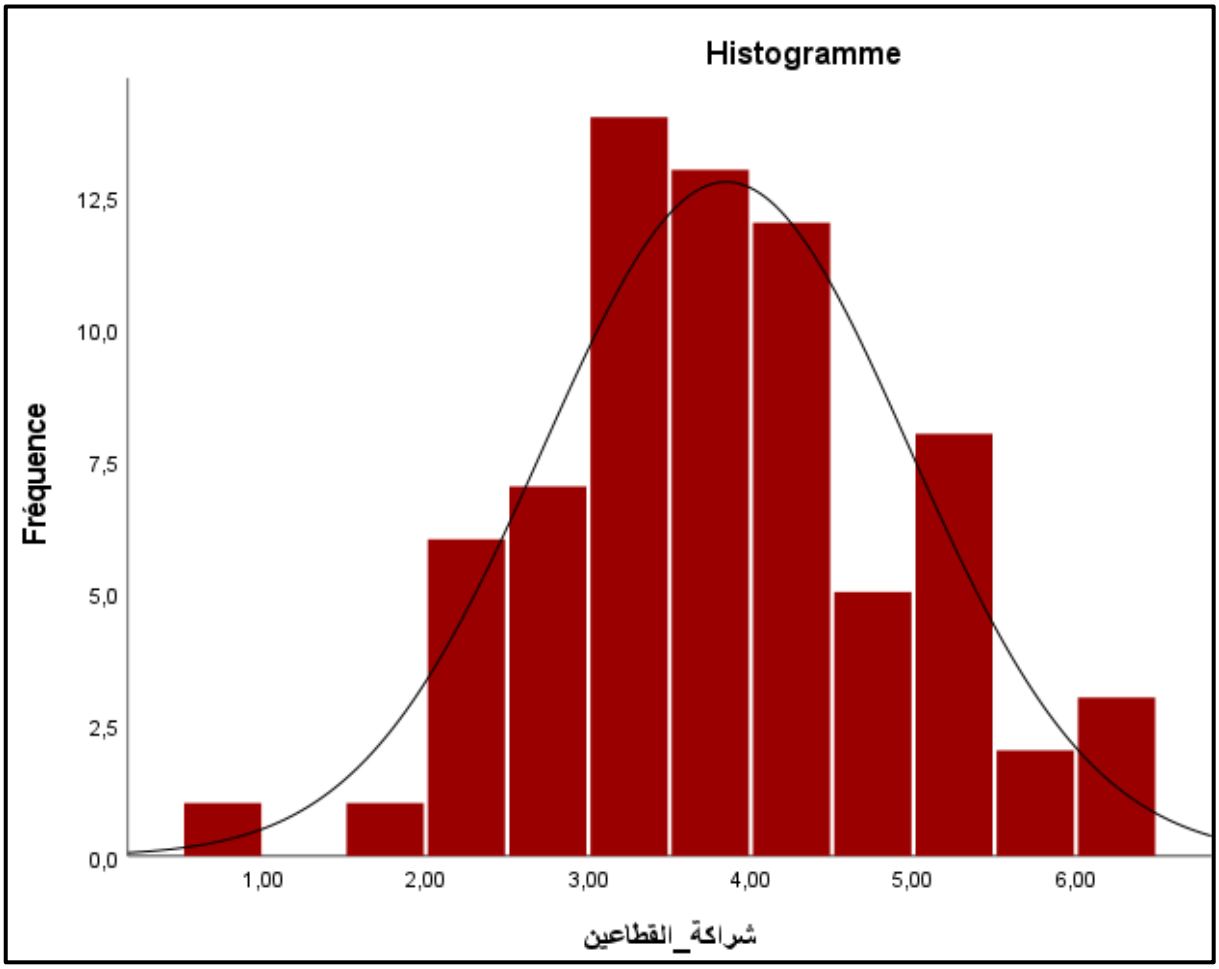

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSV27.

ثانيا– اختبار التوزيع الطبيعي للمحور الثاني (تحفيز الاستثمار):

الجدول (2– 7): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للمحور الثاني.

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	Ddl	Sig.	Statistiques	Ddl	Sig.
تحفيز الاستثمار	,059	72	,200*	,984	72	,479

*. Il s'agit de la borne inférieure de la vraie signification.

a. Correction de signification de Lilliefors

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSV27.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن مستوى المعنوية لمحور **تحفيز الاستثمار** بلغت (0.200) و(0.479)، وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.005)، وهو ما يعني أن بيانات المحور تتبع التوزيع الطبيعي، وهو المطلوب لغرض إجراء الدراسة وفيما يلي التمثيل البياني لاختبارات التوزيع الطبيعي للمحور الثاني:

الشكل (2– 4): التمثيل البياني لاختبار التوزيع الطبيعي للمحور الثاني.

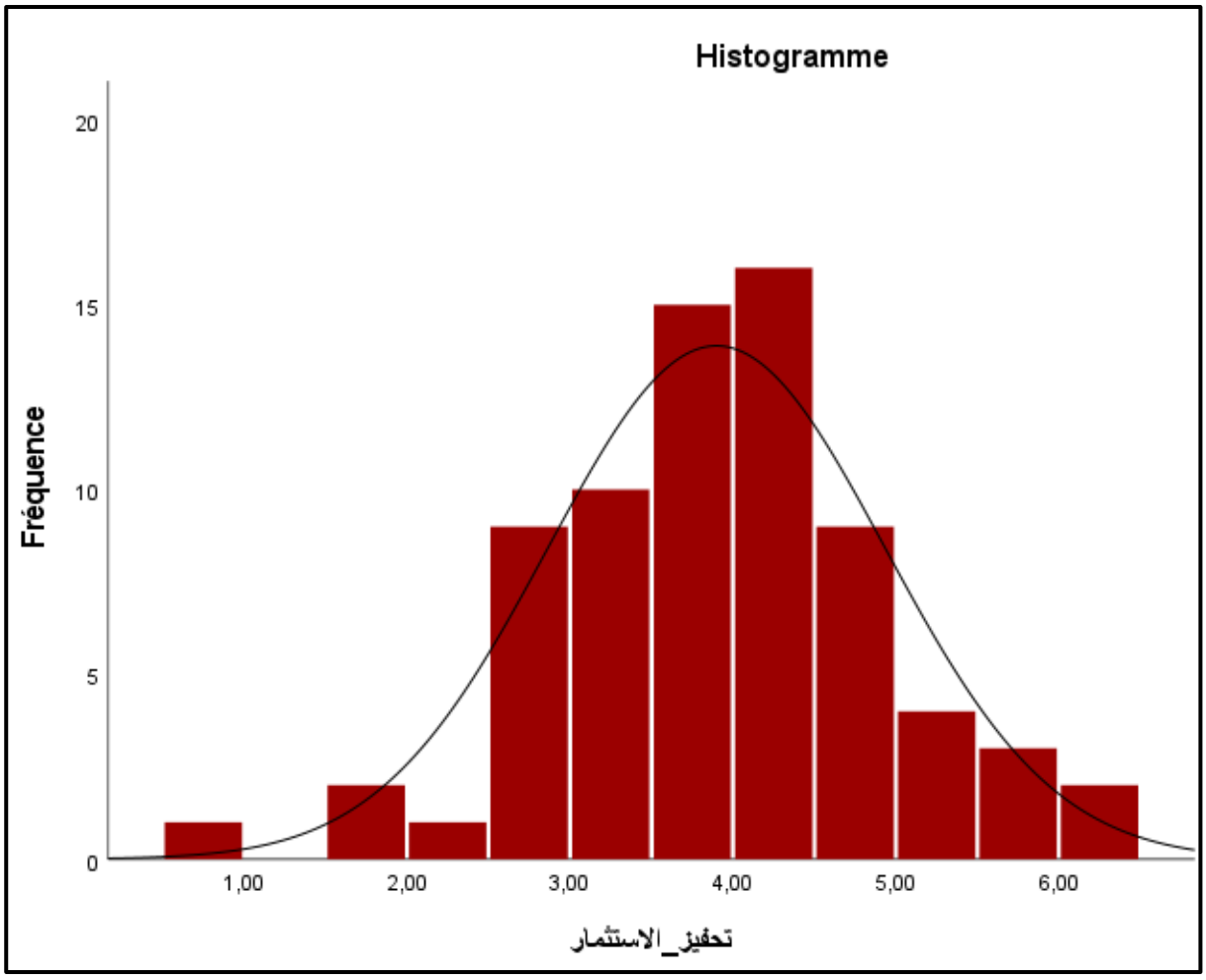

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSV27.

ثانيا– أدوات التحليل الإحصائي: من أجل القيام بالتحليل الإحصائي لبيانات الاستبيان تم الاستعانة بالأدوات الإحصائية المناسبة لهذه الدارسة، والتي يتم الحصول على نتائجها مباشرة بعد تفريغ الاستبيان من خلال برمجية SPSS.V27، حيث تم استخدام نوعين من الأساليب الإحصائية:

1– الأساليب الإحصائية الوصفية: حيث تطرقنا إلى:

1–1– حساب التكرارات والنسب المئوية: من خلالها إجابات الأفراد يمكن الحصول على مختلف الأشكال البيانية (الدوائر النسبية، المضلعات التكرارية ...الخ)؛

1–2– المتوسط الحسابي: مجموع القيم المدروسة مقسومة على عددها، وذلك لمعرفة مدى تركز أو توافق الإجابات؛

1–3– الانحراف المعياري: هو الجذر التربيعي لمربع انحرافات قيم المفردات عن وسطها الحسابي.

ويتم قياسه من أجل معرفة مدى تشتت الإجابات لدى الأفراد العينة؛

2- الأساليب الإحصائية الاستدلالية: والتي من بينها:

2-1- حساب معامل الارتباط بيرسون: لمعرفة الدلالة الإحصائية لقياس صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان.

2-2- مقياس آلفا كرونباخ: لقياس درجة ثبات البيانات.

2-3- تحليل التباين Anova: لمعرفة الفروق في آراء عينة الدراسة.

2-4- الانحدار البسيط: من أجل تحديد علاقة المتغير المستقل بالمتغير التابع وما مدى تأثيره فيه.

وتم الاعتماد على مقياس ليكارت للتعرف على وجهة نظر مفردات المجتمع حول موضوع الدراسة ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول (2- 8): سلم ليكارت الخماسي.

الإجابات	غير مو افق بشدة	غير مو افق	محايد	مو افق	مو افق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مقياس ليكارت.

كما تم تحديد طول خلايا مقياس ليكارت للتدرج الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) حيث تم حساب المدى ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية أي (5/4= 0.8) وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى بداية المقياس وهي واحد وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية ويمكن توضيح طول الخلايا في الجدول الموالي:

الجدول (2- 9): طول خلايا مقياس ليكارت الخماسي.

الفئة الأولى	من 1 إلى أقل من 1.80	غير موافق بشدة	منخفض جدا
الفئة الثانية	من 1.80 إلى أقل من 2.60	غير موافق	منخفض
الفئة الثالثة	من 2.60إلى أقل من 3.40	محايد	متوسط
الفئة الرابعة	من 3.40 إلى أقل من 4.20	موافق	مرتفع
الفئة الخامسة	من 4.20 إلى أقل من 5	موافق بشدة	مرتفع جدا

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مقياس ليكارت.

من الجدول أعلاه الذي يمثل طول خلايا مقياس ليكارت الخماسي نجد 5 فئات ولكل فئة قيم داخل مجال محدد بالمتوسط الحسابي، ويتم تصنيف هذه الفئات لاستخدامها في تحليل النتائج وإسقاط كل قيمة متحصل عليها في المجال الذي تنتمي إليه وربطه بالدرجة الموافقة له.

المبحث الثاني– عرض وتحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات:

المطلب الأول– عرض وتحليل البيانات الشخصية والوظيفية: يتناول هذا العنصر وصفا إحصائيا لمجتمع الدراسة وفقا للخصائص الشخصية والوظيفية المحددة في أداة الدراسة.

تمثلت متغيرات الدراسة الشخصية والوظيفية في: الجنس؛ العمر؛ المؤهل العلمي؛ الخبرة المهنية والوظيفة ويمكن توضيح هذه المتغيرات من خلال ما يلي:

الفرع الأول– توزيع مجتمع الدراسة وفق متغير الجنس:

الجدول (2– 10): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الجنس.

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	47	65,3	65,3	65,3
	أنثى	25	34,7	34,7	100,0
	Total	72	100,0	100,0	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSV27.

نلاحظ من خلال الجدول:

يبيّن توزيع أفراد العينة حسب الجنس أن الذكور يمثلون نسبة (65.3%) من إجمالي العينة، في حين بلغت نسبة الإناث (34.7%)، يعكس هذا التوزيع هيمنة الذكور ضمن أفراد العينة، وهو أمر قد يكون مرتبطًا بطبيعة المؤسسات المشمولة بالدراسة، والتي تتطلب في الغالب مهارات فنية أو ميدانية تتواجد فيها فئة الذكور بنسبة أكبر، مثل المؤسسات العاملة في قطاعات الفلاحة والطاقة والمقاولات الخاصة.

الفرع الثاني– توزيع مجتمع الدراسة وفق متغير العمر:

الجدول (2– 11): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير العمر.

العمر

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	اقل من 30 سنة	6	8,3	8,3	8,3
	30 – 39 (سنة)	26	36,1	36,1	44,4
	40 – 49 (سنة)	31	43,1	43,1	87,5
	50 فما فوق	9	12,5	12,5	100,0
	Total	72	100,0	100,0	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSV27.

نلاحظ من خلال الجدول:

يتبين من نتائج التوزيع العمري أن أغلب أفراد العينة ينتمون إلى فئة (**من 25 إلى 35 سنة**) بنسبة (**33.9%**)، ما يدل على الحضور القوي للفئة الشابة داخل المؤسسات محل الدراسة. كما أن نسب فئة (**أكبر من 45 سنة**) (**25.8%**)، وفئة (**من 35 إلى 45 سنة**) بنسبة (**24.2%**)، تعكس وجود تمثيل معتبر للخبرات المهنية المتقدمة، بينما شكلت فئة (**أقل من 25 سنة**) أقل نسبة بين أفراد العينة بـ (**16.1%**)، مما يشير إلى محدودية تمثيل الفئات العمرية الصغيرة داخل هذه المؤسسات، والشكل الموالي يوضح التمثيل البياني لذلك:

الشكل (2– 5): التمثيل البياني لتوزيع أفراد العينة حسب متغير العمر.

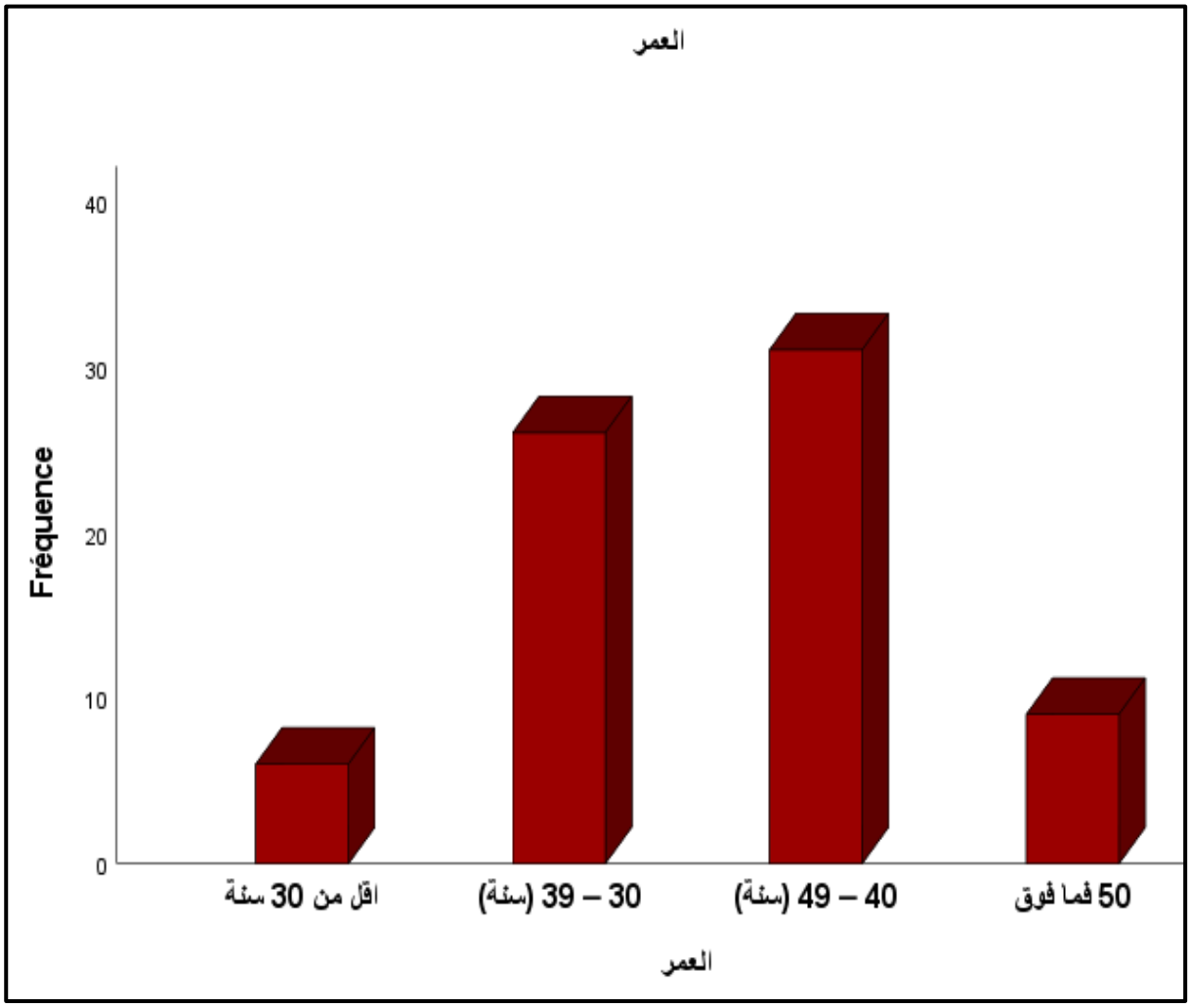

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSV27.

الفرع الثالث– توزيع مجتمع الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي:

الجدول (2– 12): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير المؤهل العلمي.

المؤهل العلمي

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé

Valide	تقني سامي	12	16,7	16,7	16,7
	ليسانس	17	23,6	23,6	40,3
	ماستر/مهندس	36	50,0	50,0	90,3
	دراسات عليا	7	9,7	9,7	100,0
	Total	72	100,0	100,0	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSV27.

نلاحظ من خلال الجدول:

أغلبية أفراد العينة يحملون مؤهلات علمية من فئة (**ماستر/مهندس**) بنسبة (**50.0%**)، مما يدل على ارتفاع المستوى الأكاديمي للعينة، وهو ما يعزز من موثوقية الآراء التي تم جمعها حول موضوع الشراكة وتحفيز الاستثمار. كما أن فئة (**ليسانس**) تمثل نسبة معتبرة بلغت (**23.6%**)، تليها فئة (**تقني سامي**) بنسبة (**16.7%**)، فيما شكّلت فئة (**دراسات عليا**) أقل نسبة بـ (**9.7%**)، مما يعكس تنوعا في مستويات التكوين الأكاديمي داخل المؤسسات المعنية بالدراسة، الشكل الموالي يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي:

الشكل (2– 6): التمثيل البياني لتوزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي.

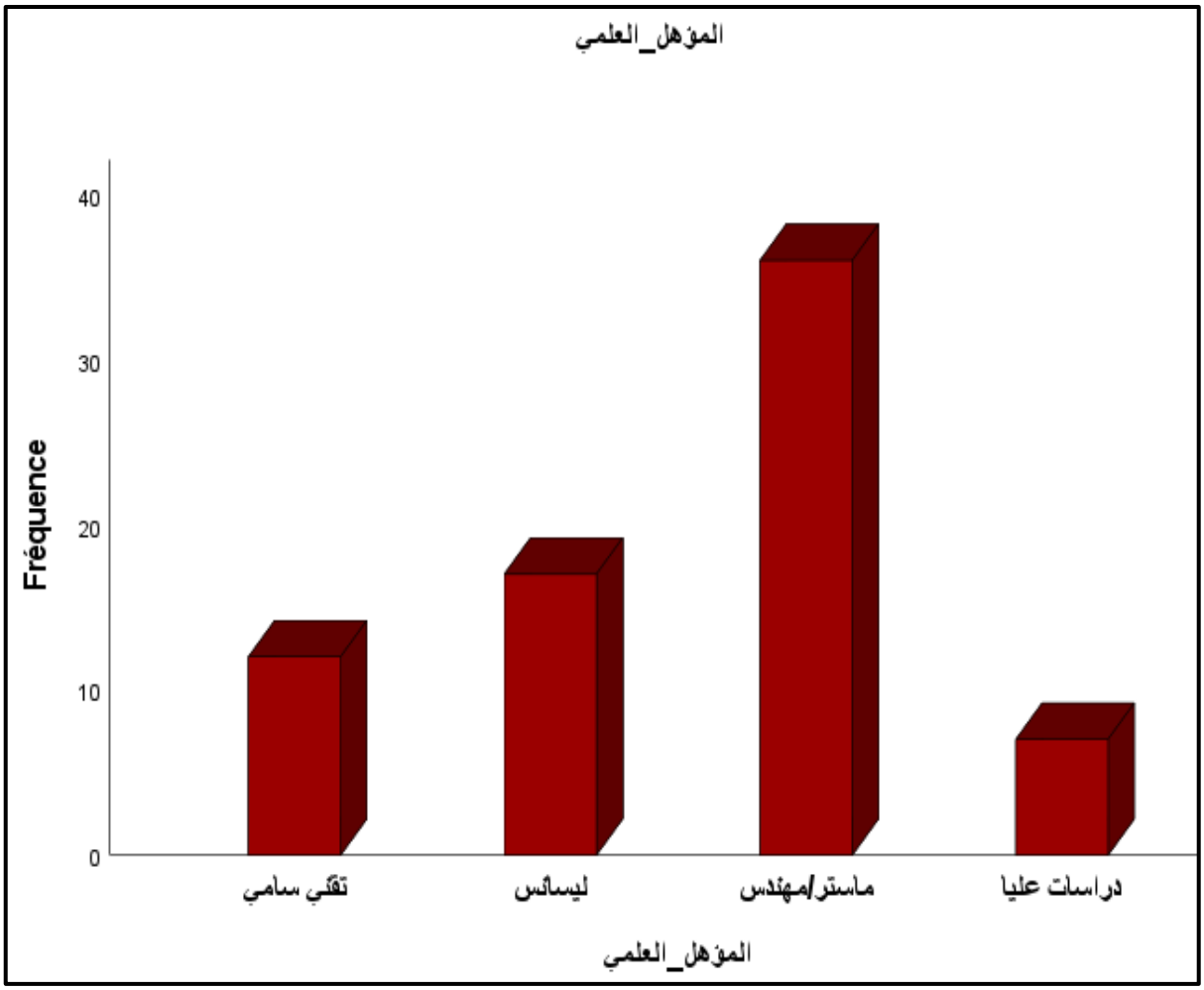

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSV27.

الفرع الرابع– توزيع مجتمع الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة المهنية:

الجدول (2– 13): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير سنوات الخبرة المهنية.

سنوات الخبرة العملية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5 سنوات	10	13,9	13,9	13,9
	من 5 إلى 9 سنوات	22	30,6	30,6	44,4
	من 10 إلى 15 سنة	29	40,3	40,3	84,7
	أكثر من 15 سنة	11	15,3	15,3	100,0
	Total	72	100,0	100,0	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSV27.

نلاحظ من خلال الجدول:

توضح نتائج التوزيع حسب سنوات الخبرة العملية أن فئة **(من 10 إلى 15 سنة)** تمثل أغلبية العينة بنسبة **(40.3%)**، مما يشير إلى وجود شريحة معتبرة من الموظفين ذوي الخبرة المتوسطة إلى المتقدمة، وهو ما يعزز من دقة وفهم إجاباتهم حول موضوع الدراسة، كما أن فئتي **(من 5 إلى 9 سنوات)** و**(أكثر من 15 سنة)** تمثلان نسبا مهمة بلغت **(30.6%)**و**(15.3%)** على التوالي، في حين شكلت فئة **(أقل من 5 سنوات)** أقل نسبة بـ **(13.9%)**، ما يدل على أن أغلب العينة تتكون من موظفين لديهم خبرة مهنية معتبرة، والشكل التالي يوضح التمثيل البياني لأفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة المهنية:

الشكل (2– 7): التمثيل البياني لأفراد العينة حسب متغير السنوات الخبرة المهنية.

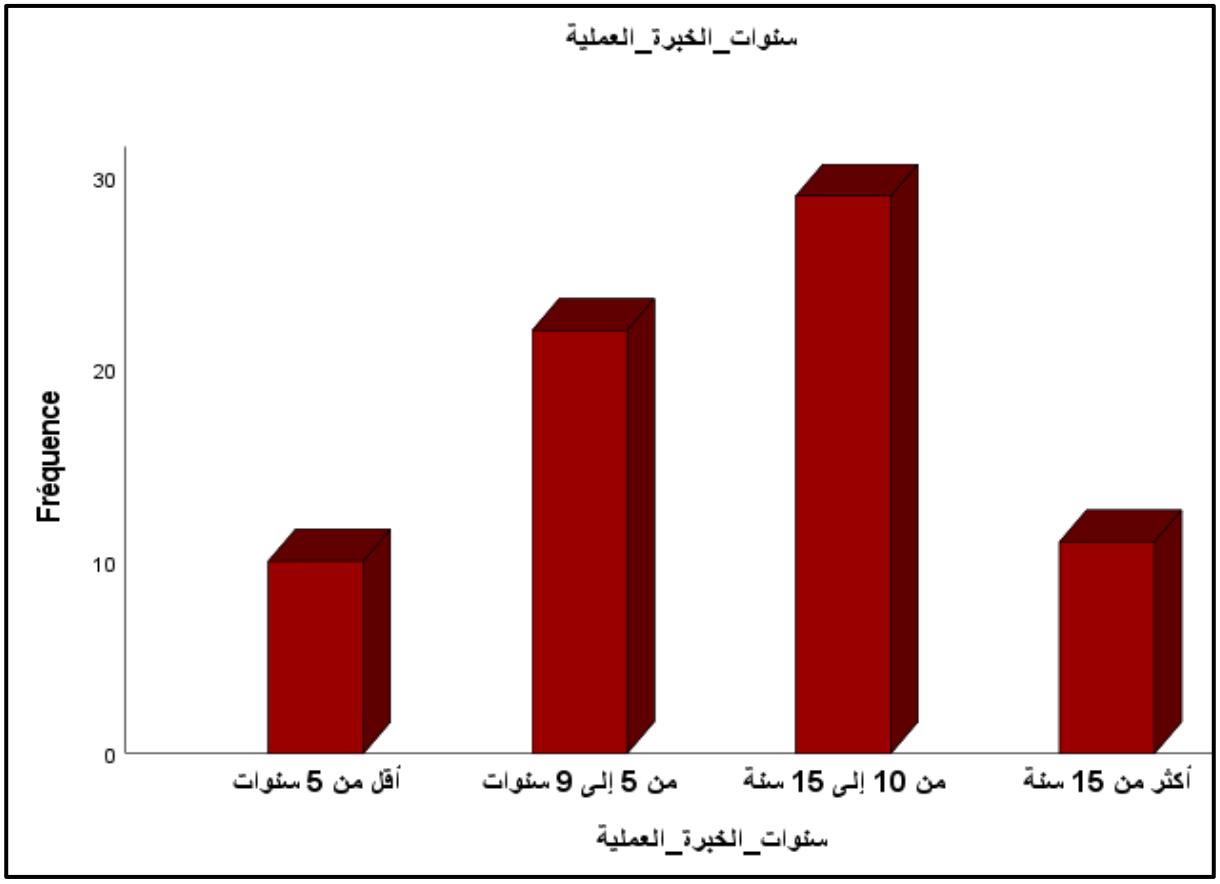

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSV27.

الفرع الخامس– توزيع مجتمع الدراسة وفق متغير المؤسسة:

الجدول (2– 14): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير المؤسسة.

المؤسسة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	مديرية المصالح الفلاحية	26	36,1	36,1	36,1
	سونلغاز	23	31,9	31,9	68,1
	مؤسسة خاصة	23	31,9	31,9	100,0
	Total	72	100,0	100,0	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSV27.

نلاحظ من خلال الجدول:

توزيع أفراد العينة حسب المؤسسة أكبر نسبة منهم تنتمي إلى (**مديرية المصالح الفلاحية**) بنسبة (**36.1%**)، ما يعكس أهمية هذا القطاع في الدراسة محل البحث، كما أن كل من فئتي (**سونلغاز**) و (**مؤسسات خاصة**) تمثلان نسبا متساوية بلغت (**31.9%**)، مما يعكس توازنا في تمثيل القطاعين العام والخاص داخل العينة، وهذا التنوع

المؤسسي يضفي قيمة مضافة على نتائج الدراسة من حيث شمولية التمثيل وتعدد وجهات النظر بشأن دور الشراكة في تحفيز الاستثمار، والشكل التالي يوضح التمثيل البياني لأفراد العينة حسب متغير المؤسسة:

الشكل (2– 8): التمثيل البياني لأفراد العينة حسب متغير المؤسسة.

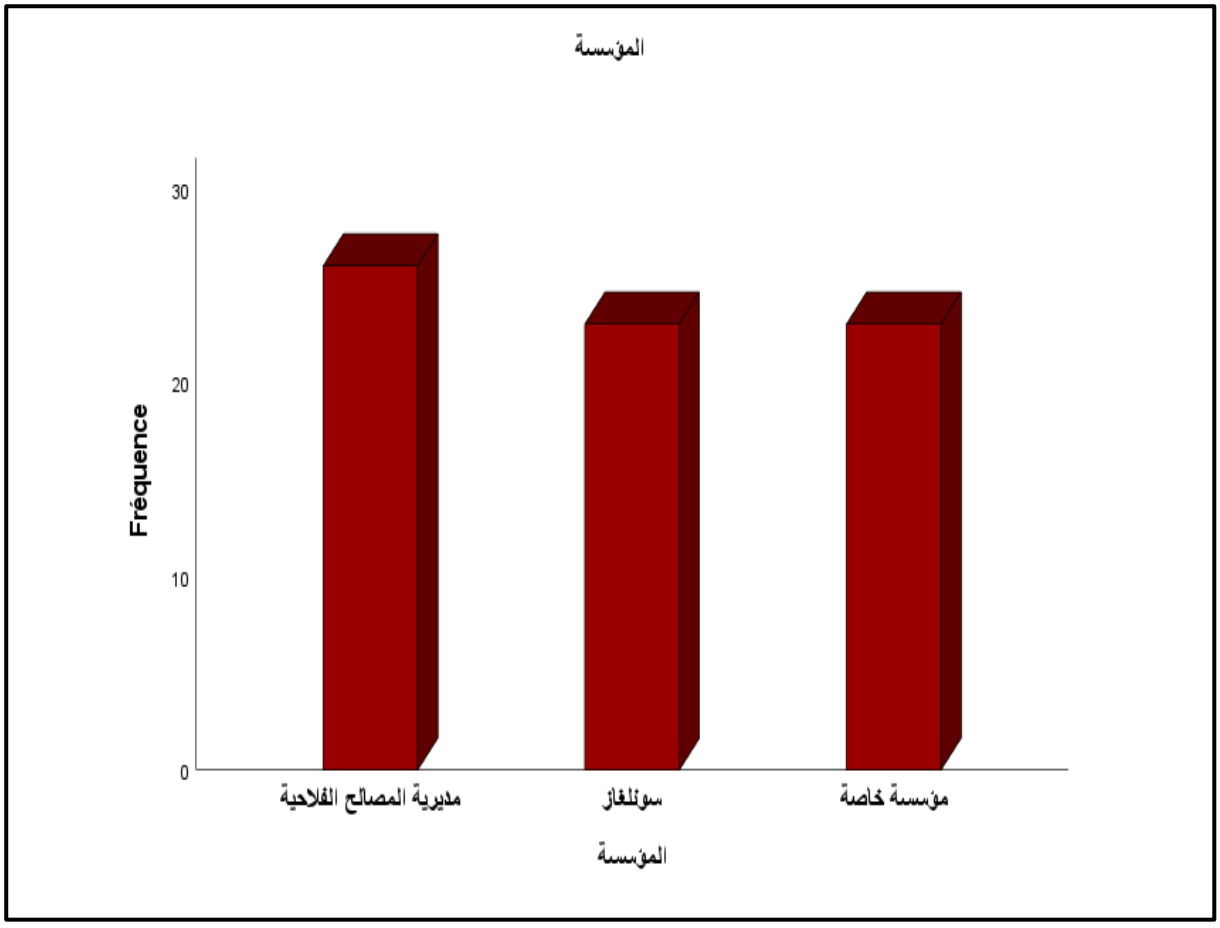

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSV27.

المطلب الثاني– تحليل محاور الدراسة: سيتم تحليل هذه المحاور بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS) وقد تم استخدم معياري المتوسط الحسابي لمعرفة درجة الموافقة على كل محور، والانحراف المعياري لمعرفة مدى تشتت إجابات عينة الدراسة، ولقد تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي لقياس شدة الإجابة.

الفرع الأول– عرض وتحليل استجابات أفراد المجتمع نحو المحور الأول الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

حيث تناول المحور الأول لأداة الدراسة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وهو يمثل المتغير المستقل في دراستنا، وسيتم من خلال ما يلي تحليل النتائج التي تم التوصل إليها باستخدام المتوسط الحسابي وكذا الانحراف المعياري، والجدول التالي توضح ذلك:

الجدول (2– 15): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الأول.

الرقم	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة المو افقة	مستوى الدلالة
01	الإطار القانوني والتنظيمي للشراكة	4.04	0.926	مو افق	مرتفع
02		3.90	0.966	مو افق	مرتفع
03		4.01	0.864	مو افق	مرتفع
04		3.85	1.083	مو افق	مرتفع
05		3.94	0.991	مو افق	مرتفع
06		3.89	1.069	مو افق	مرتفع
07		3.97	0.993	مو افق	مرتفع
البعد ككل		3.94	0.721	مو افق	مرتفع
08	مستوى التعاون والتنسيق بين القطاعين	3.71	1.180	مو افق	مرتفع
09		3.82	1.079	مو افق	مرتفع
10		3.81	1.096	مو افق	مرتفع
11		3.78	1.213	مو افق	مرتفع
12		3.65	1.090	مو افق	مرتفع
13		4.06	0.918	مو افق	مرتفع
14		3.85	0.959	مو افق	مرتفع
البعد ككل		3.81	0.763	مو افق	مرتفع
15	تمويل المشاريع المشتركة	3.85	1.044	مو افق	مرتفع
16		3.67	1.187	مو افق	مرتفع
17		3.88	1.006	مو افق	مرتفع
18		3.85	1.057	مو افق	مرتفع
19		3.86	1.096	مو افق	مرتفع
20		3.76	1.081	مو افق	مرتفع
21		3.53	1.278	مو افق	مرتفع
البعد ككل		3.75	0.618	مو افق	مرتفع
المحور ككل		3.84	0.621	مو افق	مرتفع

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSV27.

من خلال النتائج الموضحة في الجدول نلاحظ ما يلي:

أولا- بعد الإطار القانوني والتنظيمي للشراكة:

- بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (**01**) (**4.04**)، وهو ما يدل على أن أغلبية أفراد العينة ترى وجود بيئة قانونية واضحة تدعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص بدرجة عالية من الموافقة، وبلغ الانحراف المعياري (**0.926**)، وهو ما يشير إلى تباين متوسط في آراء أفراد العينة، مما يعكس توافقا نسبيا في التقييم؛ من خلال هذه القيم يمكن القول بأن الإطار القانوني الحالي في الجزائر يعتبر داعما ومشجعا للشراكات بين القطاعين، مع درجة مقبولة من الاتفاق بين أفراد العينة.
- بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (**02**) (**3.90**)، وهو ما يدل على وجود توافق عام بين أفراد العينة على أن التشريعات والأطر القانونية تسهل إجراءات التعاقد وتعزز الثقة المتبادلة بين القطاعين، وبلغ الانحراف المعياري (**0.966**)، مما يدل على تفاوت متوسط في آراء أفراد العينة، مع وجود قبول نسبي لهذا الجانب؛ يمكن الاستنتاج بأن الأطر القانونية تلعب دورا مهما في تسهيل التعاملات بين قطاع الفلاحة والكهرباء والقطاع الخاص بالوادي خاصة وبين القطاعين العام والخاص بالجزائر عموما.
- بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (**03**) (**4.01**)، مما يعكس موافقة عالية من أفراد العينة على التزام الجهات الحكومية بتطبيق القوانين بشفافية ومرونة، وبلغ الانحراف المعياري (**0.864**)، مما يشير إلى اتفاق نسبي جيد بين أفراد العينة حول هذا الجانب؛ إذن، فإن الالتزام الحكومي بالقوانين يعتبر من العوامل المحفزة للشراكة بين القطاعين العام والخاص في الجزائر.
- بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (**04**) (**3.85**)، وهو ما يدل على موافقة واضحة لدى أفراد العينة على أن الأطر التنظيمية تشجع القطاع الخاص على الدخول في شراكات ومناقصات، وبلغ الانحراف المعياري (**1.083**)، مما يعكس تفاوتا متوسطا في الآراء، ويشير إلى وجود بعض الاختلاف في درجة القناعة؛ هذا يشير إلى أهمية تحسين الأطر التنظيمية لتعزيز مشاركة القطاع الخاص نمع القطاع العام.
- بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (**05**) (**3.94**)، مما يدل على اتفاق عام بين أفراد العينة على وجود متابعة وتقييم مستمر من الجهات المعنية لضمان حسن تنفيذ الشراكات، وبلغ الانحراف المعياري (**0.991**)، مما يشير إلى تفاوت معتدل في الآراء، ويعكس إدراكا مقبولا لدور المتابعة؛ بالتالي، يعد هذا مؤشرا إيجابيا على فعالية الرقابة الإدارية.

- بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (**06**) (**3.89**)، مما يدل على موافقة أفراد العينة على أن الشراكة تخضع لإجراءات رقابية فعالة لمنع التجاوزات، وبلغ الانحراف المعياري (**1.069**)، وهو ما يعكس تفاوتا متوسطا في الآراء، ويشير إلى حاجة لمزيد من الشفافية في الإجراءات الرقابية؛ يمكن القول إن الرقابة تعد جانبا هاما في الشراكة بين القطاعين لكنه يحتاج إلى تعزيز.
- بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (**07**) (**3.97**)، مما يدل على موافقة كبيرة لدى أفراد العينة على وجود حوافز ضريبية وتسهيلات قانونية تدعم الشراكة بين القطاعين، وبلغ الانحراف المعياري (**0.993**)، وهو ما يعكس تفاوت متوسط في الآراء، ويشير إلى أهمية الحوافز في تحفيز الشراكة؛ بالتالي، تعد هذه الحوافز عنصرا محفزا رئيسيا في تفعيل وتعزيز للشراكة بين القطاعين العام والخاص علة المستوى المحلي بولاية الوادي وعلى المستوى الوطني ككل.

➢ بلغ المتوسط الحسابي لبعد " **الإطار القانوني والتنظيمي للشراكة** " ككل(**3.94**) ، وانحراف معياري قدره (**0.721**)، مما يدل على أن أفراد العينة **يوافقون بدرجة مرتفعة** على أن البيئة القانونية والتنظيمية الحالية في الجزائر تشكل دعامة أساسية لدعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ تشير القيم المرتفعة للمتوسطات الحسابية في جميع فقرات هذا البعد إلى أن أفراد العينة من موظفي مديرية المصالح الفلاحية وسونلغاز ومؤسسات خاصة بالوادي، يدركون وجود أطر قانونية وتشريعية واضحة، وجهود رقابية ومتابعة، إضافة إلى توفر حوافز قانونية وضريبية من شأنها تشجيع القطاع الخاص على الدخول في شراكات مع القطاع العام.

ثانيا- بعد مستوى التعاون والتنسيق بين القطاعين:

- بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (**08**) (**3.71**)، وهو ما يدل على وجود موافقة من أفراد العينة على مستوى جيد من التعاون والتنسيق بين القطاعين، رغم أنه أقل قليلا مقارنة بالأبعاد الأخرى، وبلغ الانحراف المعياري (**1.180**)، مما يشير إلى تباين أكبر في آراء أفراد العينة، دلالة على اختلاف وجهات النظر حول مدى التنسيق بين القطاعين؛ يمكن القول إن التعاون قائم لكنه يحتاج إلى تحسين وتطوير ليصل إلى مستوى أعلى من التناغم.
- بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (**09**) (**3.82**)، مما يدل على وجود قبول لدى أفراد العينة بآليات واضحة لحل النزاعات بين القطاعين في حالة حدوث خلافات، وبلغ الانحراف المعياري (**1.079**)، وهو تباين متوسط في الآراء، مما يعكس عدم اتفاق كامل بين أفراد العينة على فاعلية هذه الآليات؛ بالتالي، يعتبر وجود آليات حل النزاعات خطوة إيجابية لكنها قد تحتاج إلى تعزيز.

- بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (**10**) (**3.81**)، مما يعكس موافقة جيدة من أفراد العينة على عقد اجتماعات دورية لمناقشة تطور الشراكة ومعالجة المشكلات المحتملة، وبلغ الانحراف المعياري (**1.096**)، مما يدل على تفاوت في وجهات النظر؛ ويشير إلى ضرورة زيادة انتظام هذه الاجتماعات ورفع فعاليتها.
- بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (**11**) (**3.78**)، وهو ما يدل على أن التعاون بين القطاعين يسهم في تبادل المعلومات والخبرات وتحسين كفاءة تنفيذ المشاريع، وبلغ الانحراف المعياري (**1.213**)، وهو أكبر تباين بين الفقرات السابقة، ما يشير إلى اختلاف في تقييم أثر التعاون بين أفراد العينة؛ يمكن القول أن هذا التعاون موجود لكنه يحتاج إلى تعزيز.
- بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (**12**) (**3.65**)، مما يدل على وجود موافقة نسبية من أفراد العينة على توفر الدعم الإداري من المؤسسات الحكومية لإنجاح الشراكات، وبلغ الانحراف المعياري (**1.090**)، مما يعكس تفاوتا معتدلا في الآراء؛ دلالة على وجود مجال لتحسين الدعم الإداري.
- بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (**13**) (**4.06**)، وهو أعلى متوسط في هذا البعد، مما يدل على موافقة قوية من أفراد العينة على إشراك جميع الأطراف المعنية والتزامهم بالمساهمات اللازمة لإنجاح المشاريع، وبلغ الانحراف المعياري (**0.918**)، مما يشير إلى توافق نسبي جيد حول هذه النقطة؛ يمكن اعتبار هذه الممارسة من العوامل المحفزة للشراكة الناجحة.
- بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (**14**) (**3.85**)، مما يدل على موافقة جيدة من أفراد العينة على أن التعاون بين القطاعين يساهم في تقليل العراقيل البيروقراطية أمام المستثمرين، وبلغ الانحراف المعياري (**0.959**)، مما يعكس اتفاق نسبي في الآراء؛ هذا يشير إلى أن الشراكة تسهل الإجراءات لكنها قد تواجه بعض التحديات.

➢ بلغ المتوسط الحسابي **لبعد مستوى التعاون والتنسيق بين القطاعين**(**3.81**) ، مع انحراف معياري (**0.763**)، مما يدل على موافقة عامة لدى أفراد العينة على وجود مستوى مقبول من التعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص، ورغم ذلك، يشير التباين في بعض الفقرات إلى وجود اختلافات في وجهات النظر، وهو ما يعكس إمكانية تحسين التنسيق وتطوير آليات التعاون لجعلها أكثر فاعلية؛ إن إشراك جميع الأطراف المعنية والتزامهم بالمساهمات يمثلان نقطة قوة في هذا البُعد، بينما يبقى تعزيز الدعم الإداري وتقليل العراقيل البيروقراطية من المجالات التي تحتاج إلى تحسين.

ثالثا- بعد تمويل المشاريع المشتركة:

- بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (**15**) (**3.85**)، وهو ما يدل على وجود قبول جيد لدى أفراد العينة بأن تمويل المشاريع المشتركة يتم بشكل مناسب ويدعم الاستثمار بين القطاعين، وبلغ الانحراف المعياري (**1.044**)، مما يشير إلى تباين متوسط في الآراء، مع وجود قبول عام للجانب المالي في الشراكات.
- بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (**16**)(**3.67**) ، وهو ما يدل على موافقة متوسطة إلى جيدة من أفراد العينة على أن المؤسسات المالية تقدم تسهيلات تمويلية للمشاريع المشتركة، وبلغ الانحراف المعياري (**1.187**)، مما يعكس وجود تباين أكبر في الآراء؛ تظهر النتائج دلالة واضحة على أن بعض أفراد العينة قد يرؤن أن التسهيلات المالية ليست كافية أو واضحة.
- بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (**17**)(**3.88**) ، وهو ما يدل على موافقة واضحة لدى أفراد العينة على أن الحكومة تقدم ضمانات مالية تساهم في توزيع المخاطر المالية بشكل عادل لضمان نجاح المشاريع، وبلغ الانحراف المعياري (**1.006**)، مما يعكس تفاوت معتدل في وجهات النظر؛ مع اتفاق عام على دور الضمانات الحكومية.
- بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (**18**) (**3.85**)، مما يدل على أن أفراد العينة يرون أن آليات التمويل شفافة وتسهم في استدامة المشاريع الاستثمارية، وبلغ الانحراف المعياري (**1.057**)، مما يشير إلى تفاوت متوسط في الآراء؛ مع قبول عام للشفافية وأثرها في استمرارية المشاريع.
- بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (**19**) (**3.86**)، وهو ما يدل على موافقة أفراد العينة على أن الشراكة توفر فرص تمويلية جديدة تعزز الاستثمارات الفلاحية، وبلغ الانحراف المعياري (**1.096**)، مما يعكس تباين متوسط في الآراء؛ مع اتفاق نسبي على أهمية هذه الفرص التمويلية.
- بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (**20**) (**3.76**)، وهو ما يدل على اعتقاد أفراد العينة بأهمية اعتماد دراسات جدوى دقيقة لتمويل المشاريع، لضمان تحقيق العوائد المرجوة، وبلغ الانحراف المعياري (**1.081**)، مما يشير إلى وجود تفاوت معتدل في التقييمات.
- بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (**21**) (**3.53**)، وهو أقل متوسط في هذا البعد، مما يدل على أن تقييم استغلال الموارد المالية بفعالية وتحقيق الأهداف الاستثمارية ما يزال محل نقاش بين أفراد العينة، وبلغ الانحراف المعياري (**1.278**)، مما يعكس تباين عالي في الآراء؛ دلالة على عدم اتفاق واضح حول كفاءة استخدام الموارد المالية في المشاريع المشتركة.

- بلغ المتوسط الحسابي العام لهذا البعد (**3.75**)، مع انحراف معياري (**0.618**)، مما يدل على وجود موافقة عامة بين أفراد العينة بأن تمويل المشاريع المشتركة يتم بفعالية نسبية، مع توفير حوافز وتمويل ملائم يدعم الشراكات، ومع ذلك، يبرز تفاوت ملحوظ في تقييم جوانب مثل التسهيلات المالية من المؤسسات المالية واستغلال الموارد بفعالية، مما يشير إلى حاجة لتحسين تلك الجوانب وتعزيز الشفافية والكفاءة في التمويل؛ إن الضمانات الحكومية ودراسات الجدوى تعتبر من العوامل الداعمة للاستثمار المشترك، إلا أن التباين العالي في بعض الفقرات يحتم مزيدًا من المتابعة لتحسين الأداء المالي.
- بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور الأول (**الشراكة بين القطاعين العام والخاص**) (**3.94**)، مع انحراف معياري قدره (**0.721**)، ما يشير إلى أن أفراد العينة يتفقون بدرجة مرتفعة على وجود إطار قانوني وتنظيمي داعم للشراكة بين القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى مستوى مقبول من التنسيق والتمويل؛ تركيز الإجابات كان في صالح توفر بيئة تنظيمية واضحة تدعم الشراكة، ولكن بدرجات متفاوتة فيما يتعلق بجوانب التنسيق بين المؤسسات والتمويل المستدام. الانحرافات المعيارية المتوسطة تعكس وجود تباينات في وجهات النظر، لكنها ليست حادة بما يهدد مستوى الإجماع العام

الفرع الثاني– عرض وتحليل استجابات أفراد المجتمع نحو المحور الثاني (تحفيز الاستثمار): حيث تناول المحور الثاني لأداة الدراسة تحفيز الاستثمار، وهو يمثل المتغير التابع في دراستنا، وسيتم من خلال ما يلي تحليل النتائج التي تم التوصل إليها باستخدام المتوسط الحسابي، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (2– 16): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثاني.

الرقم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	مستوى الدلالة
22	3.93	0.924	موافق	مرتفع
23	3.90	1.090	موافق	مرتفع
24	3.78	1.024	موافق	مرتفع
25	3.94	1.0893	موافق	مرتفع
26	3.74	1.100	موافق	مرتفع
27	3.57	1.111	موافق	مرتفع
28	3.51	1.163	موافق	مرتفع
29	3.64	1.092	موافق	مرتفع
30	3.47	1.061	موافق	مرتفع
31	3.76	1.068	موافق	مرتفع

32	3.67	0.993	مو افق	مرتفع
33	3.71	1.093	مو افق	مرتفع
34	3.63	1.027	مو افق	مرتفع
35	3.47	1.198	مو افق	مرتفع
36	3.57	1.046	مو افق	مرتفع
37	3.42	1.166	مو افق	مرتفع
38	3.71	0.985	مو افق	مرتفع
39	3.75	1.031	مو افق	مرتفع
40	3.78	1.084	مو افق	مرتفع
41	3.81	1.022	مو افق	مرتفع
42	3.44	0.918	مو افق	مرتفع
المحوركل	3.66	0.688	مو افق	مرتفع

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSV27.

نلاحظ من خلال الجدول:

- بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (**22**) (**3.93**)، وهو ما يدل على أن أفراد العينة يرون أن الشراكة بين القطاعين تسهم بفعالية في خلق بيئة استثمارية جاذبة، وبلغ الانحراف المعياري (**0.924**)، مما يعكس تباين معتدل في الآراء.
- بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (**23**) (**3.90**)، وهو ما يدل على وجود توافق من طرف أفراد العينة حول أن الشراكة توفر فرصا استثمارية جديدة وتدعم تنويع الاقتصاد المحلي، وبلغ الانحراف المعياري (**1.090**)، مما يشير إلى وجود بعض التفاوت في وجهات النظر.
- بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (**24**) (**3.78**)، مما يدل على موافقة جيدة من أفراد العينة على أن الشراكة تساهم في تحسين مناخ الأعمال وتقليل الإجراءات البيروقراطية، وبلغ الانحراف المعياري (**1.024**)، مما يعكس تباين متوسط.
- بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (**25**) (**3.94**)، وهو من أعلى المتوسطات في هذا المحور، مما يدل على تأكيد أفراد العينة على أن الشراكة توفر آليات قانونية تعزز الثقة وتجذب المستثمرين، وبلغ الانحراف المعياري (**1.089**)، مع تباين نسبي في المواقف.

- بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (26) (3.74)، مما يدل على موافقة عامة على أن الشراكة تؤثر إيجابيا على استقرار التشريعات الاستثمارية، وبلغ الانحراف المعياري (1.100)، مما يعكس تفاوت ملحوظ في الآراء.
- بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (27) (3.57)، مما يدل على موافقة أقل نسبيا على أن الشراكة تؤدي إلى تحسين البنية التحتية للمشاريع، وبلغ الانحراف المعياري (1.111)، مما يشير إلى تباين واضح في المواقف.
- بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (28) (3.51)، وهو الأدنى في هذا المحور، مما يدل على وجود تردد بين أفراد العينة حول فعالية الشراكة في تسريع تنفيذ المشاريع وتقليل التكاليف، وبلغ الانحراف المعياري (1.163)، مما يدل على تباين مرتفع في الآراء.
- بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (29) (3.64)، مما يدل على موافقة جيدة من أفراد العينة على دور الشراكة في تبسيط الإجراءات الإدارية، وبلغ الانحراف المعياري (1.092)، بتفاوت متوسط في التقديرات.
- بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (30) (3.47)، مما يشير إلى أن أفراد العينة لديهم موافقة أقل نسبيا على أن المؤسسات الحكومية توفر حوافز مالية كافية، وبلغ الانحراف المعياري (1.061)، مما يدل على تفاوت معتدل في الآراء.
- بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (31) (3.76)، وهو ما يدل على موافقة جيدة من أفراد العينة على أن الشراكة تُحسن كفاءة الخدمات للمستثمرين، وبلغ الانحراف المعياري (1.068)، مع تفاوت متوسط.
- بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (32) (3.67)، مما يدل على أن أفراد العينة يرون أن هناك نوعا من التسهيلات الضريبية المقدمة، وإن بدرجة متفاوتة، وبلغ الانحراف المعياري (0.993)، مما يعكس تباين منخفض.
- بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (33) (3.71)، مما يشير إلى موافقة أفراد العينة على أن الشراكة تسهم في تسهيل عمليات الترخيص والإجراءات، وبلغ الانحراف المعياري (1.093)، مما يعكس تباين نسبي.
- بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (34) (3.63)، مما يدل على موافقة معتدلة على وجود آليات تحفيزية لتشجيع الاستثمار الخاص، وبلغ الانحراف المعياري (1.027)، بتفاوت متوسط.
- بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (35) (3.47)، وهو ما يدل على موافقة أقل على أن الشراكة تحسن الخدمات المالية المقدمة. وبلغ الانحراف المعياري (1.198)، مما يعكس تباين كبير في الآراء.

- بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (36) (**3.57**)، مما يدل على وجود موافقة محدودة نسبيا على أن الشراكة تضمن استمرارية المشاريع الاستثمارية، وبلغ الانحراف المعياري (**1.046**)، وهو يعكس أيضا تباين نسبي بين إجابات افراد العينة.
- بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (37) (**3.42**)، وهو ثاني أقل متوسط في المحور، مما يدل على تشكك نسبي في فعالية آليات التمويل المستدام، ويعود ذلك في الغالب لإجابات أصحاب المؤسسات الخاصة بالنفي لهذه الفقرة لعم ضمانه الحصول على تمويلات دائمة وبلغ الانحراف المعياري (**1.166**)، مما يدل على تباين مرتفع.
- بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (38) (**3.71**)، مما يدل على موافقة على أن الشراكة تتيح فرصا للاستثمار في مشاريع طويلة الأجل، وبلغ الانحراف المعياري (**0.985**).
- بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (39) (**3.75**)، مما يدل على موافقة جيدة على أن الشراكة تحسن كفاءة إدارة المشاريع، وبلغ الانحراف المعياري (**1.031**).
- بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (40) (**3.78**)، وهو ما يدل على تأكيد أفراد العينة بأن الشراكة تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبلغ الانحراف المعياري (**1.084**).
- بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (41) (**3.81**)، مما يدل على موافقة عالية نسبيا على وجود خطط استراتيجية تضمن استدامة المشاريع، وبلغ الانحراف المعياري (**1.022**).
- بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (42) (**3.44**)، وهو من أقل المتوسطات، مما يدل على أن أفراد العينة غير مقتنعين تماما بتأثير الشراكة على استدامة الموارد وتقليل الهدر المالي، وبلغ الانحراف المعياري (**0.918**).

➢ بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور الثاني (**تحفيز الاستثمار**) (**3.66**)، بينما بلغ الانحراف المعياري (**0.688**)، ما يدل على أن أفراد العينة يوافقون بدرجة مرتفعة على أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تلعب دورا إيجابيا في تحفيز الاستثمار، وإن كانت هذه الموافقة تتفاوت حسب الجوانب المختلفة.

الفرع الثالث– تحليل نتائج إجابات محاور الدراسة:

أولا– المحور الأول:

- عبّرت آراء أفراد العينة عن إدراك إيجابي عام لمستوى الشراكة بين القطاعين العام والخاص، فقد أظهرت الفقرات المتعلقة بالإطار القانوني والتنظيمي أن البيئة القانونية تُعد مناسبة لدعم هذه الشراكة، مع تأكيد على وجود قوانين واضحة، آليات للرقابة، ومتابعة دورية تسهم في تعزيز الشفافية وضمان الالتزام.

- كذلك، تم التعبير عن درجة موافقة عالية بخصوص التنسيق بين الجانبين، حيث لمس أفراد العينة وجود آليات تعاون، اجتماعات دورية، وتبادل للمعلومات والخبرات، بما يعكس توافر بيئة مؤسسية تشجع على تحقيق الأهداف المشتركة. ورغم هذا، فإن بعض التباينات في الآراء تشير إلى أن مستوى التنسيق قد يواجه تفاوتًا في التطبيق الفعلي من مؤسسة إلى أخرى.
- أما من حيث تمويل المشاريع المشتركة، فقد أظهر المشاركون موافقتهم على توفر بعض أشكال الدعم، مثل الضمانات المالية، الحوافز الضريبية، والتمويل المستدام، إلا أن بعض الفقرات تعكس تباينًا في مدى تحقق هذه الآليات بشكل كافٍ أو متساوٍ بين القطاعات والمشاريع. وتُظهر هذه النتائج أن التمويل يُعتبر جانبًا مهمًا لكنه لا يزال بحاجة إلى مزيد من التفعيل والديناميكية.

بصورة عامة، يعكس هذا المحور أن الشراكة بين القطاعين ليست فقط موجودة بل تحظى بدعم تنظيمي وإداري ومالي معقول، إلا أن هناك حاجة لتحسين فاعلية التنسيق وتعزيز آليات الدعم المالي والرقابي.

ثانيا– المحور الثاني:

- جاءت استجابات أفراد العينة في هذا المحور معبرة عن مستوى جيد من الرضا حول دور الشراكة في تعزيز مناخ الاستثمار، حيث أبرزت الفقرات أن الشراكة تسهم في تحسين بيئة الأعمال، من خلال تقليل الإجراءات البيروقراطية، وتحسين البنية التحتية، وتوفير آليات قانونية تشجع على جذب المستثمرين.
- كما أشارت الآراء إلى أن الشراكة توفر فرصًا استثمارية جديدة تسهم في تنويع الاقتصاد ودعم المشاريع طويلة الأجل، ما يعكس فهماً لدورها الاستراتيجي في التنمية. كما تبين أن هناك تسهيلات ضريبية وحوافز مالية يتم توفيرها بدرجات متفاوتة، لكنها لا تزال دون المستوى الذي يطمح إليه المستثمرون.
- من جهة أخرى، فقد عبّرت بعض الفقرات عن إدراك لأهمية استمرارية المشاريع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الشراكة، ما يعكس وعيًا بضرورة الانتقال من الدعم المؤقت إلى التمويل المستدام والاستثمار طويل الأمد. ومع ذلك، تبقى هناك إشارات إلى ضعف نسبي في بعض الجوانب، مثل استقرار التشريعات وتحقيق الشفافية في التمويل.

بوجه عام، فإن الشراكة تُنظر إليها كأداة محفزة للاستثمار، غير أن فعاليتها تظل مشروطة بتعزيز الاستقرار القانوني، توسيع الحوافز، وتسهيل أكبر في الإجراءات الإدارية.

الفرع الرابع– ملخص المقابلات الميدانية مع بعض مسؤولي مدرية توزيع الكهرباء والغاز ومديرية المصالح الفلاحية ومسؤولي المؤسسات الخاصة:

أولا– تحليل مقابلة مسؤولي المؤسسات الخاصة ومقاولات أشغال الكهرباء والغاز: كجزء مكمل للمعالجة الكمية التي تم الاعتماد فيها على الاستبيان، تم إجراء مقابلات مباشرة مع عدد من ممثلي المؤسسات الخاصة المتعاملة في إطار الشراكة مع القطاع العام، والذين عبّروا عن جملة من التحديات التي تواجههم في الواقع العملي، رغم ما أبدوه من توافق عام على أهمية الشراكة وأثرها الإيجابي على تحفيز الاستثمار.

وقد ركّز أغلب المقاولين على مشكلة تأخر دفع المستحقات المالية من طرف الجهات العمومية، حيث أكدوا أن هذه التأخيرات تتجاوز في أحيان كثيرة الآجال المنصوص عليها في دفاتر الشروط والعقود المبرمة، ما يضعهم في وضع مالي حرج، خاصة في ظل التزاماتهم تجاه الموردين واليد العاملة والمؤسسات التمويلية. وبيّن بعضهم أن هذه التأخيرات لا ترتبط غالباً بنزاعات قانونية أو خلل في تنفيذ الأشغال، وإنما تعود إلى إجراءات إدارية بطيئة أو غياب التنسيق الفعال بين الجهات المسؤولة عن المتابعة والصرف.

وأجمع المبحوثين من المؤسسات الخاصة على أن استمرارية هذا الوضع تحدّ من قدراتهم على التوسع والنمو، وتثقل كاهلهم المالي، مما يؤثر سلباً على أدائهم وقدرتهم على خوض شراكات جديدة أو الدخول في مشاريع طويلة الأمد. كما أشار البعض إلى أن غياب آليات إنذار مبكر أو تعويض عن التأخيرات يضعهم في موقف ضعف أمام الإدارة العمومية، ويقوّض مبدأ التوازن المفترض في علاقة الشراكة.

وانطلاقاً من هذه المعطيات، يمكن القول إن ضمان احترام الالتزامات المالية والآجال التعاقدية من طرف القطاع العام يعد شرطاً جوهرياً لنجاح الشراكة واستدامتها، كما أن إصلاح هذه النقطة يمثل أولوية لتحفيز بيئة استثمارية سليمة وقائمة على الثقة المتبادلة والشفافية.

ثانيا– تحليل مقابلة مسؤولي مدرية توزيع الكهرباء والغاز ومديرية المصالح الفلاحية: بالاعتماد على المقابلة التي أُجريت مع مسؤولي مديرية توزيع الكهرباء والغاز (سونلغاز) ومديرية المصالح الفلاحية بولاية الوادي، أمكن رصد مجموعة من التصريحات والملاحظات التي تسهم في رسم صورة أكثر وضوحًا لواقع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، خاصة في مجال الاستثمار المحلي:

1. أقرّ مسؤولو المديريتين بوجود تأخر في تسوية مستحقات المؤسسات الخاصة، لكنهم أكدوا أن السبب في ذلك لا يعود بالدرجة الأولى إلى مصالحهم المحلية، بل يرتبط بتأخر الإفراج عن الميزانيات من الجهات المركزية بالعاصمة، حيث تتكفل المديريات العامة العليا بعمليات التسديد.
2. شدد المسؤولون على أن التنسيق مع المؤسسات الخاصة لا يزال وثيقًا ومبنيًا على الاحترام المتبادل، خاصة في ظل طبيعة المشاريع التي تنفذها هذه المؤسسات، والتي غالبًا ما تندرج ضمن خطط تنموية عاجلة واستراتيجية، كربط المناطق الفلاحية النائية بالكهرباء وتحسين خدمات البنية التحتية.
3. ثمّن مسؤولو مديرية سونلغاز بشكل خاص الجهود المبذولة من قبل المقاولات الخاصة في تنفيذ مشاريع توصيل الكهرباء نحو المسالك والمناطق الفلاحية الصعبة، مشيرين إلى أن ولاية الوادي تتسم بطبيعة جغرافية معقدة تغلب عليها كثافة الرمال وصعوبة التنقل في بعض المناطق الريفية، مما يجعل نجاح هذه المشاريع مؤشرًا على فعالية الشراكة.
4. أشار المسؤولون كذلك إلى الدور الإيجابي الذي تقوم به نقابة المقاولين الخواص، حيث تُعد قناة فاعلة في نقل الانشغالات والمطالب، كما تسهم في تنظيم العلاقة التعاقدية وتحقيق توازن في المصالح.

5. أوضح مسؤولو المديريتين أن هناك حرصًا دائمًا على التواصل المباشر مع المقاولين، سواء عبر اللقاءات الدورية أو عبر خلايا المتابعة التقنية، مؤكدين أن هذا التفاعل المستمر ساعد في تجاوز الكثير من الإشكالات الميدانية، وعزّز من مناخ الثقة بين الطرفين.
6. وجود هذه الثقة وتكامل الأدوار بين القطاعين يُعتبر أحد العناصر الأساسية في تحفيز الاستثمار المحلي، خاصة في قطاعي الفلاحة والطاقة، اللذين يعدان من أهم ركائز التنمية المستدامة بالمنطقة.

المطلب الثالث– اختبار الفرضيات وتحليل النتائج: سنعرض في هذا المطلب اختبار صحة الفرضيات وتحليل النتائج المتوصل إليها ومناقشتها.

الفرع الأول– اختبار الفرضيات الفرعية: سنقوم من خلال هذا العنصر القيام باختبار الفرضيات الفرعية لدراستنا وعددها (03) فرضيات.

أولا– اختبار الفرضية الفرعية الأولى: وكان نصها كما يلي: **"يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين الإطار القانوني والتنظيمي لشراكة القطاعين العام والخاص وتحفيز الاستثمار عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 005$)"**.

- **الفرضية الصفرية H0**: لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين الإطار القانوني والتنظيمي لشراكة القطاعين العام والخاص وتحفيز الاستثمار عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 005$)؛
- **الفرضية البديلة H1**: يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين الإطار القانوني والتنظيمي لشراكة القطاعين العام والخاص وتحفيز الاستثمار عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 005$)؛
- للتأكد من صحة هذه الفرضية قمنا بتحليل العلاقة بين متغير الاطار القانوني للشراكة ومتغير تحفيز الاستثمار من خلال معادلة الانحدار الخطي البسيط Simple Regression وبالاعتماد على برنامج SPSS V 27 حيث تحصلنا على النتائج المبينة في الجداول أدناه:

الجدول (2– 17): نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر الاطار القانوني للشراكة بين القطاعين العام والخاص على تحفيز الاستثمار:

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,587[a]	,344	,335	,78405

a. Prédicteurs : (Constante), الاطار القانوني والتنظيمي للشراكة

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSV27.

بالنظر إلى الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل الارتباط R بين المتغير المستقل (**الاطار القانوني للشراكة بين القطاعين العام والخاص**) والتابع (**تحفيز الاستثمار**) قد بلغ (0.587) وهو ما نسبته (58.7 %) ويشير ذلك إلى أن هناك علاقة موجبة متوسطة القوة بين المتغيرين ،كما أن معامل التحديد R^2 يساوي (0.344) أي نسبته (34.4 %) عند مستوى معنوية أقل من 5 %، أي أن متغير **الاطار القانوني للشراكة بين القطاعين العام والخاص** يفسر تحفيز الاستثمار بنسبة (34.4 %)، وهي نسبة جيدة وتدل على أن المتغير له أثر واضح لكنه ليس العامل الوحيد المؤثر، حيث أن النسبة الباقية هي لمتغيرات أخرى لم تدرج في النموذج ، ومن المتوقع أن يكون هذا النموذج توفيق جيد بين متغير تحفيز الاستثمار كمتغير تابع، ومتغير **الاطار القانوني للشراكة بين القطاعين العام والخاص** كمتغير مستقل؛

الجدول (2– 18): تحليل التباين:

ANOVA [a]

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	22,593	1	22,593	36,753	,000[b]
	De Student	43,032	70	,615		
	Total	65,625	71			

a. Variable dépendante : تحفيز الاستثمار

b. Prédicteurs : (Constante), الاطار القانوني والتنظيمي للشراكة

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSV27.

يوضح الجدول أعلاه أن قيمة (F=36.753) المحسوبة وهي أكبر من القيمة الجدولية عند درجتي الحرية (72، 1) وهذا يعني أن نموذج الانحدار الخطي البسيط معنوي، وأن المتغير المستقل يضيف تفسيرا ذا قيمة لتحفيز الاستثمار، وبما أن مستوى الدلالة (sig=0.000) وهو أقل من ($\alpha \leq$ 005) مستوى الدلالة الإحصائية المعتمدة، ومنه نستنتج وجود أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية للاطار القانوني والتنظيمي للشراكة بين القطاعين في تحفيز الاستثمار.

الجدول (2– 19): اختبار المعاملات المؤثرة في النموذج:

Coefficients [a]

Modèle		Coefficients non standardisés B	Coefficients non standardisés Erreur standard	Coefficients standardisés Bêta	T	Sig.
1	(Constante)	1,071	,457		2,343	,022
	الاطار القانوني والتنظيمي للشراكة	,672	,111	,587	6,062	,000

a. Variable dépendante : تحفيز الاستثمار

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSV27.

من الجدول أعلاه نجد أن ميل متغير تحفيز الاستثمار موجب مما يعكس العلاقة الطردية بينه وبين الاطار القانوني والتنظيمي للشراكة بين القطاعين.

وعليه وبناءا على ما سبق نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه: لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين الإطار القانوني والتنظيمي لشراكة القطاعين العام والخاص وتحفيز الاستثمار عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 005$)، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه: يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين الإطار القانوني والتنظيمي لشراكة القطاعين العام والخاص وتحفيز الاستثمار عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 005$)؛ ومنه يمكننا القول أن

الفرضية الفرعية الأولى محققة.

ثانيا– اختبار الفرضية الفرعية الثانية: وكان نصها كما يلي: **"يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين التعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص وتحفيز الاستثمار عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 005$)"**.

- **الفرضية الصفرية H0**: لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين التعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص وتحفيز الاستثمار عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 005$)؛
- **الفرضية البديلة H1**: يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين التعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص وتحفيز الاستثمار عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 005$)؛
- للتأكد من صحة هذه الفرضية قمنا بتحليل العلاقة بين متغير مستوى التعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص ومتغير تحفيز الاستثمار من خلال معادلة الانحدار الخطي البسيط Simple Regression وبالاعتماد على برنامج SPSS V 27 حيث تحصلنا على النتائج المبينة في الجداول أدناه:

الجدول (2– 20): نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر التعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص على تحفيز الاستثمار:

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,508[a]	,258	,247	,83428

a. Prédicteurs : (Constante), التعاون بين القطاعين

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSV27.

بالنظر إلى الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل الارتباط R بين المتغير المستقل (**التعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص**) والتابع (**تحفيز الاستثمار**) قد بلغ (0.508) وهو ما نسبته (50.8 %) وهو ما يشير إلى وجود علاقة

ارتباط **متوسطة القوة** بين المتغيرين، كما أن معامل التحديد R^2 يساوي (0.258) أي نسبته (25.8 %) عند مستوى معنوية أقل من 5 %، أي أن متغير **التعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص** يفسر **تحفيز الاستثمار** بنسبة (25.8 %)، والنسبة الباقية هي لمتغيرات أخرى لم تدرج في النموذج ، ومن المتوقع أن يكون هذا النموذج توفيق جيد بين متغير **تحفيز الاستثمار** كمتغير تابع، ومتغير **التعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص** كمتغير مستقل؛

الجدول (2– 21): تحليل التباين:

ANOVA [a]

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	16,903	1	16,903	24,286	,000[b]
	De Student	48,722	70	,696		
	Total	65,625	71			

a. Variable dépendante : تحفيز الاستثمار

b. Prédicteurs : (Constante), التعاون بين القطاعين

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSV27.

يوضح الجدول أعلاه أن قيمة (F=24.286) المحسوبة وهي أكبر من القيمة الجدولية عند درجتي الحرية (72، 1) وهذا يعني أن نموذج الانحدار الخطي البسيط معنوي، وبما أن مستوى الدلالة (sig=0.000) وهو أقل من ($\alpha \leq 005$) مستوى الدلالة الإحصائية المعتمدة، ومنه نستنتج وجود أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية للتعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص في تحفيز الاستثمار.

الجدول (2– 22): اختبار المعاملات المؤثرة في النموذج:

Coefficients [a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		B	Erreur standard	Bêta	T	Sig.
1	(Constante)	1,477	,479		3,087	,003
	التعاون بين القطاعين	,594	,121	,508	4,928	,000

a. Variable dépendante : تحفيز الاستثمار

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSV27.

من الجدول أعلاه نجد أن ميل متغير تحفيز الاستثمار موجب مما يعكس العلاقة الطردية بينه وبين التعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص وعليه وبناءا على ما سبق نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه: "لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين التعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص وتحفيز الاستثمار عند مستوى الدلالة

(α≤ 005)، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه: يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين التعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص وتحفيز الاستثمار عند مستوى الدلالة (α≤ 005)؛ ومنه يمكننا القول أن **الفرضية الفرعية الثانية محققة.**

ثالثا– اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: وكان نصها كما يلي: **"يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين تمويل المشاريع المشتركة وتحفيز الاستثمار عند مستوى الدلالة (α≤ 005)"**.

- **الفرضية الصفرية H0**: لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية تمويل المشاريع المشتركة وتحفيز الاستثمار عند مستوى الدلالة (α≤ 005)؛
- **الفرضية البديلة H1**: يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين تمويل المشاريع المشتركة وتحفيز الاستثمار عند مستوى الدلالة (α≤ 005)؛
- للتأكد من صحة هذه الفرضية قمنا بتحليل العلاقة بين متغير تمويل المشاريع المشتركة ومتغير تحفيز الاستثمار من خلال معادلة الانحدار الخطي البسيط Simple Regression وبالاعتماد على برنامج SPSS V 27 حيث تحصلنا على النتائج المبينة في الجداول أدناه:

الجدول (2– 23): نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر تمويل المشاريع المشتركة على **تحفيز الاستثمار**:

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,566[a]	,320	,310	,79846

a. Prédicteurs : (Constante), تمويل المشاريع المشتركة

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSV27.

بالنظر إلى الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل الارتباط R بين المتغير المستقل (**تمويل المشاريع المشتركة**) والتابع (**تحفيز الاستثمار**) قد بلغ (0.566) وهو ما نسبته (56.6 %)، كما أن معامل التحديد R^2 يساوي (0.320) أي نسبته (32.0 %) عند مستوى معنوية أقل من 5 %، أي أن متغير **تمويل المشاريع المشتركة** يفسر **تحفيز الاستثمار** بنسبة (32.0 %)، والنسبة الباقية هي لمتغيرات أخرى لم تدرج في النموذج، ومن المتوقع أن يكون هذا النموذج توفيق جيد بين متغير **تحفيز الاستثمار** كمتغير تابع، **ومتغير تمويل المشاريع المشتركة** كمتغير مستقل؛

الجدول (2– 24): تحليل التباين:

ANOVA [a]

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	20,998	1	20,998	32,936	,000[b]
	De Student	44,627	70	,638		
	Total	65,625	71			

a. Variable dépendante : تحفيز الاستثمار

b. Prédicteurs : (Constante), تمويل المشاريع المشتركة

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSV27.

يوضح الجدول أعلاه أن قيمة (F=32.936) المحسوبة وهي أكبر من القيمة الجدولية عند درجتي الحرية (72، 1) وهذا يعني أن نموذج الانحدار الخطي البسيط معنوي، وبما أن مستوى الدلالة (sig=0.000) وهو أقل من ($\alpha \leq$ 005) مستوى الدلالة الإحصائية المعتمدة، ومنه نستنتج وجود أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية لتمويل المشاريع المشتركة في تحفيز الاستثمار.

الجدول (2– 25): اختبار المعاملات المؤثرة في النموذج:

Coefficients [a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		B	Erreur standard	Bêta	T	Sig.
1	(Constante)	,918	,508		1,805	,075
	تمويل المشاريع المشتركة	,747	,130	,566	5,739	,000

a. Variable dépendante : تحفيز الاستثمار

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSV27.

من الجدول أعلاه نجد أن ميل متغير تحفيز الاستثمار موجب مما يعكس العلاقة الطردية بينه وبين تمويل المشاريع المشتركة وعليه وبناءا على ما سبق نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه: "لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين تمويل المشاريع المشتركة وتحفيز الاستثمار عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ 005)، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه: يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين تمويل المشاريع المشتركة وتحفيز الاستثمار عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ 005)؛ ومنه يمكننا القول أن **الفرضية الفرعية الثالثة محققة.**

الفرع الثاني– اختبار الفرضية الرئيسية: وكان نصها كما يلي: **"يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين شراكة القطاعين العام والخاص وتحفيز الاستثمار بولاية الوادي عند مستوى الدلالة (α≤ 005)"**.

- **الفرضية الصفرية H0**: لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للشراكة بين القطاعين العام والخاص وتحفيز الاستثمار بولاية الوادي عند مستوى الدلالة (α≤ 005)؛
- **الفرضية البديلة H1**: يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين للشراكة بين القطاعين العام والخاص وتحفيز الاستثمار بولاية الوادي عند مستوى الدلالة (α≤ 005)؛
- للتأكد من صحة هذه الفرضية قمنا بتحليل العلاقة بين متغير الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومتغير تحفيز الاستثمار من خلال معادلة الانحدار الخطي البسيط Simple Regression وبالاعتماد على برنامج SPSS V 27 حيث تحصلنا على النتائج المبينة في الجداول أدناه:

الجدول (2– 26): نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر الشراكة بين القطاعين العام والخاص تحفيز الاستثمار:

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,698[a]	,487	,480	,69355

a. Prédicteurs : (Constante), الشراكة بين القطاعين

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSV27.

بالنظر إلى الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل الارتباط R بين المتغير المستقل (**الشراكة بين القطاعين العام والخاص**) والتابع (**تحفيز الاستثمار**) قد بلغ (0.698) وهو ما نسبته (69.8 %) وهو يشير إلى وجود **علاقة قوية نسبيًا وموجبة** بين الشراكة بين القطاعين وتحفيز الاستثمار، كما أن معامل التحديد R^2 يساوي (0.407) أي نسبته (40.7 %) عند مستوى معنوية أقل من 5 %، أي أن متغير **الشراكة بين القطاعين العام والخاص** يفسر **تحفيز الاستثمار** بنسبة (40.7 %)، والنسبة الباقية هي لمتغيرات أخرى لم تدرج في النموذج، ومن المتوقع أن يكون هذا النموذج توفيق جيد بين متغير **تحفيز الاستثمار** كمتغير تابع، **ومتغير الشراكة بين القطاعين العام والخاص** كمتغير مستقل؛

الجدول (2– 27): تحليل التباين:

ANOVA [a]

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	31,954	1	31,954	66,432	,000[b]

	De Student	33,671	70	,481		
	Total	65,625	71			

a. Variable dépendante : تحفيز الاستثمار

b. Prédicteurs : (Constante), الشراكة بين القطاعين

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSV27.

يوضح الجدول أعلاه أن قيمة (F=66.432) المحسوبة وهي أكبر من القيمة الجدولية عند درجتي الحرية (72، 1) وهذا يعني أن نموذج الانحدار الخطي البسيط معنوي ويدل على قوة النموذج التفسيري، وبما أن مستوى الدلالة (sig=0.000) وهو أقل من (α≤ 005) مستوى الدلالة الإحصائية المعتمدة، ومنه نستنتج وجود أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية **للشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحفيز الاستثمار**.

الجدول (2– 28): اختبار المعاملات المؤثرة في النموذج:

Coefficients [a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	,829	,372		2,229	,029
	الشراكة بين القطاعين	,748	,092	,698	8,151	,000

a. Variable dépendante : تحفيز الاستثمار

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSV27.

من الجدول أعلاه نجد أن ميل متغير تحفيز الاستثمار موجب مما يعكس العلاقة الطردية بينه وبين الشراكة بين القطاعين العام والخاص وعليه وبناءا على ما سبق نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه: "لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتحفيز الاستثمار عند مستوى الدلالة (α≤ 005)، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه: يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتحفيز الاستثمار عند مستوى الدلالة (α≤ 005)؛ ومنه يمكننا القول أن **الفرضية الرئيسية محققة.**

الفرع الثالث– تقارير أهم مشاريع الكهرباء الفلاحية في ولاية الوادي لسنة 2025:

أولا– عرض المشاريع:

1. مشروع ربط 155 مستثمرة فلاحية في بلدية بن قشة بالكهرباء:

- المشروع يستهدف مستثمرات تُعنى بالمحاصيل الإستراتيجية مثل الحبوب.
- يأتي ضمن خطة دعم الأمن الغذائي وتثبيت النشاط الفلاحي في المناطق الحدودية.
- يُنفذ المشروع بالتنسيق مع مديرية الطاقة وسونلغاز، مع مساهمة مقاولين محليين.

- يواجه المشروع تحديات تضاريسية صعبة، أبرزها الرمال الكثيفة والمسالك غير المعبدة.

2. برنامج لربط أزيد من 1890 مزرعة بالكهرباء في ولاية الوادي

- هذا الرقم يعكس حجم الاستثمار العمومي في البنية التحتية الطاقوية الموجهة للقطاع الفلاحي.
- المشاريع موزعة عبر مختلف البلديات الفلاحية في الولاية، مع أولوية للمناطق النائية.
- المشروع مدعوم من الحكومة ضمن إطار تطوير الزراعة الصحراوية وتحفيز الاستثمار الخاص.
- التنفيذ يتم غالبًا بشراكة مع مؤسسات خاصة، خاصة في مراحل الإنجاز والربط الميداني (معلومات مقدمة من مديرية المصالح الفلاحية)

3. مشاريع ربط المسالك الفلاحية بالكهرباء:

- تستمر مديرية الفلاحة بالوادي في تنفيذ مشاريع ضخمة لربط المسالك والحقول الفلاحية بشبكة الكهرباء.
- تستهدف هذه المشاريع تمكين الفلاحين والمستثمرين من استغلال الموارد المائية والكهربائية بفعالية.
- ترتكز المشاريع على توصيل الكهرباء لمناطق نائية وصعبة التضاريس لتعزيز الإنتاجية الزراعية.

4. تعاون مع سونلغاز والمؤسسات الخاصة:

- التعاون بين مديرية الفلاحة وسونلغاز ومقاولات خاصة محلية لتنفيذ مشاريع الربط.
- تأكيد على أهمية التنسيق المشترك لضمان جودة التنفيذ والتقيد بالمواعيد.

5. الأثر على الاستثمار الفلاحي:

- توفير الكهرباء للمسالك الفلاحية يؤدي إلى تحسين الظروف الاستثمارية.
- يسهم بشكل مباشر في رفع الإنتاجية وتقليل التكلفة اللوجستية.
- يسهم في استقرار النشاط الزراعي في الولاية وخلق مناخ جاذب للمستثمرين.

6. التحديات والجهود المبذولة:

- تواجه المشاريع تحديات مناخية وجغرافية مثل كثافة الرمال وصعوبة التضاريس.
- المديريات تعمل على تسهيل الإجراءات وتحسين الدعم التقني للمقاولين لضمان استمرارية التنفيذ.
- توجد جهود مستمرة لتسريع عمليات التوصيل وخفض العراقيل البيروقراطية.

7. التحفيز والدعم:

- توجهات لدعم المستثمرين عبر تقديم تسهيلات وتمويلات.

- دور إيجابي لنقابة المقاولين في التنسيق مع المديريات لحل المشكلات.

ثانيا– تحليل المشاريع وربطها بنتائج المقابلات: من خلال مقابلات مسؤولي مديرية سونلغاز ومديرية المصالح الفلاحية، تبيّن أن هذه المشاريع تمثل ثمرة تعاون مباشر مع القطاع الخاص، خاصة من خلال:

- **الاعتماد على مقاولات محلية** ذات خبرة في العمل في ظروف صحراوية قاسية.
- **تثمين الدور الحيوي لهذه المقاولات**، رغم معاناتها من تأخر تسوية المستحقات بسبب ارتباطها بالمديريات العليا على مستوى العاصمة، وليس فقط المديريات المحلية.

وقد أشار المسؤولون إلى أن:

- **طبيعة المشاريع** تتطلب تدخلًا سريعًا ومرنًا لا توفره البيروقراطية أحيانًا، **مما يجعل التعاون مع القطاع الخاص حتميًا**.
- **نقابة المقاولين** تلعب دورا مهما في ضمان التواصل وحل الإشكالات، **مما يعزز الثقة المتبادلة ويساعد في تحفيز الاستثمار الفلاحي**.

ويمكننا مما سبق القول:

- تدعم هذه المعلومات ما ورد في مقابلات مسؤولي مديرية الفلاحة وسونلغاز بخصوص التعاون المثمر مع المقاولات الخاصة رغم الصعوبات.
- توضح أن مشاريع الكهرباء الفلاحية تمثل ركيزة أساسية لتحفيز الاستثمار في القطاع الزراعي بالوادي.
- تعزز الدور الحيوي للشراكة بين القطاعين العام والخاص في تذليل العقبات الفنية والمالية لضمان نجاح المشاريع.
- تعكس أهمية التنسيق المستمر بين الجهات المختلفة، الذي يدعم مناخ الاستثمار ويعزز الثقة بين الأطراف.

ختاما، تُظهر البيانات المستقاة من مديرية الفلاحة بولاية الوادي جهودًا ملموسة في توسيع ربط المسالك الفلاحية بشبكة الكهرباء، حيث تم ربط أكثر من **155مستثمرة** في بلدية بن قشة وحدها بالكهرباء، كما شملت مشاريع التوصيل أزيد من **1890مزرعة** في مختلف مناطق الولاية، هذا المستوى من الإنجاز يؤكد أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في دفع عجلة التنمية الفلاحية رغم التحديات المناخية والتضاريسية الصعبة، ككثافة الرمال والصعوبة الجغرافية، كما يُظهر التعاون الوثيق بين مديرية الفلاحة، سونلغاز، والمقاولات الخاصة قدرة هذه الشراكة على تخطي العراقيل التقنية واللوجستية، حيث تمت متابعة المشاريع عبر فترات زمنية متفاوتة لضمان جودة التنفيذ واستمراريته.

وتأتي هذه الجهود ضمن استراتيجية واضحة تهدف إلى خلق مناخ استثماري جاذب يدعم المستثمرين الفلاحيين ويعزز استقرار النشاط الزراعي في الولاية.

وعليه، فإن النتائج العملية لهذه المشاريع تؤكد ما توصلت إليه مقابلات مسؤولي المديريتين من اعتراف بالجهود المشتركة، رغم بعض التأخر في دفع المستحقات المالية التي لا تتحكم فيها المديريات المحلية. كما تعكس الأرقام الكبيرة التي تم تحقيقها ثقة متزايدة في آليات التنسيق والتعاون التي تساهم بشكل فاعل في تحفيز الاستثمار وتعزيز التنمية المستدامة.

خلاصة الفصل:

لقد تم التطرق من خلال هذا الفصل إلى تقديم عام لمديرية المصالح الفلاحية ومديرية توزيع الكهرباء والغاز (سونلغاز) بالوادي، كما تم إجراء دراسة إحصائية لآراء عينة عشوائية تقدر بـ (**72**) مفردة من موظفي المؤسسات محل الدراسة، وتمت المعالجة الإحصائية للبيانات عن طريق برنامج SPSS وكانت النتائج أن معظم أفراد العينة يوافقون أن للشراكة بين القطاعين العام والخاص دور في تحفيز الاستثمار بولاية الوادي خاصة وبالجزائر عموما.

خاتمـــة

خاتمـــــــــة:

تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أبرز الآليات الحديثة التي تبنتها الدول لتفعيل دور الاستثمار في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تمثل نمط تعاوني يهدف إلى الاستفادة من إمكانيات القطاعين معا لتجاوز القيود التمويلية والإدارية التي تعترض تنفيذ المشاريع الكبرى، وقد عرّفت الشراكة على أنها تعاون منظم ومؤطر قانونيا بين هيئات عمومية وفاعلين خواص، يتقاسمون فيه المخاطر والعوائد والمسؤوليات لإنجاز خدمات أو مشاريع ذات منفعة عامة.

من جانب آخر، يعد الاستثمار أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي، كونه يُسهم في خلق الثروة، توفير مناصب الشغل، وتحسين البنية التحتية والخدمات. وتحفيز الاستثمار يتطلب بيئة ملائمة تتوفر فيها الشفافية، الاستقرار التشريعي، الحوافز المالية، البنية التحتية الجيدة، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وهي شروط لا يمكن تحقيقها من خلال مجهود طرف واحد، بل من خلال تعاون وتكامل فعال بين القطاعين العام والخاص.

وفي ضوء ما سبق، تؤكد الدراسة – من خلال ما تم تحليله ميدانيا في كل من مديرية المصالح الفلاحية، مديرية توزيع الكهرباء والغاز، وبعض المقاولات الخاصة بولاية الوادي، أنّ الشراكة بين القطاعين في الجزائر تسهم فعليا في خلق بيئة أكثر جذباً للاستثمار، لا سيما من خلال تحسين البنية التحتية، توفير الدعم الإداري والتقني، وتسهيل الإجراءات المرتبطة بالترخيص والتمويل.

وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج التي ساعدت في الإجابة على هذه التساؤلات والفرضيات، كما تم تقديم مجموعة من التوصيات التي من شأنها تحسين مساهمة القيادة الأخلاقية في تعزيز الأداء المتميز للعاملين.

أولا. النتائج: تم التوصل في دراستنا إلى عدة نتائج نظرية وتطبيقية هي:

I. نتائج المقابلات الميدانية: خصلنا من خلال مقابلاتنا الميدانية إلى عديد النتائج وفيما يلي نورد بعضها على سبيل الاختصار لا الحصر:

1. تعاني المؤسسات الخاصة المتعاملة في إطار الشراكة مع القطاع العام من تأخر مستمر في تسوية المستحقات المالية، وهو ما يتعارض مع الشروط التعاقدية المنصوص عليها في دفاتر الشروط.
2. يعود سبب التأخر في الدفع غالبًا إلى البيروقراطية الإدارية وضعف التنسيق بين المصالح المعنية، وليس إلى نزاعات تنفيذ أو مشاكل تقنية في إنجاز الأشغال.
3. يؤدي هذا التأخر إلى إرباك الدورة المالية للمؤسسات الخاصة ويحد من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها التشغيلية والمالية، مما يؤثر سلبًا على استدامتها وتوسّعها.

4. لا تتوفر في كثير من الحالات آليات قانونية أو إدارية لتعويض المقاولين عن الأضرار الناتجة عن التأخر في الدفع، ما يضعهم في موقف تفاوضي غير متوازن أمام الإدارة العمومية.

5. هذا الوضع يُضعف الثقة في فعالية الشراكة، ويجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر ترددًا في الدخول في شراكات مستقبلية مع القطاع العام.

6. أقرّ مسؤولو المديريتين بوجود تأخر في تسوية مستحقات المؤسسات الخاصة، لكنهم أكدوا أن السبب في ذلك لا يعود بالدرجة الأولى إلى مصالحهم المحلية، بل يرتبط بتأخر الإفراج عن الميزانيات من الجهات المركزية بالعاصمة، حيث تتكفل المديريات العامة العليا بعمليات التسديد.

7. شدد المسؤولون على أن التنسيق مع المؤسسات الخاصة لا يزال وثيقًا ومبنيًا على الاحترام المتبادل، خاصة في ظل طبيعة المشاريع التي تنفذها هذه المؤسسات، والتي غالبًا ما تندرج ضمن خطط تنموية عاجلة واستراتيجية، كربط المناطق الفلاحية النائية بالكهرباء وتحسين خدمات البنية التحتية.

8. ثمّن مسؤولو مديرية سونلغاز بشكل خاص الجهود المبذولة من قبل المقاولات الخاصة في تنفيذ مشاريع توصيل الكهرباء نحو المسالك والمناطق الفلاحية الصعبة، مشيرين إلى أن ولاية الوادي تتسم بطبيعة جغرافية معقدة تغلب عليها كثافة الرمال وصعوبة التنقل في بعض المناطق الريفية، مما يجعل نجاح هذه المشاريع مؤشرًا على فعالية الشراكة.

9. أشار المسؤولون كذلك إلى الدور الإيجابي الذي تقوم به نقابة المقاولين الخواص، حيث تُعد قناة فاعلة في نقل الانشغالات والمطالب، كما تسهم في تنظيم العلاقة التعاقدية وتحقيق توازن في المصالح.

10. أوضح مسؤولو المديريتين أن هناك حرصًا دائمًا على التواصل المباشر مع المقاولين، سواء عبر اللقاءات الدورية أو عبر خلايا المتابعة التقنية، مؤكدين أن هذا التفاعل المستمر ساعد في تجاوز الكثير من الإشكالات الميدانية، وعزّز من مناخ الثقة بين الطرفين.

11. وجود هذه الثقة وتكامل الأدوار بين القطاعين يُعتبر أحد العناصر الأساسية في تحفيز الاستثمار المحلي، خاصة في قطاعي الفلاحة والطاقة، اللذين يعدان من أهم ركائز التنمية المستدامة بالمنطقة.

II. **النتائج التطبيقية**: يمكننا تمييز النتائج التطبيقية لدراستنا إلى ما يلي:

1. **نتائج عامة من الدراسة الميدانية:** تم التوصل في دراستنا الميدانية إلى عدة نتائج هي:

- هناك قناعة واسعة بأهمية الشراكة بين القطاعين في دعم المشاريع وتوفير بيئة مناسبة للتعاون.
- تمثل الشفافية والرقابة وعوامل الثقة القانونية عناصر مهمة في نجاح الشراكة.

- تؤدي الشراكة دورًا ملحوظًا في تحسين مناخ الاستثمار وتسهيل الإجراءات، لكنها لا تزال تحتاج إلى تعزيز في بعض الجوانب المؤسسية والتمويلية.
- يوجد وعي جيد لدى الأفراد بأهمية الاستدامة والتخطيط طويل المدى في المشاريع الاستثمارية المشتركة.
- الاختلافات في بعض الآراء تعكس تفاوتًا في التجربة أو التطبيق الميداني للشراكة، مما يستدعي تقييمًا موضوعيًا ودوريًا للممارسات.
- وجود تأثير معنوي قوي للإطار القانوني والتنظيمي للشراكة على تحفيز الاستثمار.
- التعاون بين القطاعين العام والخاص يُعدّ من المحددات المؤثرة في تحفيز الاستثمار.
- تمويل المشاريع المشتركة له دور مهم في دعم وتحفيز الاستثمار.
- الشراكة بين القطاعين العام والخاص كمجمل تُفسر حوالي 49% من التباين في تحفيز الاستثمار، وهو ما يعكس قوة العلاقة بين المتغيرين ويؤكد فعالية نموذج الشراكة في دعم التنمية المحلية.
- تأتي هذه النتائج في ظل خصوصية ولاية الوادي ذات الطابع الفلاحي المميز، حيث تسعى الدولة لتوفير الكهرباء الفلاحية في مناطق ذات تضاريس رملية صعبة، ما يجعل الشراكة ضرورة تنموية ملحّة.

2. نتائج الفرضيات: فيما يلي عرض لنتائج فرضيات دراستنا:

1.2. الفرضية الرئيسية: يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحفيز الاستثمار عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 005$)، وهي محققة.

2.2. الفرضيات الفرعية:

- **الفرضية الفرعية الأولى:** يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للاطار القانوني والتنظيمي للشراكة بين القطاعين في تحفيز الاستثمار عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 005$)، وهي محققة.
- **الفرضية الفرعية الثانية:** يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للتعاون والتنسيق بين القطاعين في تحفيز الاستثمار عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 005$)، وهي محققة.
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لتمويل المشاريع المشتركة بين القطاعين في تحفيز الاستثمار عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 005$)، وهي محققة.

ثانيا. توصيات الدراسة:

- تحسين العلاقة بين القيادة والعاملين في مديرية توزيع الكهرباء والغاز بالوادي، خصوصًا في تمكين العاملين، تعزيز المشاركة، وتحفيزهم على المبادرة وتحمل المسؤولية دون إشراف دائم.

- تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي المنظم للشراكة من خلال مراجعة وتحيين القوانين بما يُسهل تنفيذ الشراكات ويُحفّز المستثمرين، خصوصًا في المجالات الفلاحية.
- تشجيع آليات التعاون الفعّال بين القطاع العام والخاص عبر منصات تنسيق مشتركة ومجالس استثمار محلية تجمع ممثلي الطرفين.
- توفير آليات تمويل مرنة للمشاريع المشتركة، تشمل تحفيزات ضريبية وضمانات قروض ومرافقة مالية مستدامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التركيز على المشاريع الفلاحية التي تدمج الطاقات المتجددة وتوسيع شبكة الكهرباء الفلاحية بالشراكة مع القطاع الخاص، خاصة في المناطق النائية والصعبة التضاريس.
- تهيئة مناخ استثماري محلي محفّز في ولاية الوادي من خلال تسريع الإجراءات الإدارية، وتقديم تسهيلات حقيقية للمستثمرين المحليين والدوليين.
- تعزيز الشفافية في المشاريع المشتركة لضمان ثقة الشركاء وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تنظيم ملتقيات محلية ودورات تكوينية لرفع الوعي بأهمية الشراكة والاستثمار لدى مسؤولي المؤسسات العامة والخاصة.
- تعزيز آليات الدفع وتسريع تسوية المستحقات المالية.
- تقوية التنسيق والتواصل بين المديريات العليا والمحلية.
- تطوير آليات دعم فني وتقني للمقاولات في المناطق الصعبة.
- تعزيز دور نقابات المقاولين في التنسيق مع القطاع العام.
- تشجيع الاستثمارات في البنية التحتية الطاقية للمناطق الفلاحية.
- تحسين شفافية الإجراءات وتبسيطها.

ثالثا– آفاق الدراسة:

- دراسة تحليلية لآثار الشراكة بين القطاعين العام والخاص على أداء المشاريع الفلاحية في الجزائر.
- تقييم السياسات الحكومية في دعم الشراكة الاستثمارية مع القطاع الخاص في قطاع الطاقات المتجددة.
- أثر الشراكة على خلق فرص العمل في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية.
- التمويل المستدام في إطار الشراكة بين القطاعين: دراسة حالة مشاريع البنى التحتية الكبرى.
- مقارنة بين تجارب الشراكة العمومية–الخصوصية في الجزائر وبعض الدول المغاربية.

قائمة
المراجع

المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب العربية

1. حسني على خربوش، عبد المعطى رضا ارشيد، وآخرون (1990)، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، عمان، الأردن
2. حسين عمر (2000)، الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث، القاهرة
3. حواس صلاح (2006)، المحاسبة العامة حسب المخطط المحاسبي الوطني، دار هومة، الجزائر
4. رفعت عبد الحليم الفاعوري (2004)، تجارب عربية في الخصخصة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة
5. زياد رمضان (1998)، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن
6. سليمان محمد الطماوي (1991)، الأسس العامة للعقود الإدارية، الطبعة الخامسة، مطبعة جامعة عين شمس
7. شموط مروان، كنجو عبود كنجو (2008)، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة
8. صفوت أحمد عبد الحفيظ (2005)، دور الاستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر
9. صفوت أحمد عبد الحفيظ (2006)، دور الاستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية
10. ضياء مجيد (2008)، الخصخصة والتصحيحات الهيكلية، آراء واتجاهات، مؤسسة الشباب الجامعي، الإسكندرية
11. ضياء مجيد (2009)، الخصخصة والتصحيحات الهيكلية، آراء واتجاهات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر
12. ضياء مجيد الموسوي (2005)، الخوصصة والتصحيحات الهيكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر
13. عادل محمود الرشيد (2006)، إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، المفاهيم، النماذج، التطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، مصر
14. عبد القادر محمد عبد القادر عطية (1996)، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية
15. عبد الله عبد الكريم عبد الله (2008)، ضمانات الاستثمار في الدول العربية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن
16. عبد الوهاب علي شحاته السيد شحاته (2007)، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال الدولية المعاصرة، الدار الجامعية، مصر
17. عبده محمد فاضل الربيعي (2004)، الخصخصة وآثارها على التنمية بالدول النامية، مكتبة مدبولي، القاهرة
18. على سلمى (1985)، إدارة الأفراد والكفاءة الإنتاجية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة
19. عليوش كمال قربوع (1999)، قانون الاستثمار في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر
20. عمر الأيوبي (1995)، معجم الاقتصاد، المعاجم الأكاديمية المتخصصة

21. غسان قلعاوي (1995)، القطاع العام إلى أين، دار المكتبي للنشر والتوزيع، سوريا
22. فتحي الويشي (2013)، الأساليب القيادية والأخلاق الإدارية للموارد البشرية، الجزء الأول، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة
23. فريد النجار (1999)، التحالفات الاستراتيجية من المنافسة إلى التعاون، خيارات القرن الحادي والعشرين، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر
24. قربوع عليوش كمال (1999)، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية
25. ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي (2012)، التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان
26. ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي (2012)، الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الإطار النظري والتطبيق العملي، دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، عمان
27. مجيد الكرخي (2014)، إدارة الموارد البشرية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان
28. محمد المتولي (2004)، الاتجاهات الحديثة في خصخصة المرافق العامة بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة
29. محمد حسن محمد حمادات (2007)، السلوك التنظيمي والتحديات المستقبلية في المؤسسات التربوية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان
30. محمد ممطر (2004)، إدارة الاستثمارات، الإطار النظري والتطبيقات العملية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن
31. محمود مصطفى الزعارير (2004)، سياسة التخاصية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن
32. المرسي السيد حجازي (بدون سنة)، الخصخصة، إعادة ترتيب الدولة ودور القطاع الخاص، الدار الجامعية
33. مصطفى كمال السيد طايل (2006)، القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية، مطابع عباسي، طنطا
34. مغنية الأزرق (1980)، نشوء الطبقات في الجزائر، دراسة في الاستعمار والتغير الاجتماعي والسياسي، ترجمة سمير كرم، مؤسسات الأبحاث العربية، بيروت

ثانيا: المذكرات والاطروحات

1. أبو القاسم، حرم (2015) مدير التنمية السياحية المستدامة في السودان من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، أطروحة دكتوراه، جامعة شندي، السودان
2. امحمد، بلقاسم (2012) نوعية المؤسسات وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة وهران، الجزائر
3. أوعيل، نعيمة (2015) الاستثمار من الاقتصاد الوضعي إلى الاقتصاد الإسلامي بداية تحرر الدول الإسلامية من التبعية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر

4. بزيو، عيشوش (2019) دور صندوق الزكاة في تحفيز الاستثمار: دراسة مقارنة الجزائر والسودان، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر
5. بن عومر، سنوسي (2014) فعالية الاستثمار المباشر في الجزائر: تقييم تجربة الشراكة قطاع عام خاص، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر
6. بن مسعود، نصر الدين (2010) دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية مع دراسة حالة الإسمنت بني صافS.CBS ، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر
7. بوشمال، محمد أيمن (2021) دور الشراكة بين القطاع العام والخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية: عرض وتحليل تجارب محلية ودولية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة أم البواقي، الجزائر
8. بولقواس، زرفة (2012) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تفعيل القطاع الخاص الجزائري، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر
9. توفيق، عبد الله رمضان (2012) الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البنية الأساسية وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة حلوان، مصر
10. حديدي، أمينة (2021) الشراكة بين القطاعين العام والخاص كآلية لتطوير مشاريع القطاع السياحي في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الشلف، الجزائر
11. خميس، خليل (2014) واقع القطاع الخاص في التنمية المحلية: دراسة حالة ولاية الوادي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر
12. رحماني، إسحاق (2017) المقاولة في القطاع الخاص وعلاقتها بتنمية مجتمع العمل: دراسة ميدانية للمقاولات الخاصة بولاية البويرة، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة باتنة 1، الجزائر
13. زواق، حواس (2016) دور السياسة الضريبية في تحفيز وتوجيه الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة لمنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سطيف 1، الجزائر
14. سحنون، مصطفى (2021) الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل مشروعات البنية التحتية للنقل: دراسة حالة عينة من القطاع العام والقطاع الخاص، أطروحة دكتوراه، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر
15. سعيدي، يحي (2007) تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر
16. سلمان، عبيد (2014) أثر الاستثمار في رأس المال الفكري على إدارة الجودة الشاملة: دراسة تطبيقية على شؤون الجمارك بمملكة البحرين، رسالة ماجستير، جامعة العلوم التطبيقية، البحرين
17. شاهين، أيمن عبد الحميد (2008) تقييم تجربة الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص في جمهورية مصر العربية: دراسة حالة المشروعات توصيل الغاز الطبيعي، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر

18. صلاح، محمد (2015) دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية: حالة بعض اقتصاديات الدول العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الشلف، الجزائر
19. قارش، جميلة (2009) البعد المقاصدي والدور المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، الجزائر
20. قط، سليم (2016) مفاضلة الاستثمار بين سوق الأوراق المالية المعاصرة وسوق الأوراق المالية الإسلامية: دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر
21. قنادزة، جميلة (2018) الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر
22. محدة، مقداد (بدون تاريخ) العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص: دراسة تحليلية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الوادي، الجزائر
23. ملال، محمد طارق (2014) أثر جباية الادخار على الاستثمارات في الدول النامية: حالة الجزائر في الفترة (2003–2012)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر
24. نمري، نصر الدين (2009) الموازنة الاستثمارية ودورها في ترشيد الإنفاق الاستثماري: دراسة حالة مشروع كهربة السكك الحديدية لضاحية الجزائر العاصمة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بومرداس، الجزائر
25. ولد جدو، يحي ولد محمود (2012) الاستثمار في البلدان النامية: المعوقات وسبل التطوير: دراسة حالة موريتانيا، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر

ثالثا: مقالات ومجلات

1. إلياس، ناش، وبوسري، صلاح الدين (2022) الشراكة بين القطاع العام والخاص كآلية لتمويل الاستثمار العمومي في الجزائر، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد (01)، العدد (07)، الجزائر
2. بن إسماعيل، عباد الطاهر (بدون تاريخ) دعم آليات المساءلة للحد من الفساد في القطاع العام الليبي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد (15)، العدد (20)، الصفحات 137–154
3. الجمل، هشام مصطفى محمد سالم (2016) الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، العدد (31)، الجزء(4)
4. الحدراوي، رافد حميد، الجنابي، سجاد محمد، والميالي، حاكم احسوني (2018) دور القيادة المستدامة في تحقيق التفوق التنظيمي: دراسة تحليلية في مطار النجف الأشرف الدولي، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد(49)
5. رايس، حدة، وكرامة، مروة (2012) تقييم التجربة الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد(2)

6. عبد الخضر، حنان هاشم (2015) الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الاقتصاد العراقي بين المتضمنات الأساسية والرؤية الاستراتيجية للتطبيق، مجلة العزي للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (13)، العدد(36)

7. قرمية، دوفي (2017) دور العمل المصرفي الشامل في تحفيز الاستثمار: دراسة حالة بنك دبي الإسلامي، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة خنشلة، الجزائر، العدد (2)، ديسمبر

8. محي الدين، مصطفى علاء (2014) القيود الواردة على الإدارة في التعاقد بنظام :PPP دراسة مقارنة بين مصر وفرنسا، مجلة حقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، العدد (1)، جامعة الإسكندرية، مصر

رابعا: الملتقيات والتقارير

1. أرباب، أحمد (2008) الخصخصة ومقومات الفشل والنجاح، دراسة نظرية، ندوة عقود المشاركة والتحكيم في منازعاتها، مملكة البحرين، أفريل

2. إسماعيل، محمد (2020) أطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدول العربية، صندوق النقد العربي، موجز سياسات، العدد العاشر، يناير

3. أكينوني، برناردين، هيمينغ، ريتشارد، وشوارتز، غيرد (2007) الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص، صندوق النقد الدولي، قضايا اقتصادية، العدد 40.

4. بودخدخ، كريم، بودخدخ، مسعود (2011) رؤية نظرية حول استراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، الملتقى الوطني الأول حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير للمرحلة ما بعد البترول، جيجل، نوفمبر

5. بومدين، محمد رشيد، بن رمضان، أنيسة (2015) الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، قراءة في التجربة الصينية، الملتقى الوطني حول الشراكة قطاع عام قطاع خاص، تقييم تجارب، جامعة معسكر، الجزائر، 13-14 أفريل

6. بوهلال، فاطمة (2015) الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، عرض وتقييم بعض تجارب الشراكة في الجزائر، تونس، إنجلترا، فرنسا، الملتقى الوطني حول الشراكة قطاع عام قطاع خاص، جامعة معسكر، الجزائر، 13-14 أفريل

7. شوقي جدي، محمد زبير (2011) الاستثمار في رأس المال الفكري كمدخل لتحقيق ميزة تنافسية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة الشلف، الجزائر، 13-14 ديسمبر

8. الكواز، أحمد (2009) بيئة القطاع الخاص، النظرية والواقع، المؤتمر الدولي دور القطاع الخاص في التنمية، تقييم واستشراف، المعهد العربي للتخطيط، لبنان

9. مديرية المنشآت العامة والخوصصة (2012)مشروع قانون يتعلق بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، وزارة الاقتصاد والمالية، 13 يونيو.

10. الوحدة المركزية لشراكة القطاعين العام والخاص (2008)البرنامج القومي لشراكة القطاعين العام والخاص، الإصدار الثاني، وزارة المالية، مصر.

خامسا: الانترنت

1. https://www.sonelgaz.dz/fr
2. https://www.facebook.com/dsa.Eloued/?locale=ar_AR
3. https://madr.gov.dz/?playlist=4a0503b&video=2a1281c

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Asian Development Bank. (2000). Private sector development strategy.
2. FMI. (2004). Public-private partnerships, the fiscal affairs development (p. 4).
3. Others, & Timchuk, O. G. (2020). The role of public-private partnerships as a tool to stimulate innovation and investment. Developments in Economics, Business, and Management Research, 128.
4. Others, & Oksana, G. (2020). Public-private partnerships as a tool to stimulate innovation and investment. European Proceedings of Social and Behavioural Sciences. https://doi.org/10.15405/epsbs.2020.12.83
5. Yakubova, S. (2021). The role of public-private partnerships in financing infrastructure projects. E3S Web of Conferences, 284.
6. https://doi.org/10.1051/e3sconf/202128407018

قائمة الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليـم العالي والبحـث العلـمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

ثانية ماستر: تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات

﴿استبيان﴾

أخي الكريم، أختي الكريمة، تحية طيبة وبعد:

يشرفنا أن نقدم لكم هذا الاستبيان باعتباركم موظفين بمؤسسات عمومية وخاصة، هذا الاستبيان دراسة ميدانية لبحث علمي خاص بإعداد مذكرة تخرج وذلك ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات بعنوان: «**دور الشراكة بين القطاع العام والخاص في تحفيز الاستثمار**».

الرجاء أخي الفاضل/أختي الفاضلة التكرم بقراءة العبارات بتأني وتعبئة الاستبانة من خلال ابداء رأيك في العبارات بوضع علامة ﴿**×**﴾ في المكان المناسب وفي خانة واحدة لكل عبارة بناء على تقديرك الشخصي، علما بأن المعلومات التي يتضمنها هذا الاستبيان ستكون محل سرية تامة ولن تستخدم إلا في مجال البحث العلمي فقط دون الإشارة إلى صاحبها، كما نحيطكم علما أنه ليس هناك إجابة صحيحة أو خاطئة، نحن نريد معرفة توجهاتكم ﴿**أراءكم**﴾ فقط.

في الأخير تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير لتعاونكم ومشاركتكم في إنجاح واتمام هذا البحث العلمي.

من إعداد الطلبة:

- بليمة ميلود.
- كرباع خالد.
- حمادي هيثم

تحت اشراف:

- الدكتور: عادل رضوان

الموسم الجامعي: 2025/2024

أولا: البيانات الشخصية

الرجاء الإجابة عن الأسئلة التالية بوضع علامة (x) في المكان المقابل أو ملأ الفراغ بكتابة الإجابة المناسبة.

1. الجنس:

ذكر	أنثى

2. العمر:

اقل من 30 سنة	30 – 39 (سنة)	40 – 49 (سنة)	50 فما فوق

3. المؤهل العلمي:

تقني سامي	ليسانس	ماستر/مهندس	دراسات عليا

4. اسم المؤسسة:

5. سنوات الخبرة العملية

اقل من سنة	1 – 5 سنة	5 – 10 سنة	10 – 15 سنة	أكثر من 15 سنة

ثانيا: بيانات الدراســة

الرقم	الفقرات	المؤشر	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
	المحور الأول: الشراكة بين القطاع العام والخاص						
01	توفر القوانين واللوائح الحالية بيئة قانونية واضحة وحماية كافية تدعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص.	الإطار القانوني والتنظيمي للشراكة					
02	تسهم التشريعات ووضوح الأطر القانونية في تسهيل إجراءات التعاقد بين القطاعين العام والخاص وتعزيز الثقة المتبادلة.						
03	هناك التزام من الجهات الحكومية بتطبيق القوانين المتعلقة بالشراكة بمرونة وشفافية.						
04	تساهم الأطر التنظيمية في تشجيع القطاع الخاص على الدخول في شراكات ومناقصات مع القطاع العام.						
05	هناك متابعة وتقييم مستمر من الجهات المعنية لضمان حسن تنفيذ الشراكات.						
06	الشراكة بين القطاعين تخضع لإجراءات رقابية فعالة تمنع التجاوزات.						
07	توفر القوانين حوافز ضريبية وتسهيلات قانونية لدعم الشراكة بين القطاعين.						
08	يتمتع القطاعان العام والخاص بمستوى عالٍ من التنسيق في تنفيذ المشاريع المشتركة.	مستوى التعاون والتنسيق بين القطاعين					
09	تتوفر آليات واضحة لحل النزاعات بين القطاعين في حالة حدوث خلافات.						
10	يتم عقد اجتماعات دورية لمناقشة تطور الشراكة ومعالجة المشكلات المحتملة.						

11	يتم تبادل المعلومات والخبرات بين القطاعين ويسهم التعاون بينهما في تحسين كفاءة تنفيذ المشاريع الفلاحية الكهربائية.						
12	توفر المؤسسات الحكومية الدعم الإداري اللازم لإنجاح الشراكات مع القطاع الخاص.						
13	يتم إشراك جميع الأطراف المعنية في مراحل التخطيط والتنفيذ للمشاريع المشتركة والتزام من الطرفين بتقديم المساهمات المالية والتقنية المطلوبة لإنجاح المشاريع.						
14	يؤدي التعاون بين القطاعين إلى تقليل العراقيل البيروقراطية أمام المستثمرين.						
15	تتوفر مصادر تمويل كافية لدعم المشاريع المشتركة بين القطاعين العام والخاص.	تمويل المشاريع المشتركة					
16	تقدم المؤسسات المالية تسهيلات تمويلية للمشاريع التي يتم تنفيذها بالشراكة بين القطاعين.						
17	تساهم الحكومة في تقديم ضمانات مالية للمستثمرين في إطار الشراكة حيث يتم توزيع المخاطر المالية بشكل عادل بين القطاعين لضمان نجاح المشاريع.						
18	يتم اعتماد آليات شفافة في تمويل المشاريع المشتركة بين القطاعين ويساهم التمويل المستدام في تعزيز استمرارية المشاريع الاستثمارية.						
19	توفر الشراكة بين القطاعين فرصًا تمويلية جديدة تعزز الاستثمارات الفلاحية.						
20	يعتمد تمويل المشاريع على دراسات جدوى دقيقة لضمان تحقيق العوائد الاقتصادية المرجوة.						
21	يتم استغلال الموارد المالية بفعالية لتحقيق الأهداف الاستثمارية وتقييم العائد على الاستثمار في المشاريع المشتركة.						
المحور الثاني: تحفيز الاستثمار							

22	تساهم الشراكة بين القطاعين في خلق بيئة استثمارية جاذبة وتؤدي هذه الشراكة إلى تحسين البنية التحتية اللازمة للاستثمار.	تحسين بيئة الاستثمار					
23	توفر الشراكة بين القطاعين فرصًا استثمارية جديدة تسهم في تنويع الاقتصاد المحلي وتسهم في توفير الدعم الإداري والتقني للمستثمرين.						
24	تؤدي الشراكة بين القطاعين إلى تحسين مناخ الأعمال من خلال تقليل الإجراءات البيروقراطية.						
25	توفر الشراكة بين القطاعين آليات قانونية تساعد على استقطاب مستثمرين جدد وتعزيز ثقة المستثمرين بالسوق المحلية.						
26	تؤثر ا الشراكة بين القطاعين بشكل إيجابي على استقرار التشريعات المتعلقة بالاستثمار.						
27	تؤدي الشراكة بين القطاعين إلى تحسين البنية التحتية للمشاريع الاستثمارية.						
28	تساهم الشراكة بين القطاعين في تسريع تنفيذ المشاريع الاستثمارية وتقليل التكاليف.						
29	يتم تبسيط الإجراءات الإدارية بفضل الشراكة بين القطاعين.	التسهيلات الإدارية والمالية					
30	توفر المؤسسات الحكومية حوافز مالية للمشاريع الاستثمارية المشتركة.						
31	تسهم الشراكة بين القطاعين في تحسين كفاءة الخدمات المقدمة للمستثمرين.						
32	يتم تقديم تسهيلات ضريبية للشركات المشاركة في المشاريع المشتركة.						
33	تسهل الشراكة بين القطاعين عمليات الترخيص وإجراءات الاستثمار.						

34	هناك آليات تحفيزية لتشجيع الاستثمار الخاص.						
35	تساهم الشراكة بين القطاعين في تحسين الخدمات المالية المقدمة للمستثمرين.						
36	تساهم الشراكة بين القطاعين في ضمان استمرارية المشاريع الاستثمارية على المدى الطويل.	ضمان الاستدامة والاستمرارية في المشاريع الاستثمارية					
37	توفر الشراكة بين القطاعين آليات تمويل مستدامة للمشاريع.						
38	تتيح الشراكة بين القطاعين فرصًا للاستثمار في مشاريع طويلة الأجل.						
39	تؤدي الشراكة بين القطاعين إلى تحسين كفاءة إدارة المشاريع الاستثمارية.						
40	تدعم الشراكة بين القطاعين تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المشاريع الاستثمارية.						
41	هناك خطط استراتيجية لضمان استدامة المشاريع الشراكة بين القطاعين.						
42	تؤثر الشراكة إيجابيًا على استدامة الموارد الاقتصادية والطبيعية وتساعد في تقليل الهدر المالي وضمان استدامة العوائد الاستثمارية.						

```
RELIABILITY
  /VARIABLES=Q1 Q2 Q3 Q4 Q5 Q6 Q7
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Fiabilité

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	72	64,3
	Exclu[a]	40	35,7
	Total	112	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,862	7

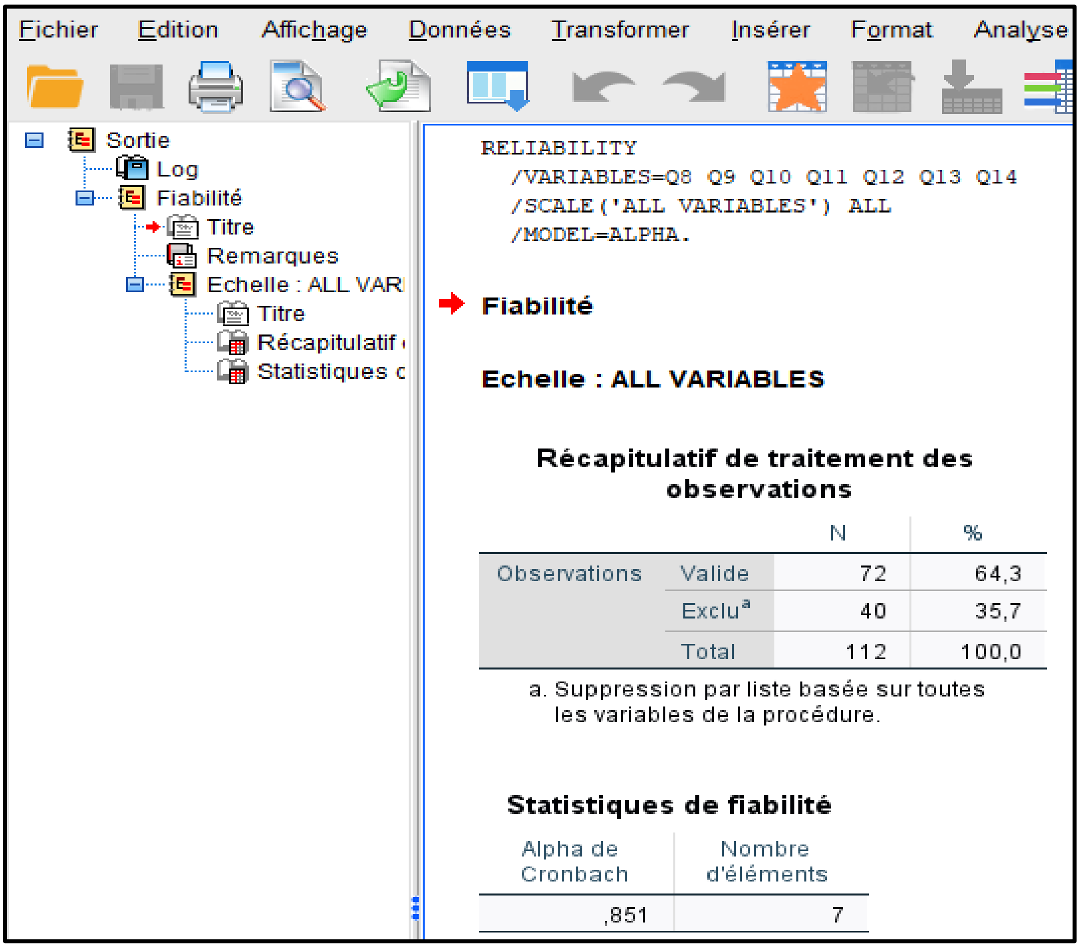


```
RELIABILITY
  /VARIABLES=Q8 Q9 Q10 Q11 Q12 Q13 Q14
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Fiabilité

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	72	64,3
	Exclu[a]	40	35,7
	Total	112	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,851	7

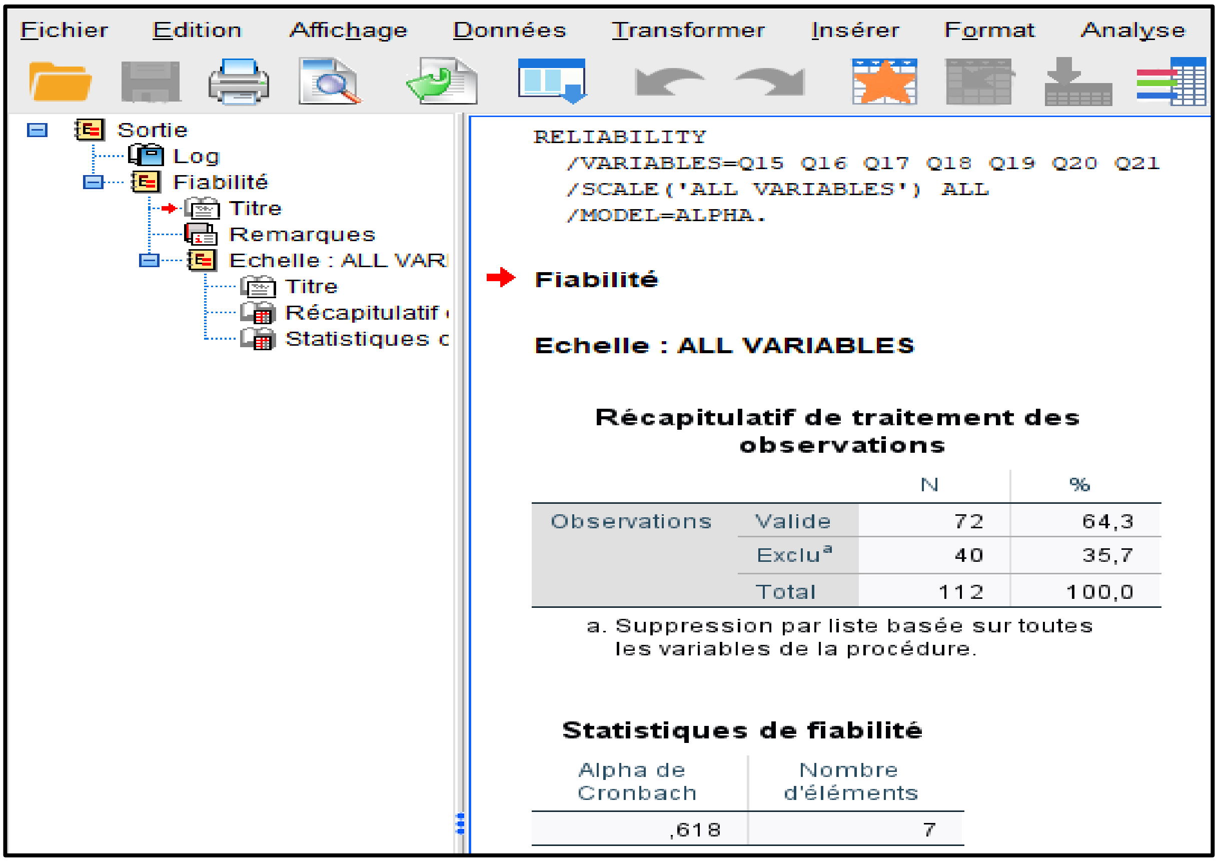


```
RELIABILITY
  /VARIABLES=Q15 Q16 Q17 Q18 Q19 Q20 Q21
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Fiabilité

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	72	64,3
	Exclu[a]	40	35,7
	Total	112	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,618	7

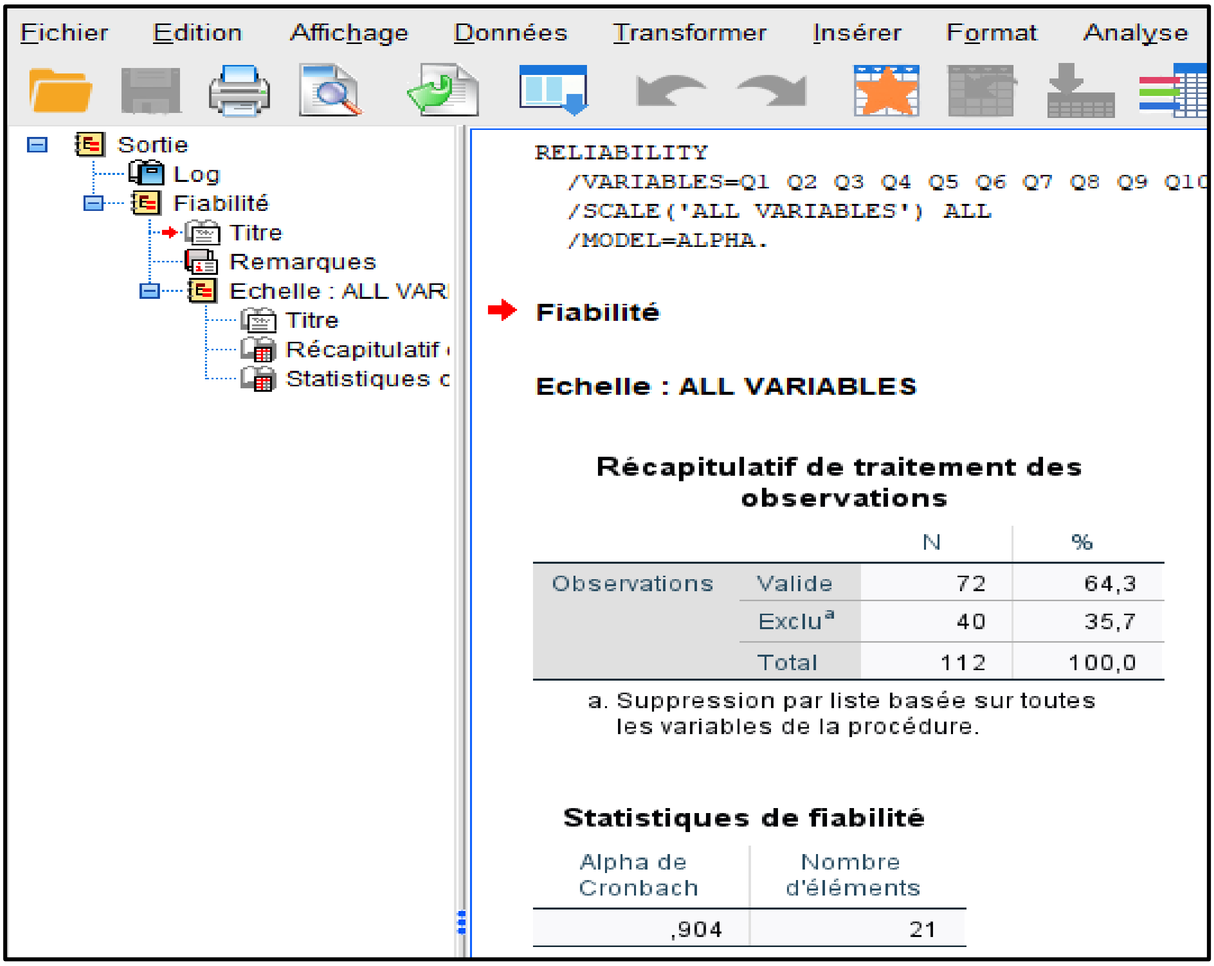


```
RELIABILITY
  /VARIABLES=Q1 Q2 Q3 Q4 Q5 Q6 Q7 Q8 Q9 Q10
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Fiabilité

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	72	64,3
	Exclu[a]	40	35,7
	Total	112	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,904	21

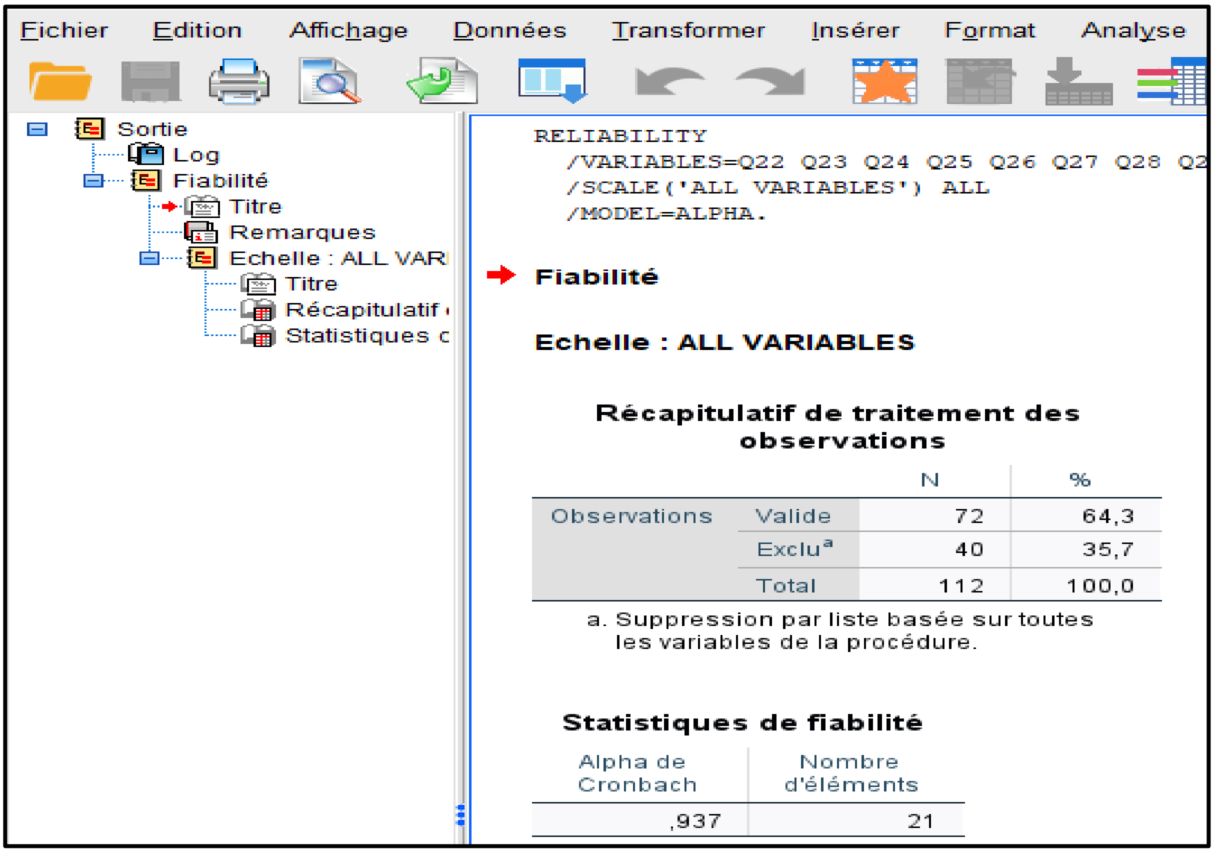


```
RELIABILITY
  /VARIABLES=Q22 Q23 Q24 Q25 Q26 Q27 Q28 Q2
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Fiabilité

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	72	64,3
	Exclu[a]	40	35,7
	Total	112	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,937	21

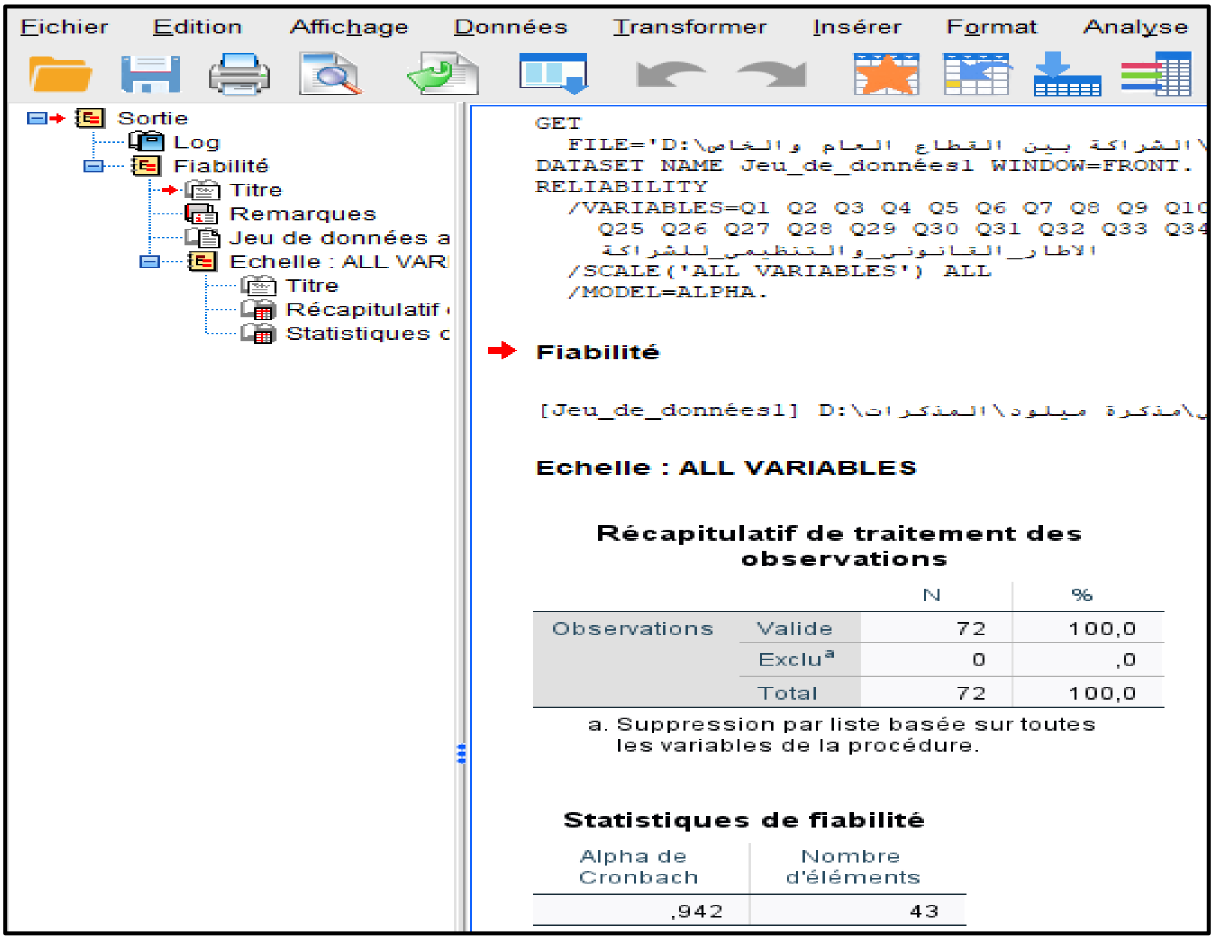


```
GET
  FILE='D:\الخاص و العام القطاع بين الشراكة\
DATASET NAME Jeu_de_données1 WINDOW=FRONT.
RELIABILITY
  /VARIABLES=Q1 Q2 Q3 Q4 Q5 Q6 Q7 Q8 Q9 Q10
    Q25 Q26 Q27 Q28 Q29 Q30 Q31 Q32 Q33 Q34
    الاطار_القانوني_و_التنظيمي_للشراكة
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Fiabilité

[Jeu_de_données1] D:\المذكرات\ ميلود مذكرة\

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	72	100,0
	Exclu[a]	0	,0
	Total	72	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,942	43

Sortie
Log
Corrélations
Titre
Remarques
Corrélations

```
CORRELATIONS
  /VARIABLES=الشراكة_بين_القطاعين Q1 Q2 Q3 Q4 Q5 Q6 Q7 Q8 Q9 Q10 Q11 Q12 Q13 Q14 Q15 Q16 Q17 Q18
    Q19 Q20 Q21
  /PRINT=TWOTAIL NOSIG FULL
  /MISSING=PAIRWISE.
```

Corrélations

Corrélations

		الشراكة_بين_القطاعين	توفر القوانين واللوائح الحالية بيئة قانونية واضحة وحماية كافية لدعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص	تسهم التشريعات ووضوح الأطر القانونية في تسهيل إجراءات التعاقد بين القطاعين العام والخاص وتعزيز الثقة المتبادلة	هناك التزام من الجهات الحكومية بتطبيق القوانين المتعلقة بالشراكة بمرونة وشفافية	ساهم الأطر التنظيمية في تشجيع القطاع الخاص على الدخول في شراكات ومناقصات مع القطاع العام	هناك متابعة وتقييم مستمر من الجهات المعنية لضمان حسن تنفيذ الشراكات	الشراكة بين القطاعين تخضع لإجراءات رقابية فعالة تمنع التجاوزات	توفر القوانين حوافز ضريبية وتسهيلات قانونية لدعم الشراكة بين القطاعين	يتمتع القطاعان العام والخاص بمستوى عالٍ من التنسيق في تنفيذ المشاريع المشتركة	توفر آليات واضحة لحل النزاعات بين القطاعين في حالة حدوث خلافات	يتم عقد اجتماعات دورية لمناقشة تطور الشراكة ومعالجة المشكلات المحتملة	يتم تبادل المعلومات والخبرات بين القطاعين ويسهم التعاون بينهما في تحسين كفاءة تنفيذ المشاريع القائمة الكهربائية	توفر المؤسسات الحكومية الدعم الإداري اللازم لإنجاح الشراكات مع القطاع الخاص	يتم إشراك جميع الأطراف المعنية في مراحل التخطيط والتنفيذ للمشاريع المشتركة
الشراكة_بين_القطاعين	Corrélation de Pearson	1	,739**	,711**	,579**	,718**	,567**	,662**	,592**	,604**	,612**	,752**	,534**	,724**	,550**
	Sig. (bilatérale)		<,001	<,001	<,001	<,001	<,001	<,001	<,001	<,001	<,001	<,001	<,001	<,001	<,001
	N	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72
توفر القوانين واللوائح الحالية بيئة قانونية واضحة وحماية كافية لدعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص	Corrélation de Pearson	,739**	1	,713**	,439**	,652**	,524**	,617**	,384**	,359**	,233*	,522**	,272*	,545**	,445**
	Sig. (bilatérale)	<,001		<,001	<,001	<,001	<,001	<,001	<,001	,002	,049	<,001	,021	<,001	<,001
	N	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72
تسهم التشريعات ووضوح الأطر القانونية في تسهيل إجراءات التعاقد بين القطاعين العام والخاص وتعزيز الثقة المتبادلة	Corrélation de Pearson	,711**	,713**	1	,356**	,712**	,568**	,589**	,320**	,345**	,159	,540**	,246*	,516**	,276*
	Sig. (bilatérale)	<,001	<,001		,002	<,001	<,001	<,001	,006	,003	,184	<,001	,038	<,001	,019
	N	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72
هناك التزام من الجهات الحكومية بتطبيق القوانين المتعلقة بالشراكة بمرونة وشفافية	Corrélation de Pearson	,579**	,439**	,356**	1	,303**	,379**	,353**	,313**	,308**	,516**	,256*	,245*	,245*	,248*
	Sig. (bilatérale)	<,001	<,001	,002		,010	,001	,002	,008	,008	<,001	,030	,038	,038	,036
	N	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72
ساهم الأطر التنظيمية في تشجيع القطاع الخاص على الدخول في شراكات ومناقصات مع القطاع العام	Corrélation de Pearson	,718**	,652**	,712**	,303**	1	,412**	,533**	,494**	,306**	,277*	,520**	,253*	,456**	,306**
	Sig. (bilatérale)	<,001	<,001	<,001	,010		<,001	<,001	<,001	,009	,018	<,001	,032	<,001	,009
	N	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72
هناك متابعة وتقييم مستمر من الجهات المعنية لضمان حسن تنفيذ الشراكات	Corrélation de Pearson	,567**	,524**	,568**	,379**	,412**	1	,326**	,399**	,106	,214	,288*	,212	,334**	,298*
	Sig. (bilatérale)	<,001	<,001	<,001	,001	<,001		,005	<,001	,374	,071	,014	,074	,004	,011
	N	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72
الشراكة بين القطاعين تخضع لإجراءات رقابية فعالة تمنع التجاوزات	Corrélation de Pearson	,662**	,617**	,589**	,353**	,533**	,326**	1	,223	,409**	,251*	,522**	,328**	,462**	,236*
	Sig. (bilatérale)	<,001	<,001	<,001	,002	<,001	,005		,060	<,001	,033	<,001	,005	<,001	,046
	N	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72
توفر القوانين حوافز ضريبية وتسهيلات قانونية لدعم الشراكة بين القطاعين	Corrélation de Pearson	,592**	,384**	,320**	,313**	,494**	,399**	,223	1	,233*	,337**	,422**	,252*	,290*	,296*
	Sig. (bilatérale)	<,001	<,001	,006	,008	<,001	<,001	,060		,048	,004	<,001	,033	,013	,012
	N	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72

Sortie
Log
Corrélations
Titre
Remarques
Corrélations

```
  /VARIABLES=تحفيز_الاستثمار Q22 Q23 Q24 Q25 Q26 Q27 Q28 Q29 Q30 Q31 Q32 Q33 Q34 Q35 Q36 Q37 Q38
    Q39 Q40 Q41 Q42
  /PRINT=TWOTAIL NOSIG FULL
  /MISSING=PAIRWISE.
```

Corrélations

Corrélations

		تحفيز_الاستثمار	ساهم الشراكة بين القطاعين في خلق بيئة استثمارية جاذبة وتؤدي هذه الشراكة إلى تحسين البيئة التحتية اللازمة للاستثمار	توفر الشراكة بين القطاعين فرصاً استثمارية جديدة تسهم في تنويع الاقتصاد المحلي وتسهم في توفير الدعم الإداري والفني للمستثمرين	تؤدي الشراكة بين القطاعين إلى تحسين مناخ الأعمال من خلال تقليل الإجراءات البيروقراطية	توفر الشراكة بين القطاعين آليات قانونية تساعد على استقطاب مستثمرين جدد وتعزيز ثقة المستثمرين بالسوق المحلية	تؤثر الشراكة بين القطاعين بشكل إيجابي على استقرار التشريعات المتعلقة بالاستثمار	تؤدي الشراكة بين القطاعين إلى تحسين البيئة التحتية للمشاريع الاستثمارية	ساهم الشراكة بين القطاعين في تسريع تنفيذ المشاريع الاستثمارية وتقليل التكاليف	يتم تبسيط الإجراءات الإدارية بفضل الشراكة بين القطاعين	توفر المؤسسات الحكومية حوافز مالية للمشاريع الاستثمارية المشتركة	تسهم الشراكة بين القطاعين في تحسين كفاءة الخدمات المقدمة للمستثمرين	يتم تقديم تسهيلات ضريبية للشركات المشاركة في المشاريع المشتركة	تسهل الشراكة بين القطاعين عمليات الترخيص وإجراءات الاستثمار	هناك آليات تحفيزية لتشجيع الاستثمار الخاص
تحفيز_الاستثمار	Corrélation de Pearson	1	,596**	,722**	,604**	,773**	,795**	,723**	,744**	,812**	,750**	,775**	,793**	,762**	,815**
	Sig. (bilatérale)		<,001	<,001	<,001	<,001	<,001	<,001	<,001	<,001	<,001	<,001	<,001	<,001	<,001
	N	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72
ساهم الشراكة بين القطاعين في خلق بيئة استثمارية جاذبة وتؤدي هذه الشراكة إلى تحسين البيئة التحتية اللازمة للاستثمار	Corrélation de Pearson	,596**	1	,678**	,683**	,625**	,577**	,481**	,396**	,361**	,380**	,379**	,425**	,435**	,495**
	Sig. (bilatérale)	<,001		<,001	<,001	<,001	<,001	<,001	<,001	,002	,001	,001	<,001	<,001	<,001
	N	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72
توفر الشراكة بين القطاعين فرصاً استثمارية جديدة تسهم في تنويع الاقتصاد المحلي وتسهم في توفير الدعم الإداري والفني للمستثمرين	Corrélation de Pearson	,722**	,678**	1	,624**	,644**	,836**	,602**	,547**	,551**	,420**	,479**	,525**	,646**	,602**
	Sig. (bilatérale)	<,001	<,001		<,001	<,001	<,001	<,001	<,001	<,001	<,001	<,001	<,001	<,001	<,001
	N	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72
تؤدي الشراكة بين القطاعين إلى تحسين مناخ الأعمال من خلال تقليل الإجراءات البيروقراطية	Corrélation de Pearson	,604**	,683**	,624**	1	,491**	,497**	,835**	,546**	,429**	,406**	,370**	,441**	,494**	,445**
	Sig. (bilatérale)	<,001	<,001	<,001		<,001	<,001	<,001	<,001	<,001	<,001	,001	<,001	<,001	<,001
	N	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72
توفر الشراكة بين القطاعين آليات قانونية تساعد على استقطاب مستثمرين جدد وتعزيز ثقة المستثمرين بالسوق المحلية	Corrélation de Pearson	,773**	,625**	,644**	,491**	1	,769**	,681**	,495**	,482**	,566**	,570**	,632**	,561**	,700**
	Sig. (bilatérale)	<,001	<,001	<,001	<,001		<,001	<,001	<,001	<,001	<,001	<,001	<,001	<,001	<,001
	N	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72
تؤثر الشراكة بين القطاعين بشكل إيجابي على استقرار التشريعات المتعلقة بالاستثمار	Corrélation de Pearson	,795**	,577**	,836**	,497**	,769**	1	,656**	,620**	,625**	,459**	,591**	,593**	,640**	,790**
	Sig. (bilatérale)	<,001	<,001	<,001	<,001	<,001		<,001	<,001	<,001	<,001	<,001	<,001	<,001	<,001
	N	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72
تؤدي الشراكة بين القطاعين إلى تحسين البيئة التحتية للمشاريع الاستثمارية	Corrélation de Pearson	,723**	,481**	,602**	,835**	,681**	,656**	1	,623**	,512**	,513**	,526**	,542**	,558**	,616**
	Sig. (bilatérale)	<,001	<,001	<,001	<,001	<,001	<,001		<,001	<,001	<,001	<,001	<,001	<,001	<,001
	N	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72
ساهم الشراكة بين القطاعين في تسريع تنفيذ المشاريع الاستثمارية وتقليل التكاليف	Corrélation de Pearson	,744**	,396**	,547**	,546**	,495**	,620**	,623**	1	,566**	,416**	,509**	,578**	,736**	,695**
	Sig. (bilatérale)	<,001	<,001	<,001	<,001	<,001	<,001	<,001		<,001	<,001	<,001	<,001	<,001	<,001
	N	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72	72

Fichier Edition Affichage Données Transformer Insérer Format Analyse Graphiques Utilitaires Extensions Fenêtre Aide

```
FREQUENCIES VARIABLES=Q1 Q2 Q3 Q4 Q5 Q6 Q7 Q8 Q9 Q10 Q11 Q12 Q13 Q14 Q15 Q16 Q17 Q18 Q19 Q20 Q21
  التعاون_بين_القطاعين تمويل_المشاريع_المشتركة الشراكة_بين_القطاعين الإطار_القانوني_والتنظيمي_للشراكة
  /STATISTICS=STDDEV MEAN
  /ORDER=ANALYSIS.
```

Fréquences

Statistiques

		توفر القوانين واللوائح الحالية بيئة قانونية واضحة وحماية كافية تدعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص.	تسهم التشريعات ووضوح الأطر القانونية في تسهيل إجراءات التعاقد بين القطاعين العام والخاص وتعزيز الثقة المتبادلة.	هناك التزام من الجهات الحكومية بتطبيق القوانين المتعلقة بالشراكة بمرونة وشفافية.	ساهم الأطر التنظيمية في تشجيع القطاع الخاص على الدخول في شراكات ومناقصات مع القطاع العام.	هناك متابعة وتقييم مستمر من الجهات المعنية لضمان حسن تنفيذ الشراكات.	الشراكة بين القطاعين تخضع لإجراءات رقابية فعالة تمنع التجاوزات.	توفر القوانين حوافز ضريبية وتسهيلات قانونية لدعم الشراكة بين القطاعين.
N	Valide	72	72	72	72	72	72	72
	Manquant	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		4,04	3,90	4,01	3,85	3,94	3,89	3,97
Ecart type		,926	,966	,864	1,083	,991	1,069	,993

Table de fréquences

توفر القوانين واللوائح الحالية بيئة قانونية واضحة وحماية كافية تدعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	1	1,4	1,4	1,4
	2	6	8,3	8,3	9,7
	3	5	6,9	6,9	16,7
	4	37	51,4	51,4	68,1
	5	23	31,9	31,9	100,0
	Total	72	100,0	100,0	

تسهم التشريعات ووضوح الأطر القانونية في تسهيل إجراءات التعاقد بين القطاعين العام والخاص وتعزيز الثقة المتبادلة.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé

Fichier Edition Affichage Données Transformer Insérer Format Analyse Graphiques Utilitaires Extensions Fenêtre Aide

```
FREQUENCIES VARIABLES=Q22 Q23 Q24 Q25 Q26 Q27 Q28 Q29 Q30 Q31 Q32 Q33 Q34 Q35 Q36 Q37 Q38 Q39 Q40
  Q41 Q42 الإطار_القانوني_والتنظيمي_للشراكة تحفيز_الاستثمار
  /STATISTICS=STDDEV MEAN
  /ORDER=ANALYSIS.
```

Fréquences

Statistiques

		تساهم الشراكة بين القطاعين في خلق بيئة استثمارية جاذبة وتؤدي هذه الشراكة إلى تحسين البنية التحتية اللازمة للاستثمار.	توفر الشراكة بين القطاعين فرصًا استثمارية جديدة تسهم في تنويع الاقتصاد المحلي وتسهم في توفير الدعم الإداري والتقني للمستثمرين.	تؤدي الشراكة بين القطاعين إلى تحسين مناخ الأعمال من خلال تقليل الإجراءات البيروقراطية.	توفر الشراكة بين القطاعين آليات قانونية تساعد على استقطاب مستثمرين جدد وتعزيز ثقة المستثمرين بالسوق المحلية.	تؤثر الشراكة بين القطاعين بشكل إيجابي على استقرار التشريعات المتعلقة بالاستثمار.	تؤدي الشراكة بين القطاعين إلى تحسين البنية التحتية للمشاريع الاستثمارية.
N	Valide	72	72	72	72	72	72
	Manquant	0	0	0	0	0	0
Moyenne		3,93	3,90	3,78	3,93	3,74	3,74
Ecart type		,924	1,090	1,024	,893	1,100	1,035

Table de fréquences

تساهم الشراكة بين القطاعين في خلق بيئة استثمارية جاذبة وتؤدي هذه الشراكة إلى تحسين البنية التحتية اللازمة للاستثمار.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	1	1,4	1,4	1,4
	2	6	8,3	8,3	9,7
	3	9	12,5	12,5	22,2
	4	37	51,4	51,4	73,6
	5	19	26,4	26,4	100,0
	Total	72	100,0	100,0	

توفر الشراكة بين القطاعين فرصًا استثمارية جديدة تسهم في تنويع الاقتصاد المحلي وتسهم في توفير الدعم الإداري والتقني للمستثمرين.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé

- Titre
- Remarques
- Variables introduit
- Récapitulatif des r
- ANOVA
- Coefficients
- Log

```
/NOORIGIN
/DEPENDENT تحفيز_الاستثمار
/METHOD=ENTER الشراكة_بين_القطاعين.
```

Régression

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	الشراكة_بين_القطاعين[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : تحفيز_الاستثمار

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,698[a]	,487	,480	,69355

a. Prédicteurs : (Constante), الشراكة_بين_القطاعين

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	31,954	1	31,954	66,432	<,001[b]
	de Student	33,671	70	,481		
	Total	65,625	71			

a. Variable dépendante : تحفيز_الاستثمار

b. Prédicteurs : (Constante), الشراكة_بين_القطاعين

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	,829	,372		2,229	,029
	الشراكة_بين_القطاعين	,748	,092	,698	8,151	<,001

a. Variable dépendante : تحفيز_الاستثمار

- Titre
- Remarques
- Variables introduit
- Récapitulatif des r
- ANOVA
- Coefficients

```
/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
/NOORIGIN
/DEPENDENT تحفيز_الاستثمار
/METHOD=ENTER الاطار_القانوني_والتنظيمي_للشراكة.
```

Régression

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	الاطار_القانوني_والتنظيمي_للشراكة[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : تحفيز_الاستثمار

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,587[a]	,344	,335	,78405

a. Prédicteurs : (Constante), الاطار_القانوني_والتنظيمي_للشراكة

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	22,593	1	22,593	36,753	<,001[b]
	de Student	43,032	70	,615		
	Total	65,625	71			

a. Variable dépendante : تحفيز_الاستثمار

b. Prédicteurs : (Constante), الاطار_القانوني_والتنظيمي_للشراكة

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1,071	,457		2,343	,022
	الاطار_القانوني_والتنظيمي_للشراكة	,672	,111	,587	6,062	<,001

a. Variable dépendante : تحفيز_الاستثمار

- Titre
- Remarques
- Variables introduit
- Récapitulatif des r
- ANOVA
- Coefficients

```
/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
/NOORIGIN
/DEPENDENT تحفيز_الاستثمار
/METHOD=ENTER التعاون_بين_القطاعين.
```

Régression

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	التعاون_بين_القطاعين[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : تحفيز_الاستثمار

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,508[a]	,258	,247	,83428

a. Prédicteurs : (Constante), التعاون_بين_القطاعين

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	16,903	1	16,903	24,286	<,001[b]
	de Student	48,722	70	,696		
	Total	65,625	71			

a. Variable dépendante : تحفيز_الاستثمار

b. Prédicteurs : (Constante), التعاون_بين_القطاعين

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1,477	,479		3,087	,003
	التعاون_بين_القطاعين	,594	,121	,508	4,928	<,001

a. Variable dépendante : تحفيز_الاستثمار

Remarques
Variables introduit
Récapitulatif des r
ANOVA
Coefficients

```
/NOORIGIN
/DEPENDENT تحفيز_الاستثمار
/METHOD=ENTER تمويل_المشاريع_المشتركة.
```

Régression

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	تمويل_المشاريع_المشتركة[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : تحفيز_الاستثمار

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,566[a]	,320	,310	,79846

a. Prédicteurs : (Constante), تمويل_المشاريع_المشتركة

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	20,998	1	20,998	32,936	<,001[b]
	de Student	44,627	70	,638		
	Total	65,625	71			

a. Variable dépendante : تحفيز_الاستثمار

b. Prédicteurs : (Constante), تمويل_المشاريع_المشتركة

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	,918	,508		1,805	,075
	تمويل_المشاريع_المشتركة	,747	,130	,566	5,739	<,001

a. Variable dépendante : تحفيز_الاستثمار

الحمد لله رب العالمين